

الفصل الثاني

مدخل القيم ونماذج التشغيل

الفصل الثاني

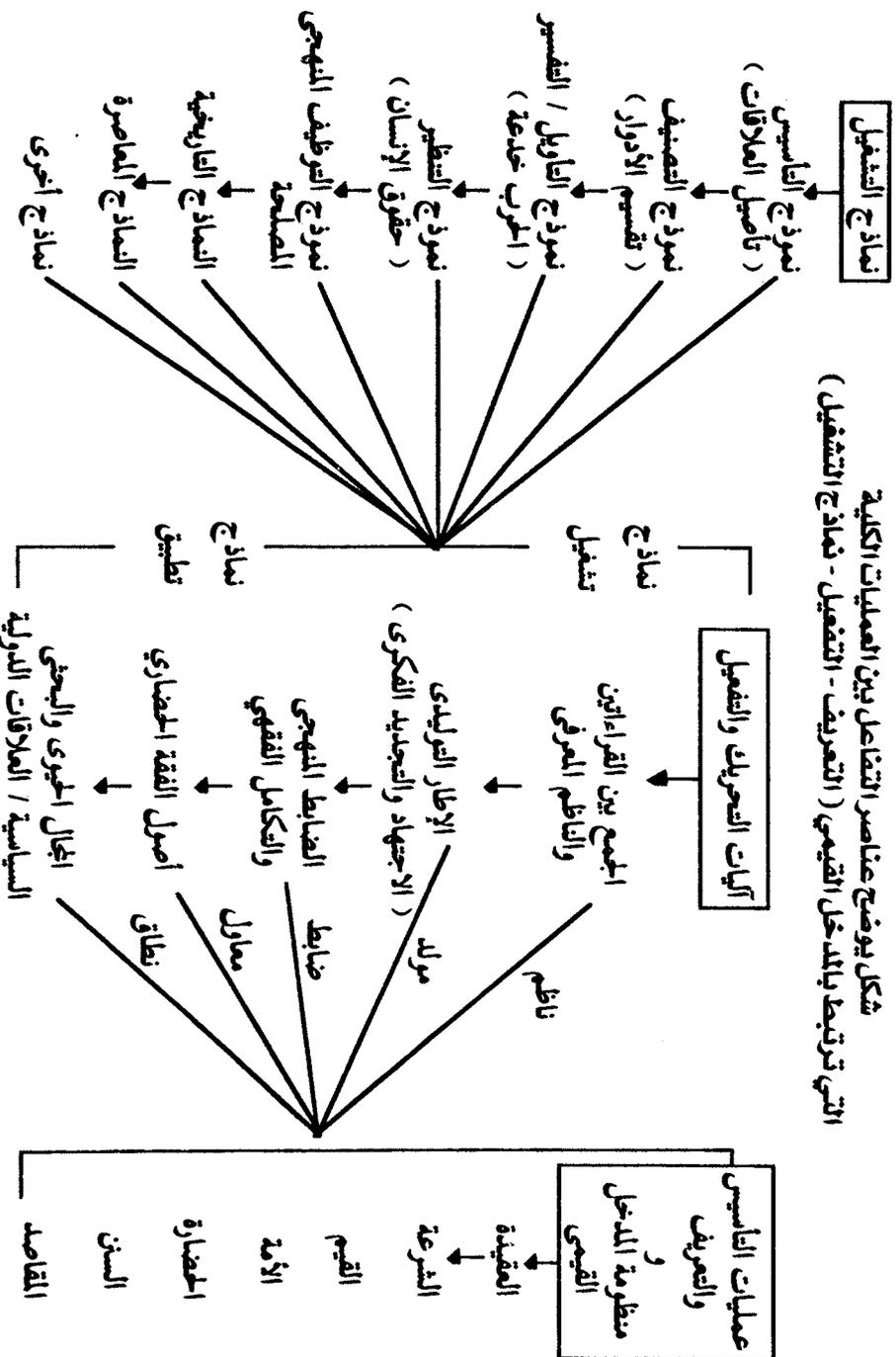
مدخل القيم ونماذج التشغيل

فى إطار الحديث عن أليات التفعيل مصحوبة بضرورة أن تمثل لفاعليات المدخل القيمى بنماذج تشغيل ، كان علينا أن نتخير جملة من النماذج نظن أهميتها سواء ما يتعلق منها بنماذج التأسيس والتنظير ، يختص أولها بتأسيس العلاقة الدولية وثانيها يتعلق بنموذج تصنيفى يتعلق بدوره بقضية تأسيس العلاقة ، هو محاولة لإعادة النظر بالتقسيم : دار الحرب دار الإسلام ، وما يشتمل عليه من تصنيفات أخرى ، وثالثها يتعلق بقضية أثرت بصدها ترتيب مواقف ، بناء على موقف غير منهجى ، نظن أنه لم يدقق بقضية النسخ بأصولها ومتطلباتها ، فآثر هذا على مفهوم الجهاد وتحوله إلى أن يكون تمثيلا لحركة قتالية محضة أو يكاد ، وكذلك أثر ذلك على الموقف من الآخر وولده اتجاها حادا ، وتصورا حربيا للوظيفة العقيدية والحضارية للدولة الإسلامية ، ثم هناك عنصر مهم ، ونموذج شديد البروز وهو يعبر عن توهم غياب القيمة فى العمليات القتالية ، أو على الأقل يثير هذا تنازع القيم ، "الحرب خدعة" نموذج مهم فى هذا المقام ، ثم نجعل نماذج التأسيس أن يقدم هذا المدخل رؤية متميزة لبناء "مفهوم القوة" وتصوره وربما إعادة بنائه وفق عناصر يشع بها مدخل القيم من ناحية ، وعناصر يفرضها التعامل مع قضية البناء المفاهيمى من ناحية أخرى ، ونموذج أخير ضمن نماذج التشغيل (التأسيس) وهو تحليل النصوص المتعلقة بالتعامل الدولى وإمكانات المساهمة البحثية والمنهجية لهذه العملية ، إنها بدورها كعملية بناء المفاهيم التى تفرض التفاعل بين عمليتين ، الأولى تتجه إلى مدخل القيم وإمكانات ذات مربود للتعامل مع النص وتحليله ، إنها فى هذا السياق تشكل إضافة تحليلية مهمة ، أما العملية الثانية فهى تنصرف إلى مقتضيات يفرضها تحليل النص التراثى وغير التراثى فيما يخص العلاقات الدولية والتعامل الدولى ، وتفاعل العمليتين ندعى بأنهما سيضيفان بالضرورة إلى عملية تحليل النص عمقا واستثمارا فى بناء موضوع كالعلاقات الدولية فى الرؤية الإسلامية ، هذه بعض من نماذج التأسيس نظن أهميتها لأنها تتحرك جميعا صوب عمليات تشغيلية وضمن هذا السياق فإن هناك (نماذج تحريك) فتمثل فيما يولده النموذج المقاصدى من تأصيل متكامل ، يؤثر فى بناء رؤية تنظيرية لحقوق الإنسان ويطرح أداة مهمة تتعلق بميزان المصالح ، وأخيرا تحريك هذا النموذج للبحث فى

فتاوى الأمة وضبط مناهج النظر والتعامل والتناول لها وفيها ثم نقدم أخير نماذج تشغيل ترتبط بالواقع كمجال ممتد سواء تعلق بالنماذج التاريخية ، ونماذج الواقع الدولي المعاصر ، وأخيرا الرؤية المستقبلية التي تستند إلى تفعيل وتشغيل المدخل السننى .

وفى إطار الارتباط بين منظومة القيم والتعريف بها ، والمفردات التى تحملها ونماذج التشغيل التى ترتبط بها وتمثل لها يمكن أن نتصور ذلك فى سياق هذا الشكل :

شكل يوضح عناصر التفاعل بين العمليات الكلية التي ترتبط بالمدخل القيمي (التعريف - التفعيل - نماذج التشغيل)



المبحث الأول

نماذج التشغيل : التأصيل والتأسيس

في هذا المبحث نتعرض إلى جملة من نماذج التشغيل تهدف إلى تأصيل الرؤية وتأسيس المواقف ، ومن ثم هو يعرض إلى أصول منهج النظر الذي يشتمل على الإمكانيات في التنظير والتأصيل والتصنيف والتفسير والتأويل ، والتحليل فضلا عن عملية بناء المفاهيم .

هذا المبحث يتحرك ابتداء من العلاقة والأصل الذي تستند إليه العلاقات الدولية ، إنها رؤية تأصيلية تهدف لبيان الرؤية الكلية العامة وموضع ذلك من تفعيل القيم باعتبارها مدخلا لدراسة العلاقات الخارجية في الرؤية الإسلامية ، الدعوة هي أصل العلاقة يرجح ذلك المدخل الذي تتبناه هذه الدراسة .

ومن التأصيل نتطرق إلى عمليات التصنيف متمثلة في تصنيف الدور ، تقويم هذا التصنيف ، يتم في سياق الرؤية الحضارية الكلية ، ومؤثرات عملية تأصيل العلاقة على التصنيف وموضع كل ذلك من مدخل القيم ، الذي يحرك نقداً للرؤية التصنيفية الغربية وتحفظا على من يتبنى استمرارية القسمة القديمة للدور دون مراعاة عناصر مهمة في القسمة الجديدة .

ثم نحاول ضمن هذا المبحث التطرق إلى محاولة تأويل وتفسير لإشكالية تبرز ببادي الرأي والنظر الأول ما يتصور من " تنازع القيم " ، " الحرب خدعة " نموذج تفسيري في ضوء توهم التعارض بين المقولة وإطار وعناصر مدخل القيم لرؤية العلاقات الحربية مع الغير ، هذا الأمر يثير عناصر المصلحة ، ويستدعي قاعدة دفع الضرر الأعلى بالأدنى ، ويثير قضية سلم المواقف والحركة الفعلية (عناصر التكتيك الحربي) ، إن هذه المقولة تتحرك صوب حفظ المقاصد ، والحفاظ على الإنسان ، والعمارة ، وتجعل من الحرب ضرورة ، والحرب ظرف استثنائي يحرك أحكام الضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، والتنازل من عناصر عمليات الخدعة بما يدفع حال الضرورة ويدفع عناصر الضرر : عناصر التمويه ، وإخفاء المعلومة والحرب النفسية والمعنوية ، إرهاب الخصم ، عناصر الضرورات الحربية وخصوصية الحالة الحربية ، اعتبارات الكر والفر القتالين ، وعناصر المكر والدهاء الحربي ، إضعاف الخصم وإنهاكه ، والمباغته وعناصر ومقتضيات الطرف القتالي ، إدارة المعركة ، الخدعة الحربية ما هي إلا تقديرا لمواقف في سياق المسار القتالي ... الخ .

ومن التصنيف نتطرق إلى ضرورات النظر المنهجي الذى يجد فى إشكال النسخ ميدانا مهما لممارسة منهجية فى إطار المدخل القيمي تستند إلى عناصر العدل المنهجي، المؤسس بدوره على قاعدة الوسط المفضية إلى فهم لا يتحرك نحو الإفراط ، ولا يسعى إلى التفريط ، وذلك فى إطار قواعد مهمة ؛ من مثل أعمال النص أولى من إهماله ، مدعى النسخ عليه الدليل ومطالب به ... وغير ذلك من أمور تترك آثارها فى بناء رؤية لفهوم الجهاد تترتب على ذلك الموقف المنهجي من قضية النسخ .

وفى هذا المقام تبرز إمكانات هذا المدخل البنائية والتقييمية لعالم المفاهيم ، وما قد يشير إليه من نواع وقدرات لإعادة البناء ، " مفهوم القوة " نموذج مثالى لعملية التشغيل فى هذا المقام ، ويأتي أخيرا تشغيل أداة منهجية تتمثل فى إمكانات تحليل النصوص المختلفة والإمكانات التي تتيحها هذه الممارسات التحليلية فى بناء الرؤية والمواقف ، ونشير إلى بعض الأمثلة كإشارات مجملة .

نماذج ستة تتحرك ضمن عمليات التشغيل صوب التأصيل والتأسيس ، تتكافل جميعا فى إثبات الفاعلية المنهجية والكفاءة البحثية لمدخل القيم بمناسبة هذه النماذج المشار إليها .

أولا : إشكالية تأسيس العلاقة :

تأصيل العلاقات بين المسلمين وغيرهم على الدعوة

يعتبر مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام تطبيقا مهما لهذه الرؤية التي تجعل من القيم مدخلا منهجيا يملك من المقومات والمقدمات والقدرات ما يستطيع بها دراسة جملة الظواهر المتعلقة بالتعامل الدولي سواء أكانت هذه الظواهر تتعلق بالتنظير أو بالتطبيق ، بالتاريخ أو بالحاضر أو بالمستقبل ، وإن ما نحاوله هنا ضمن هذا البحث الإشارة إلى تلك القدرات فى التطبيق والتشغيل والتفعيل ، بحيث لا يعد ذلك مجرد عرض نظري ، قد يدعى بصده ، أنه استعراض لتأصيلات نظرية قد يصعب تشغيلها أو تطبيقها ، بما يتضمن إشارة من طرف خفى بمثالية الرؤية لا واقعيتها ليس فقط الأكاديمية والبحثية بل والعملية والحركية ، هذه التنويعات الواردة تجعل من عملية التفعيل تتخذ مستويات متعددة ومتشابكة وتحرص على الرؤية الكلية لا رؤية تقوم على الجزئية أو الاجتزاء ، وترى المدخل الكلى المتشابك ، المتساند والمتداخل والمترابط والمتفاعل وفق نظم علاقات متنوعة لا تتنافى بل تتلاقى ، إنها رؤية لا تقوم على اقتناص الدليل بما يفرضه رأى مسبق حول الواقع وضغوطه المتمثلة فى عالم أحداثه وموازين القوى الكامنة والفاعلة خلفه ، بل هى رؤية ترى الأدلة منظومة متكاملة ، ورؤية منهجية

ضابطة ،عملية معرفية ناظمة ، أصول منهجية فاعلية فى القراءة والفهم والتأويل والتحليل والتفسير والتقويم ، نرى كل ذلك فى ضوء نظام معرفى متكامل ومنسجم ومساقات واقعية ترتبط بمعرفة النواتج المتداخلة للواقع ، من عمق تاريخى وذاكرة حضارية ، وحاضر متشابك فى سياق متفاعل بدت فيه تغيرات كمية ونوعية ، تجب ملاحظتها واعتبارها ، والوعى بها ، فى إطار تفعيل الرؤية والفعل ، ومستقبل لا يرى إلا فى إطار تحصيل يربط بين القواعد ، ويحقق أصول رؤية كلية فاعلة واعية ، رؤية سننية قائمة على علاقات سببية لا افتراضات مصادفة أو رؤى عبثية ، ترى الواقع داخل وخارج ، وإنسان يتعلق بذاته ويتدرج ضمن جماعات وتكوينات أكبر تبدأ من فرديته وتنتهى بإنسانيته وتمر بكل تكويناته الجمعية والاجتماعية والمجموعية .

إنها رؤية تنسجم فيها أصول العقيدة مع حقائق الشريعة وفضائل القيم وحركة الأمة هادفة إلى عمارة الحضارة ، تعى السنن وفعلها ، وتحدد المقاصد وأولوياتها ، فى إطار فعل حضارى متناسق يحرك كل عناصر الفاعلية والإنجاز والإمكان والتمكن الحضارى وصولاً ويلوغاً إلى كل عناصر عملية شهود حضارية ممتدة ، تستعيد وصف الخيرية للأمة ، الذى لا يعد وصف تأييد ، ولكنه وصف تفعيل وتأصيل وتحصيل^(١) .

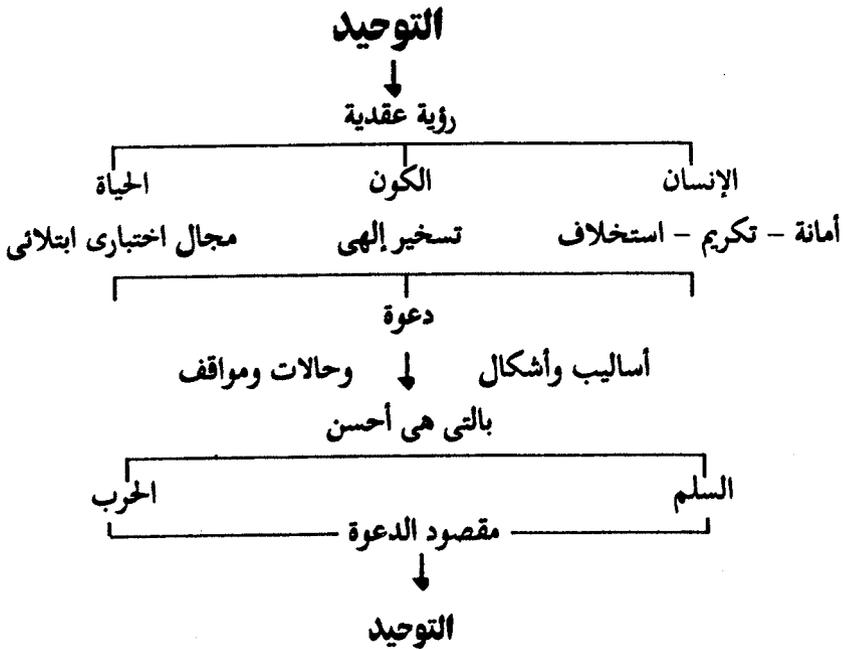
إن تأسيس العلاقة على الحرب أو السلم إنما يناهى كلية الرؤية ، كما يندرج التفكير على هذا المستوى على بعض الخلط بين أساليب الحركة وتأسيس العلاقة ، انظر كيف تؤدى الرؤية السباعية تفصيلاً واتصالاً إلى تأسيس العلاقة على قاعدة من " الدعوة " ، باعتبارها عملية ممتدة جهادية ، تتعلق بالفرد والأمة وتتعلق بالداخل والخارج تتعلق بالسلم والحرب ، وتوضح عناصر غاية فى الأهمية فى الجمع بين الأدلة من غير تعارض متوهم ، ترفعه هذه الرؤية الكلية الشاملة الفاعلة الواعية الرابطة الضابطة ، إن الرؤية العقديّة التي تحمل رؤى فرعية ومتكاملة حول الإنسان والكون والحياة ، فى سياق مفاهيم مثل الأمانة والتكليف والعمارة والاستخلاف ، لا تكون بتأسيس العلاقة ضمن حالة استثنائية وهى الحرب ، أو حالة السلم المؤدية إلى فعل الاسترخاء وعدم الفاعلية والقعود عن معانى الأمانة والرسالة والخيرية ، إن السلم الكامل والحرب الدائمة والشاملة ليست سوى أشكال وأساليب حدية على متصل تتفاوت هذه الأشكال

السلم
الحرب

على هذا المتصل فنكون أقرب إلى السلم تارة ، وتارة أخرى أقرب ما نكون إلى الحرب بل هى أقرب كذلك إلى نقاط تتفاوت بل وتتداخل بحيث تتضمن حالات غالبها الحرب يتداخل معها السلام ، وأخرى متناقضة غالبها السلم تتداخل بها الحروب^(٢) ، وهى

ضمن هذه الرؤية تجعل من أصل الارتباط العقدي " دعوة " ، إنها قولة ربيعي بن عامر يحدد بها الهدف^(٣) ، فالأمور بمقاصدها ، وتأسيس العلاقة على الدعوة هي الحالة التي تكون فيها الحرب مجال يحافظ على المقصود الكوني استخلاقاً وإعماراً ، ويكون فيها السلم مجالاً يحافظ على هذا المقصود وبذات الاهداف ، إن علاقة طاغية تقوم على فرض القوة والهيمنة وغير ذلك من أمور هي علاقة مضادة لعانى الاستخلاف والإعمار وهي في شكلها الظاهر السطحي علاقة تبدو وفاقية تعايشية سلمية ، إلا أنها في باطنها وجوهرها صراعية إذعانية استثنائية ، تؤكد للعلاقة الطاغية عناصرها وشروط استمرارها ، هذه العلاقة الطاغية قد تحقق أهدافها عن طريق الاستخدام الفعلي لقوتها العاتية أو التهديد باستخدامها والتلويح بها ، وفي كل هذه الأحوال المتنوعة تحقق ما ترى من أهدافها في الردع أو الإذعان ، وتحقيق أهدافها الاستثنائية رغبة في استمرار وضع الهيمنة والسيطرة والإبقاء على عناصر معادلة الطغيان ، إن نظرة إلى محدودية الموارد وتنوع الحاجات وتجدها هي رؤية تحرك كل معان الاستثنائ والسيطرة^(٤) مع وجود قوة يمكن أن تتجه إلى تحقيق جملة المقاصد تلك وتسعى لتحصيلها وفق قواعد ما يمكن أن نسميه بالمصلحة ..^(٥)

إن الموقف المتنوع حول الحرب والسلم ، وتأمين طرق التعامل التجارى والاقتصادي لتنبئ عن كيف يمكن الاستناد إلى الدعوة كحقيقة تأسيسية للعلاقة تتخذ هذه الأساليب المتنوعة والحالات المتعددة اتقافاً وتوافقاً مع " الظرف التاريخي " و " عناصر القوة " .

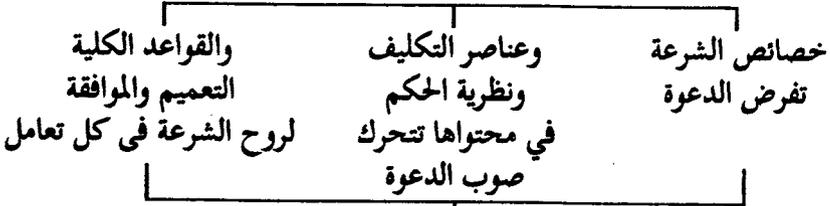


التوحيد

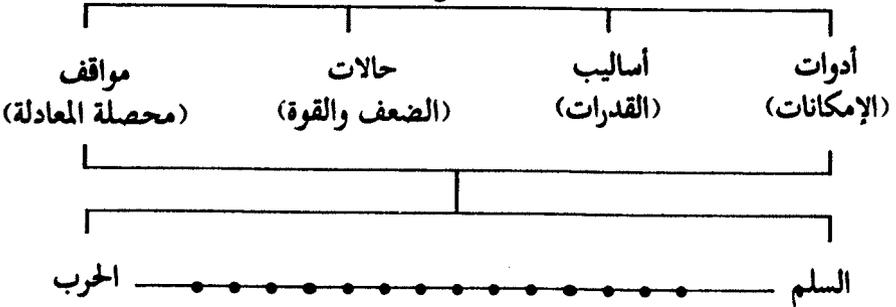
حقائق الشريعة



تأسيس العلاقة في إطار التعامل الدولي على الدعوة



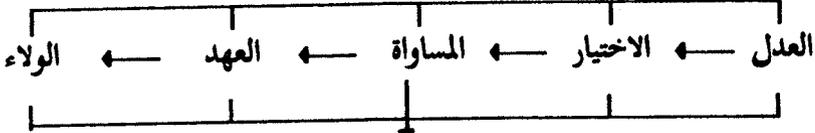
التفعيل



التوحيد

العدل الإلهي

منظومة القيم



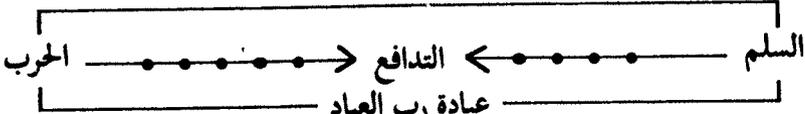
قوله ربي بن عامر

« الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام »

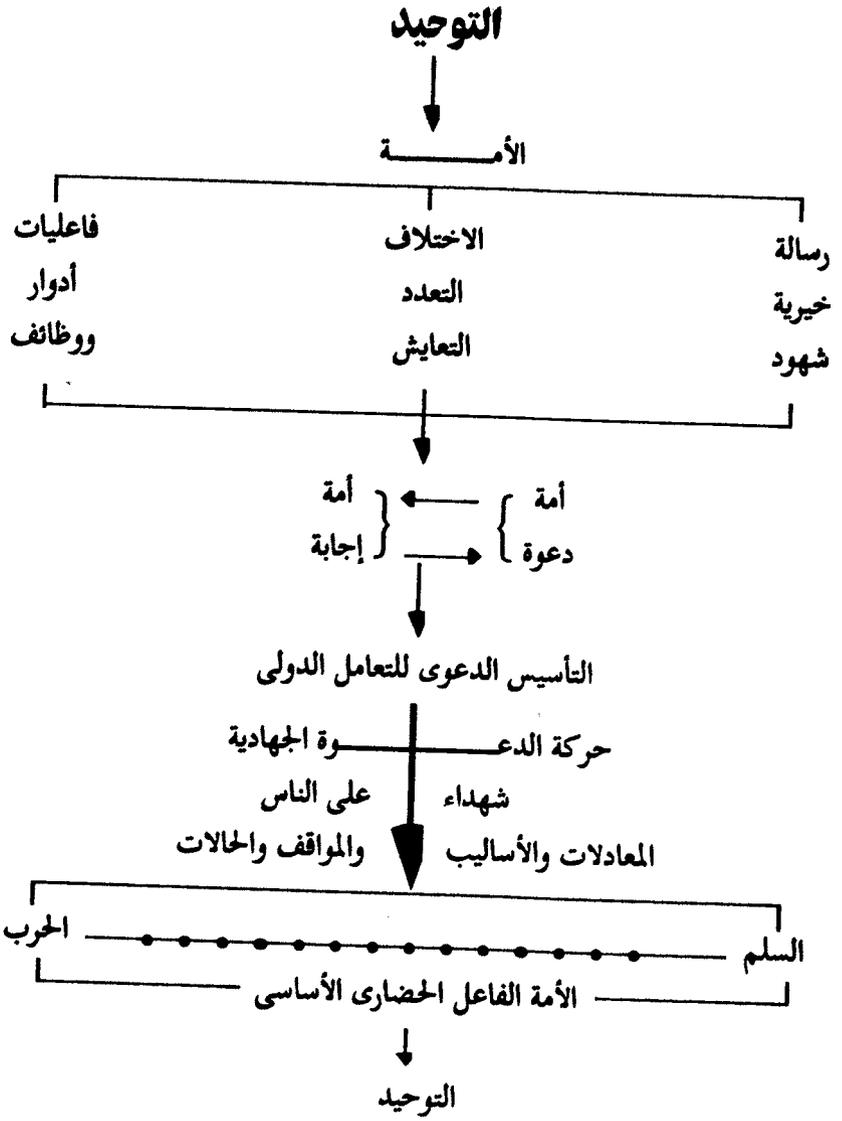
وتأسيس العلاقة
على قاعدة من الدعوة

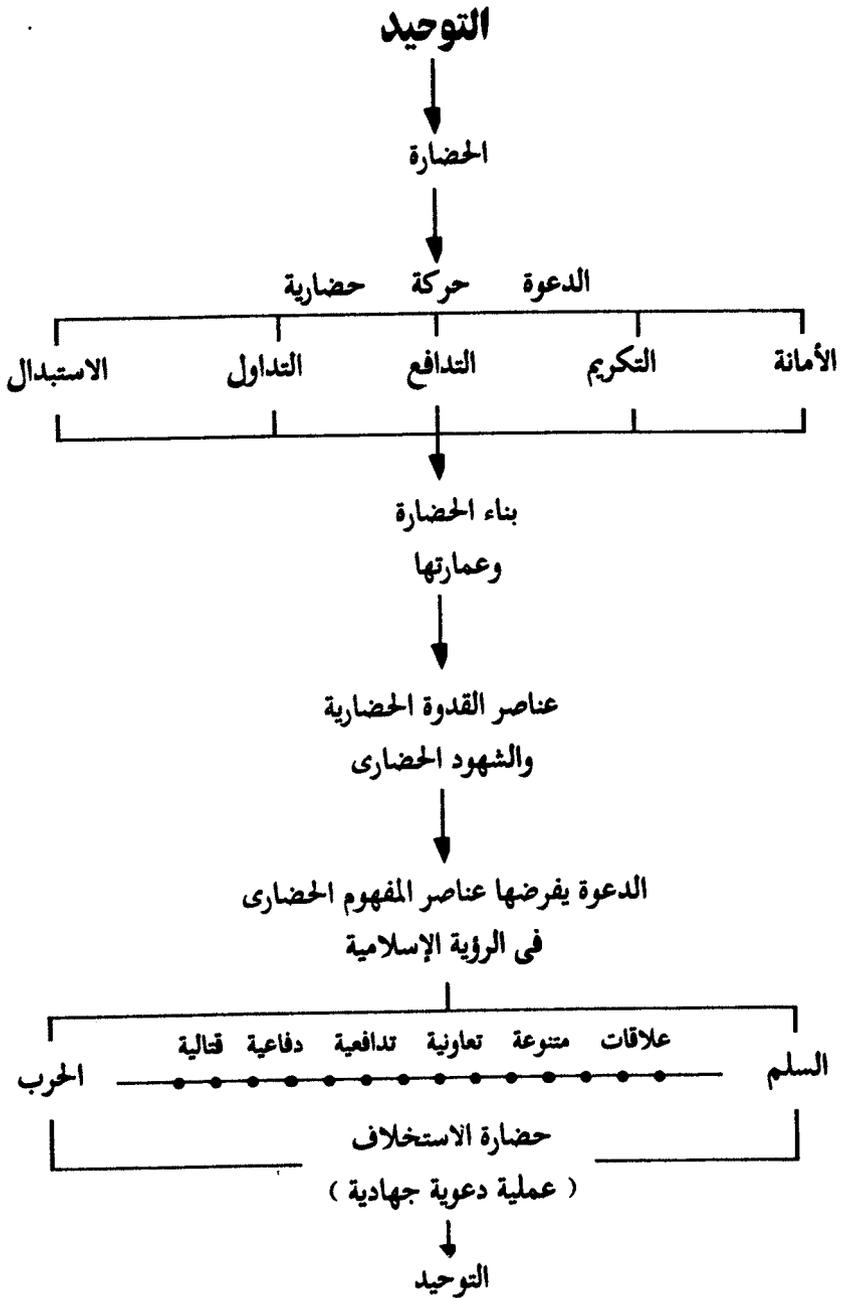
تهيئة المناخ لأصول الدعوة القائمة
علي قاعدة منظومة القيم المتنوعة والمتفاعلة

الانطلاق إلى الأساليب
المقيمة للدعوة الهادفة إلى
حركة القيم تأسيسا وتفعيلا
حماية ووعيا ممارسة وتطبيقا
حركة عدل واختيار ومساواة وعهد وولاء



التوحيد

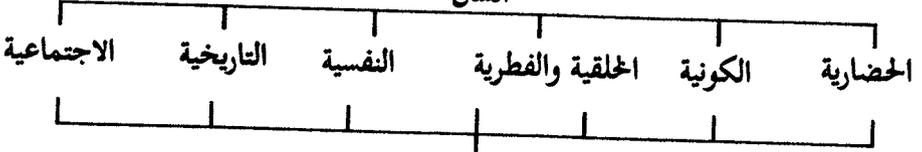




التوحيد



السنن



الفعل الحضارى



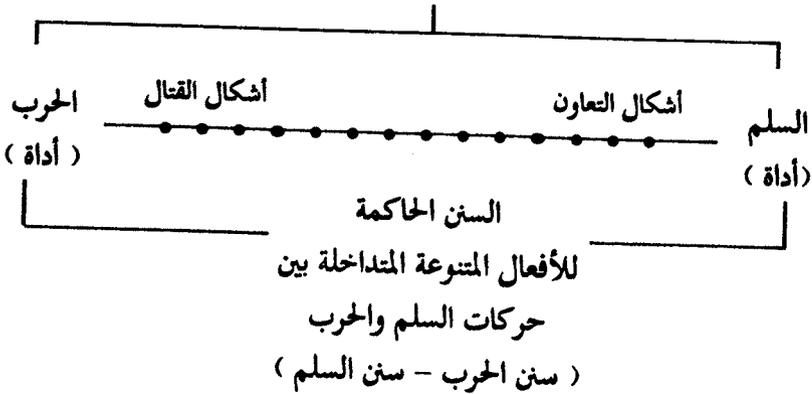
الدعوة حركة حضارية سننية
(سنن الدعوة وحركتها الحضارية)



أساليب / أفعال / حركات / حالات / مواقف / أدوات / مقاصد



أفعال حضارية متنوعة ومتعددة
(التدافع والتدوال الحضارى)



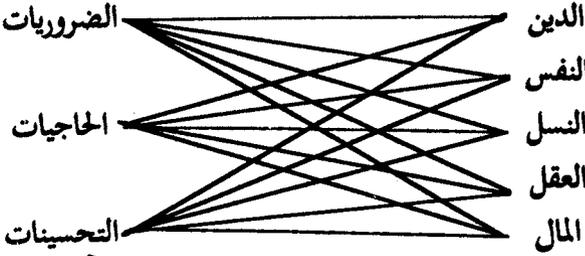
التوحيد



المقاصد

الأولويات

المجالات



مقاصد الشرع

هي

مقاصد الدعوة

والأولويات هي

أولويات الدعوة



عملية الحفظ بمقتضى

تتبع أصول المقاصد



الدعوة كحفظ للدين والنفس والنسل والعقل والمال



حفظ أصول العمران البشرى



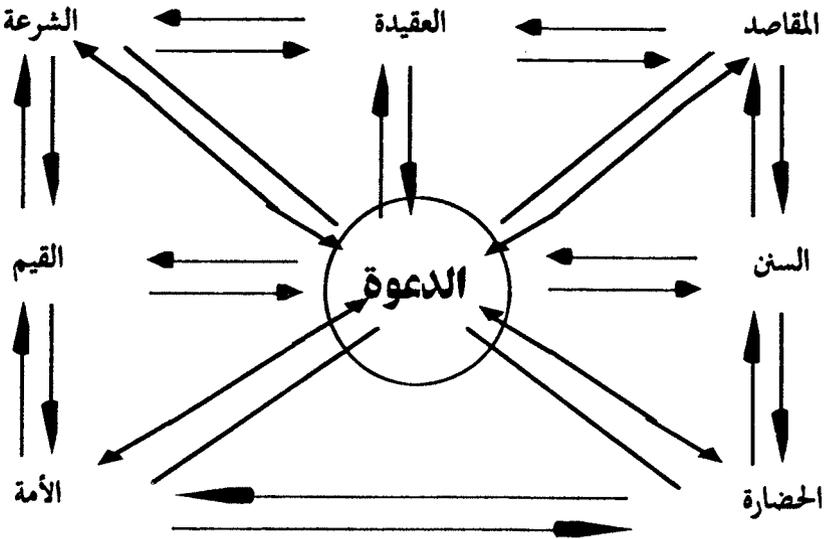
إقامة أصول الاستخلاف



حضارة التوحيد والشهود على العالمين (الشهود الحضارى)

في إطار الأشكال السابقة يمكن رؤية كيف أن مجموع المنظومة السباعية من رؤية عقدية وحقائق شرعية وفضائل قيم ، وأمة فاعلة ، وحضارة عامرة وسنن قاضية ، ومقاصد حافظة ، إنما ترجح أن تكون الدعوة تأسيسا للعلاقة ، بحيث تجعل أدلة الفريقين (فريق تأسيس العلاقة على السلم وفريق تأسيس العلاقة على الحرب) هي منظومة من الأدلة يحسن فهمها مع فهم أصول منهج ترابطها ، والنظم فيما بينها ، وبما يؤصل المقدمات المنهجية التي يؤكدتها القيم كمدخل منهجي^(٦) ، الدعوة بذلك مفهوم جامع وشامل تتفاعل فيه العناصر المختلفة من أطراف وأشكال وحالات وحوادث وأساليب وأدوات ومواقف ومقاصد ، ويبدو لنا التأسيس على أحدها والاقتران عليه من الأمور التي تجعل من السلم أو الحرب حالات مؤيدة لا تأخذ في اعتبارها حقائق التداخل ، وعناصر القسمة الجديدة ، أو تشابك العلاقة التعاونية والقتالية ، وشمول كل العناصر التي تجعل من الدعوة عملية تسندها عناصر القوة والإعداد لها^(٧) .

فالدعوة في النهاية تأسيس عقدي وشرعة كاملة (رسالة) ، وقيم ثابتة محددة ، أمة حاملة لهذا التأسيس العقدي حاضنة للشرعة ، تمثل القدوة بما تحمله من قيم أكيدة ، وحضارة تبني على هذه الأركان وسنن تُشكل عُمَد هذه الحضارة وعناصر فعلها وفعاليتها ، ومقاصد عليا وكبرى تتغاياها وتسعى إليها^(٨) .



حركة الدعوة كعملية جهادية هي حركة وعملية شديدة التنوع ، وتحمل عناصر متعددة ، وتؤصل مجالات وتجليات ، تصب في النهاية في إطار جملة الأفعال الحضارية بما يتناسب وأصول فهم الأحكام بالمعنى الواسع ، وقواعد فقه الواقع بكل امتداداته وتنوعاته ، وأسس عمليات التنزيل بما يؤدي إلى استثمار كل عناصر هذا المنظور في جعل جملة الحركة الحضارية ملتزمة وواعية وفاعلة وقادرة تنتقل من فن الممكن إلى فن الإيمان إلى فن التمكين ، وبما تحقق لكل ظرف شروطه ، وحقائق وعناصر سننه ، ومقاصده الكبرى في عمارة الحضارة بالصبغة الإسلامية والشاكلة الإسلامية^(٩) .

إن الدعوى التي ترتبط بتيار في الفكر الاستشراقي والتي تشير إلى إنتشار الإسلام بالسيف^(١٠) ، في محاولة لتكريس معاني تأسيس العلاقة بين المسلمين وغيرهم على الحرب، والتي وجدت سنداً في اتجاه أسس العلاقة على العلاقة الحربية في إطار من النظر القاصر والاستناد إلى آليات لا منهجية في رؤية للنسخ أو التأويل والتفسير ، لا تزال تحتاج لمراجعة سواء عند من تبناها داخل منظومة التراث السياسي الإسلامي أو من استثمارها من المستشرقين في صناعة الصورة وتعميم المقولة ضمن شعار "إنتشار الإسلام بالسيف" ^(١١) .

بل إننا يمكن أن نضيف إلى هذا التأسيس الذي يكسب الدعوة حجة باعتبارها الأصل في العلاقات والتعامل الدولي ، الدعوة باعتبارها وظيفة حضارية إتصالية معنوية ، حجة مساندة في إطار تفحص حركة التاريخ في ظل عمليات دعوية مستمرة جعلت إنتشار الإسلام يأخذ أشكالاً متعددة^(١٢) .

* الفتح كواحد من الأشكال الدعوية

* الفتح الدعوى في إطار خيارات متعددة

* إنتشار الإسلام بالتجارة ونماذج القوة الدعوية

نماذج مهمة تجعلنا نتتبع الحركة الدعوية في المسيرة التاريخية لنشر الإسلام وهنا يمكن تحليل جملة النصوص المختلفة التي ارتبطت بالتعاملات الدعوة في عصر النبوة ثم عصر الخلافة الراشدة .. كما يمكن تقويم أصول الحركة المختلفة في إطار إنتشار الإسلام ورصد حركة الانحراف على مسيرة الدعوة ، الدراسة التاريخية مهمة في هذا المقام من منظور الدعوة كأساس للعلاقة الدولية والتعامل الدولي^(١٣) .

لا يعقل وفق هذه الرؤية المؤسسة لأصل العلاقة على " الدعوة " أن تؤسس العلاقة على " حالة حربية مستمرة " ، فنجعل من الحرب أساساً للعلاقة ، وننظر إلى العالم المخالف كله في حالة حرب واقعة أو محتملة ، إن هذا العنت الشديد في عملية التأسيس لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينسجم مع البناء العقدي في نظرتة

التأسيسية للعالم (الانسان والكون والحياة) والعلاقة بالقيمة التوحيدية والمنظومة المعرفية المؤسسة على قاعدة منه ، كما أن هذا لا يتسق مع عناصر السمات الكلية للشرعة أو خصائصها التكوينية والبنائية ولا حقائق التكليف والاستطاعة ، ولا أصول الاحكام ومنظومتها ، ولا تفعيل القواعد الكلية الحاكمة ، ولا يمكن كذلك أن يتألف مع منظومة قيم التأسيس (التوحيد - التزكية والعمران) أو منظومة القيم الأساسية (العدل - الاختيار - المساواة) والقيم المشتقة والمولدة المرتبطة بالمجال النولى (المعاملة بالمثل - الوفاء بالعهد .. وما فى حكمها من قيم) . ولا يتحرك من اعتبار التصنيف الأساسى بأمة الدعوة وأمة الإجابة ، ولا الجوهر العمرانى فى البناء الحضارى وأصول الاستخلاف ، ولا عناصر الرؤية السننية المراعية لأحوال القوة والضعف أو الرؤية المقاصدية التي تتحرك صوب الحفظ لهذه المجالات ضمن مراعاتها فى حق الذات والغير .

كما أنه لا يعقل كذلك فى المقابل أن تستند العلاقة بين المسلمين وغيرهم إلى حالة سلمية دائمة ، تفرض عليهم أنماطا من التعايش تتأسس على الظلم الكامن فى العلاقة لتتخذ أشكالا من علاقات : (التبعية - الخضوع والخنوع - الاستسلام - الطغيان - والقابلية للاستخفاف والطاعة ، علاقات التمركز والاستئثار - علاقات الهيمنة والسيطرة) .

فللعلاقة الحربية شروطها ، وللعلاقة السلمية شروطها ، ما ان تحققت وقعت وإن تأسس العلاقة على الحالة السلمية يفترض أن نسق العلاقات سيسير وفق قواعد تحقق السلام فى مضمونه الجوهرى من تأسيسه على العدل والحق . وهو أمر لا يمكن احتماله ضمن نسق العلاقات التدافعية والتعاونية على حد سواء ، إن سنة التدافع الدائمة التي لا تتخلف بما تفرضه من علاقات متنوعة بل ومتناقضة ، والعلاقة السلمية المؤبدة كأصل للعلاقة لا يمكن قبولها لأنها لا تحقق معانى خيرية الأمة أو وسطيتها أو وظيفتها الحضارية والمعنوية فى الدعوة ، أمور تستحق التأمل فى هذا المقام ، لا ترى هذه المفردات ومنظومتها إلا من خلالها .

فإن الحالة الحربية الدائمة أو الحالة السلمية الدائمة كتأسيس للعلاقة بين المسلمين وغيرهم إنما يعبر عن حالتين طرفيتين تتنافيان مع افتراض ديمومة أحدهما ، مع أصل الفاعلية ، الأولى تحرك العمليات القتالية بصورة دائمة من نون أى فرصة لممارسة أصول العمران المحقق لحفظ مقاصد الشرعة الكلية والعامه ، والفاعلية لحركة الأمة (الأمة الوسط) . والثانية تجعل من السلم أصلا مستمرا بما ينفى أو يتنافى مع أصل الفاعلية فى حمل الأمانة والرسالة ومقتضيات الإستخلاف والدعوة وصياغة نظام عالمى على أصول من العدل والمساواة والاختيار ، فإن حال السلم الدائم قد يقتضى التنازل عن أصول الشرعة وتفعيلها فى الواقع وهو قعود لا يقترن بفاعلية الأمة ووسطيتها .

الوسطية في هذا السياق حركة تؤمن عناصر التفاعل المتنوع ، النافى للحركة الحربية والقتالية المستمرة ، وكذلك الحركة السلمية الدائمة ، بل هي تشكل وسائل واختيارات مع تداخلها تؤكد وسطية الأمة وخيريتها وفعاليتها .. " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله" (١٤) .

ثانيا : تصنيف الدور : نموذج تصنيفي

ماذا يعنى المدخل القيمي السباعى بالنسبة لقضية التقسيم الإسلامى للمعمورة ؟

كما أكدنا أنفاً فإن محاولات تشغيل هذا المدخل السباعى أو تفعيل بعض عناصره هى من مهمات هذه النماذج المتعددة ، وفي هذا السياق فإن قضية التقسيم الإسلامى للمعمورة رغم أنها عمل تصنيفى ، إلا أنها تتعدى ذلك وفق هذا المنظور ، إن هذا المدخل لا ينظر إلى عملية التصنيف باعتبارها إحدى العمليات المنهجية فحسب ، بل هى أبعد من ذلك ، عملية التصنيف ضمن هذا التصور هى عملية جزئية لا بد أن تُرى ضمن أصول كلية ، فإذا كانت عملية السبر والتقسيم والتصنيف كلها عمليات جزئية ، فليس معنى ذلك القيام بها استقلالاً عن الكلى الذى يحتضنها ، أو كعمليات فرعية دون أن ترد إلى أصولها التأسيسية . والتصنيف على هذا عملية منهجية تفترض كما تفرض على الباحث فيها النظر في فلسفة التصنيف ، والبحث عن علته وجوهره ، والبحث عن أشكاله وتطوره وسيرورته ، والبحث فى سيرته ، والبحث عن أهدافه ومقاصده والبحث فى صفاته المتضمنة ، وحالاته المتنوعة ، ومآلاته المستقبلية ، وتسكين عناصره ضمن خطة وخريطة للتصنيف ، والوعى بالمفاهيم الكامنة فى هذه العملية ، فالتصنيف بدوره يتضمن مفاهيم تحتاج ضبط ليس فقط فى ذاتها ، بل وفى مقابلاتها كما أنه من الواجب أخذ سياق التصنيف فى الاعتبار ، وبيئته التاريخية إن كان تاريخياً ، وبيئته الواقعية إن كان معاصراً ، أو يرتبط بعالم أحداث معاصر ، بل وعلى الباحث كذلك أن يتابع حراك التصنيفات كعملية منهجية ، والبحث فى مدى ملائمتها المعاصرة ، والقصور فى تعدية تصنيف تاريخي على واقع معاصر ، من نون الأخذ فى الاعتبار عناصر البيئة الدولية ومتغيراتها الجديدة بما يفرض عناصر قسمة جديدة ، قد تحفظ بعض القديم ، وقد تعدله ، وقد تتحفظ على بعض عناصره وقد تغيره . وكفاءة التصنيف أمر لا يتعلق بخطئه أو صوابه فى ذاته ، ولكن يتعلق بفاعليته فى التطبيق ضمن ظروف وبيئات متغيرة ومتنوعة .

كذلك فإن تعدد التصنيفات بالنسبة للظاهرة موضع البحث ، هى من الأمور التى تحتاج من الباحث التقصى العميق والنظر الدقيق ، حتى يمكن فض اشتباكها إن اشتبكت ، وبيان قدر التداخل بينهما ، وربط كل تصنيف بمقصده حتى تتبين مناطق التقاطع ومجالات التمايز (١٥) .

بل إن عمليات التصنيف قد تتقاطع مع إشكاليات معاصرة ومتجددة من الواجب على الباحث الفطنة إليها في ضوء المقولات الجديدة التي تطرأ على الظاهرة موضع البحث والتصنيف ، هذه هي عملية التصنيف بكل أبعادها وتساؤلاتها وإشكالاتها البحثية والمنهجية والواقعية ، التاريخية والمعاصرة ، ولا نغادر الحقيقة إذا قلنا أن عملية (تصنيف الدور) أو (التقسيم الإسلامى للمعمورة) كمفهوم حديث مقترح شديد الدلالة على القضية موضع البحث ، إن هذه العملية ترتبط بكل الإشكالات السابقة الإشارة إليها ، وهو ما يتطلب فحص هذه القضية معرفيا ومنهجيا ، فقها وتاريخيا ، فلسفيا وحضاريا ، وفي البداية يمكن أن نشير إلى جملة من السمات التي تتسم بها قضية التقسيم الإسلامى للمعمورة :-

١- أن القضية في حقيقتها وجوهرها ترتبط برؤية كلية للعالم World View رؤية للكون (المعمورة منه) ، والإنسان ، والحياة^(١٦) .

٢- أن القضية في كليتها تتضمن رؤية مشتقة يمكن أن توصل عناصر رؤية للذات وللآخر^(١٧) .

٣- أن القضية بحكم جزئيتها لا بد أن تُسكَّن ضمن كليتها ، وبحكم فرعيته لا بد أن ترد إلى أصولها^(١٨) .

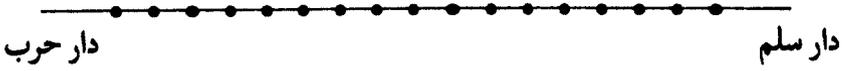
٤- إن القضية ترتبط بطبيعتها بمسألة في غاية الأهمية ، تستنبط منها ، وهي المعايير المختلفة التي يتم على أساسها التقسيم والتصنيف ، إن البحث عن المعايير ليس إلا عملية السبر الذي يجب أن تسبق الإستقرار على تصنيف بعينه ، وأن المعايير يمكن أن تشير إلى معيار أساسى ومعايير فرعية مشتقة منه ، أو منظومة من المعايير المتشابكة والتي لها مدخل في عملية التقسيم ، وتشكل أحد وجوه التقسيم ومدى اتسامه بالبساطة أو بالتركيب .

٥- أن عمليات التصنيف في كثير من الأحيان مورست على نحو ثنائى حدى أو اشتهرت على هذه الصورة ، مما أورث جملة من المشاكل التي أوقعت كثير من الباحثين فى الحرج المنهجى والبحثى ، بل والمواقف إزاء ظواهر فى التعامل اللولى^(١٩) .

٦- أن عملية التصنيف قد ترتبط بمنظومة تصنيفات يجب النظر إليها كذلك وتسكينها ضمن خريطة كلية تحقق الاعتبار اللائق لكل منها ، وتحدد صفتها سواء أكان مشتقا أو أصيلا ، متغيرا أم ثابتا ، أصلا أم فرعا ، كلا أم جزءا .

٧- أن التصنيفات الحدية يجب ألا تؤخذ إلا باعتبارها تصنيفات دراسية ، وذلك غير مانع مع تنوع الحالات والمواقف ، وتغير الصفات والعلاقات فيتحول التصنيف

الحدى إلى تصنيف متصلى ، فإن التصنيف المتصلى فكرة نظنها أكثر منهاجية من غيرها ، وهو تحويل للتصنيف الحدى بما يضيف عليه كفاءة أعلى وشمولا أبعده ، ومن هنا تبدو رؤية التصنيف على هذا النحو :-



تكون معه الحالات والعلاقات أقرب إلى أحدهما مما يفرض عناصر علاقات شديدة التنوع حينما تنقلب العلاقة أو تتغير أوتداول فى أشكالها وتباين ، هذه الأشكال جميعا لا يمكن استيعابها إلا فى ظل التصنيفات المتصلة على خط مستقيم له طرفين أو حدين ، ويظل تنوع الأشكال مهما فى إطار القاعدة الأساسية الأمر بما غلب عليه .

٨- أن القضية باعتباراتها المتعددة بحكم الأوصاف التي اتخذتها فى بدايتها ، ذات اتصال بالعقيدة من ناحية والشرع من ناحية أخرى . ومن ثم بدا للبعض أن ذلك تصنيف يرتبط بشرعية ومشروعية الدور وأن لكل منها أحكامها ، ورغم أن هذا النظر صحيح فى بعض جوانبه إلا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن ذلك من التصنيفات الفقهية التي يجب عليهم الاضطلاع بها لتحديد النطاق القانونى والإدارى ، وهو فى هذا السياق عمل فنى فى جانب منه ، عملية التقسيم ، والشروط ، والتعريف وانتقال الدور ، وسريان الاحكام ، عمل فقهي يتطلب أحكام، فتاوى وهى من أكثر المسائل التي تعلقت بجملة من الفتاوى ضمن كتب الفتاوى والنوازل ، وهو أمر يستحق دراسات مستقلة فى إطار إهتمامات الفكر السياسى الإسلامى وتراثه الممتد وتنوع مصادره ، وفى سياق تحليلات قضية تستفيد من كل الإمكانيات المنهجية التراثية والحديثة ، ما استطاعت أن تخدم النص وفق أبعدياته ، وعمل واقعى تفرضه طبائع الأمور والظروف ، لتحديد نطاق سريان السلطة وأحكامها والسيادة ، وتحديد المواقف والعلاقات بما يترتب على ذلك من قرارات وسياسات^(٢٠) .

٩- أن التصنيفات المتعددة يجب - وضمن تبين خريطتها وتنوع تضاريسها - لا بد وأن تُسكَّن ضمن منظومة ، بحيث لا تبدو هذه التصنيفات متناقضة متصارعة ، أو أن أحدها ينفى الآخر فى العمل وينسخه فى الواقع ، إن تصور تصنيف الدور باعتبارها دارا واحدة أو دارين أو ثلاثة أو دورا متنوعة وظيفية متعددة فى مسمياتها وأسمائها ، إنما يجعل هذا الأمر ، رؤية متكاملة العناصر متساندة التقسيمات ، مختلفة الوظائف ، متكاملة فى التشغيل والتفعيل .

١٠- أن هذا التصنيف ظل فاعلا لاعتبارات أو أخرى فترة طويلة من الزمن ، وظل تأثيره قويا في التصور والفعل ، في القرار والسياسات ، حتى أن الدولة العثمانية جعلته أحد المتغيرات الحاسمة ضمن علاقاتها المتعددة والمتنوعة والمتغيرة وأحد أصول حركتها في ميدان العلاقات الدولية والخارجية ، وعلاقتها بالعالم الغربي المسيحي على وجه الخصوص^(٢١) .

١١- إن فاعلية هذا التقسيم حتى هذا الزمن غير مانعة من مراجعته وإعادة النظر فيه ، من غير أن يحسب البعض أن ذلك أنتهاكاً لحكم شرعى ، فتغير البيئة الدولية وبروز متغيرات فى النظام الدولى تتطلب جملة من العناصر الدافعة إلى المراجعة المنهجية ، وتشير إلى مبررات حاسمة قد تدفع إلى ضرورة البحث فى عناصر قسمة جديدة تستلهم عناصر المدخل السباعى وأصول الشريعة . لاشك أن بروز الدول القومية والمسألة الشرقية وانهايار الدولة العثمانية والخلافة التى ارتبطت بها ، وتبدل عناصر ومفاصل حاسمة تفرض هذه القسمة الجديدة والتفكير بها تفكير منهاجيا عميقا^(٢٢) .

١٢- إن التأكيد فى بداية هذه السمات على أن تلك التصنيفات تحتوى ضمنا وتكمن فيها رؤية للعالم ، يرتبط بجملة من المقولات الاختبارية المعاصرة والتي تفرض نفسها فى معالجة فكرة التقسيم الإسلامى للمعمورة، ضمن إبداء مواقف مهمة من هذه المقولات من مثل : حوار الحضارات وصدامها ، نهاية التاريخ ، العالمية والكونية وأصول التفكير الكونى ، وربما يقارن بين الكونية كفكرة رائجة الآن وفكرة عالمية الدعوة فى النسق المعرفى الإسلامى ، أمور كثيرة تضى على هذه القضية أهمية إضافية فى العلاقة بالآخر ، وحقوق الإنسان والتدخل الدولى من أجلها ، والإرهاب الدولى ، والإسلام العدو المرتقب أو الخطر المحتمل ، إنها مرة أخرى تصنيفات جديدة تنبع من رحم الحضارة الغالبة التى تفرض مقولاتها ومفاهيمها وشعاراتها بل وجملة سياساتها وتصوراتها الكلية^(٢٣) .

١٣- أن هذا التصنيف وفى إطار فكرة الصداقة والعدو^(٢٤) تتطلب طرحا شديدا التنوع والتشابك ضمن منظومة الاتصال الدولى الذى كان له التأثير والقدح المعلى ضمن علاقات اختلفت نوعا وكما ، وهى ما أثرت على الصفات والعلاقات والحالات والمالات ، على نحو يتطلب أصول تعامل استراتيجى ضمن إطار أجندة الموضوعات فى العلاقات الدولية ، وضرورة إبراز موضوعات أخرى ذات أهمية واهتمام لدول العالم الإسلامى وغيرها من دول العالم الثالث ، بما يحقق عناصر مصالحها الكلية ، وفى إطار من تكوين رؤية مشتركة وتصورات متنوعة لعناصر التعاون والتعامل فى سياق النظام الدولى الحالى .

١٤- أن التقسيم الدولي للمعمورة يظل من الموضوعات التي تفرض على الباحثين طرحا متجددا ربما يدخل في سياقات جديدة ، وبما يربط هذه التقسيمات بمنظومة قيم تأسيسية وقيم كلية تتفاعل في إطار يتصور وفق أصول التعارف الدولي لرؤية العالم وتقسيم للمعمورة يحرك عناصر التعايش ، وقيم العدل وتركية الإنسان وعمارة الكون ، ومساواة البشر وحماية اختياراتهم ضمن أصول تنظيرية لحقوق الإنسان ، إن الرؤية الكامنة في التصور التصنيفي للمعمورة والتي تمثل قيم التأسيس والمرجع تحتاج إلى إمكانيات لنقد تصورات الحضارة الغربية في هذا السياق ، ورؤيتها للحضارات الأخرى سواء من منظور أنثربولوجي ، أو منظور العلاقات الدولية ، بحيث تحرك إعادة فرز مقولات مبطنة بروى عنصرية وحضارية منفلقة تشكل إستدعاء لتصنيفات سابقة وتاريخية كانت الحضارة الغربية المسيحية في ذلك الوقت تقيم على أساس منها تصنيف المعمورة والبشر .

١٥- أن التقسيم الدولي للمعمورة ليس كما يتصور تقسيم حدود ولكنه أعمق من ذلك وأوسع ، وربما تكون فكرة الحدود أحد عناصره ، ولكن تظل النقطة الجوهرية فيه هو أنه يشير إلى تصورات (أوصاف) وحالات ، (علاقات) ومالات (تغيرات) ، ومن ثم يجب إعادة النظر في هذه الرؤية ضمن رؤى خاصة بالنظام الاقتصادي الدولي، وعمليات الاعتماد المتبادل ، ورؤى التبعية ومسالك الاستعمار الجديد ، والمنظمات الدولية غير الحكومية وتغير مفهوم الحدود والدولة القومية والسيادة ، ويزوغ مفاهيم مساندة لفكرة الكونية والعالمية ، من المواطنة العالمية ، والتعليم من أجل السلام ، مؤتمرات دولية النشاط والرؤى : السكان - التنمية الاجتماعية - المدن ، والمجتمع المدني العالمي - والتدخل الدولي لحقوق الإنسان ، وثورة المعلومات وسلطة المعرفة^(٢٥) .

١٦- أن التقسيم الدولي للمعمورة يفرض دراسة التكوينات الواقعية ومدى فعاليتها، ومدى المشاركة في المؤتمرات ذات الصبغة العالمية ، الرؤى التي تنطلق منها ، وذلك في إطار تعلق هذه التكوينات والتنظيمات بمفهوم الأمة الإسلامية ، والعلاقات البيئية بين دول العالم الإسلامي وذلك في ضوء إمكانيات التفعيل ، وبما تفرض متغيرات معاصرة تدفع إلى ذلك وتحرك عناصر الفاعلية ضمن استعادة مفهوم الأمة أو بعض فاعلياته ، خاصة أن الظرف التاريخي على الضعف البادى لازال يؤكد على أهمية ذلك وإمكانه ضمن رؤية كلية للعالم والمعمورة .

١٧- أن التصنيف الإسلامي للمعمورة يفرض عناصر رؤية حضارية سننية للبحث في قوانين التغيير ، ومن تغير الحالات ، أنساق تحصيل القوة بكل تنوعاتها بما فيها المجالات المعرفية ، وبما يحقق عناصر التعارف والتواصل الحضاري ، والبحث في سنن القوة والضعف ، وفي تأصيل رؤية للذات والآخر ، وعلاقات الهوية والتمايز

العقيدى يعبر عن ضرورات الطرح العالمى من خلال المنظور التوحيدى على مستويات النشاطات المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقبل ذلك كله معرفيا وفكريا ومنهجيا وثقافيا ، إن هذه الرؤى المتجددة ، والمتغيرات البازغة تفرض علينا معالجات جديدة لمشكلات وإشكالات متجددة (٢٦) .

١٨- يبقى بعد ذلك فى النهاية وضمن أصول تفعيل المدخل القيمى السباعى ضمن رؤية التقسيم الإسلامى للمعمورة ، أن نربط بين أصول هذا التصنيف ضمن رؤاه المتطورة فى إبراز أجندة بحثية ، وأجندة إهتمام دولية وذلك وفق نظرية المقاصد (مجالات وأولويات) وبما يحقق حفظ الدين والأديان ، وحفظ النفوس والكيانات والتكوينات الفردية والجماعية ، وحفظ النسل فى إطار رؤية عادلة للإنسان وعلاقاته ، وحفظ المال وإنمائه وعمرانه وتثميته ودورانه فى سياق تأصيل علاقات عادلة فى الإنماء والتوزيع والتعاون الاقتصادى النولى والتجارة الدولية وحفظ العقل بما يؤصل اصول تعارف دولية يقوم على التعايش والتعاون فى إطار فهم أعمق لشبكة العلاقات العالمية القائمة على التكافل ، وأولويات الإهتمام بما يحفظ إطار الضرورى على المستوى العالمى ، والحاجى على المستوى الإنسانى ، والتحسينى كاهتمام تالٍ لهذا وذاك (٢٧) .

كما أن رؤية المقاصد واعتبار المال لازالت تفرض عناصر رؤية مهمة لهذا التقسيم للمعمورة ، ودواعى تغييره وتبدله فى إطار من فقه متنوع الأنوات والمستويات والأهداف يقوم على فقه للأحكام ، وفقه للواقع وفقه إمكانيات ووسط ومناخ التنزيل وسياقاته المتنوعة ، بما يرد فى عناصر تأصيل لهذا المدخل القيمى ليس فقط فى التنظير ولكن فى التطبيق والممارسات والسياسات .

التقسيم الإسلامى للمعمورة : المفهوم - الأصول - التطور :

لا شك وفقا للمتعارف عليه فى هذا الصدد فإنه يقصد بالتقسيم الإسلامى للمعمورة كما يقرر أحد الباحثين " .. ذلك التصور (الفقهى) ، ورؤية العالم عبر انقسامه إلى دار الإسلام من ناحية وغيرها من الوحدات والدور خارجها من ناحية ثانية استناداً إلى معيار غلبة وجريان الأحكام ، فدار الإسلام بالتعريف هي تلك البلاد التي تقع تحت سيادة المسلمين وتسود فيها أحكام الشرع ، وتعلو بها شعائره ، فتكون غيرها من الدور (ومفهوم) المخالفة هي تلك البلاد التي لا تقع تحت سيادة المسلمين وتسود فيها غير أحكام الشرع والتي تتنوع علاقات دار الإسلام بها من الاحتكاك الحربى إلى عناصر التواصل الحضارى .. " ويعتبر هذا التعريف من التعريفات الأقرب إلى الشمول والدقة حيث أنه يتجاوز تلك التصنيفات الحدية ويدخل فى اعتباره الواقع التاريخى الذى أوضح تداخل الظواهر المرتبطة بذلك التقسيم ، وهو كذلك يشير فى

نهايته إلى إمكانات استيعاب تلك الأشكال والمستويات والحالات والمواقف والسياسات من العلاقات في تصنيف متصل على خط مستقيم ، مما يجعله أقرب ما يكون إلى التصورات الواقعية والمنهجية ، كما أنه يشتمل على جوهر وظيفة التقسيم والمفهوم التصنيفي باعتباره يربو إلى أوصاف وشروط ، ولا شك أن التصنيفات بدورها تحمل وتتضمن مفاهيم كامنة ، ونظن أن التقسيم الإسلامي للمعمورة وفق هذا التعريف يتضمن جملة من المفاهيم المهمة من مثل : التصور الفقهي ، رؤية العالم ، دار الإسلام ، غلبة وجريان الأحكام ، سيادة المسلمين ، الدور ، الغير وتنوع العلاقات ، الاحتكاك الحربي ، التواصل الحضارى .

وهذه التركيبات بدورها تتضمن مفاهيم تشير إلى أوصاف ، وحالات ، وشروط وغير ذلك من أمور يجب الوقوف عندها واستنباطها .

- كما أن العبارة الأخيرة في التعريف تشير إلى : "تنوع" علاقات دار الإسلام بها من الاحتكاك الحربي إلى عناصر التواصل الحضارى ، وهذا التنوع فى العلاقات والمواقف رافقه تنوع فى المفاهيم ، بما نشير إليه من صفات متعددة ، وشروط فاصلة ، حالات متنوعة ، ومواقف مختلفة ، علاقات متشابكة ومالات متغيرة^(٢٨) .

وفى هذا السياق - وكما سبقت الإشارة - فإن تنوع المفاهيم والمصطلحات يوحى^{٢٩} ويشير إلى تطورات داخل عائلة المفهوم وتنوع معانيه وتعدد مرامييه بل إن الجمع بين ثنائيات يفترض التدقيق فى تقابلاتها بما يوضح تداخل التصنيفات وتمايزها فى آن واحد ، هذا التنوع ، وربما التطور فى التعبيرات والمفاهيم يتطلب متابعة بحثية ، تحاول تسكينها ضمن سياقاتها^(٢٩) .

ومن هنا يجب متابعة هذا التصور التقسيمى والتصنيفى للمعمورة وفق هذه القاعدة المنهجية الأساسية ، نحن أمام جملة من المفاهيم والتصنيفات : -

- الأصل فى التقسيم الإسلامى للمعمورة أنها دار واحدة وأى تقسيم آخر هو تقسيم طارئ على ما يرى الإمام الشافعى^(٣٠) .

- تقسيم النور باعتبار الإسلام والكفر (التقسيم العقدى) دار الإسلام ودار الكفر ، وتقسيم النور بين بين على فتوى ابن تيمية فى أهل ماردين^(٣١) .

- تقسيم الدور باعتبار الحالات وما يترتب عليها من مواقف وأحكام وسياسات دار سلم ودار حرب^(٣٢) .

- تقسيم الدور باعتبار الدعوة والاستجابة ، إشارة إلى الوظيفة الحضارية للأمة ، أمة دعوة ، أمة إجابة (٣٣) .
- تقسيم الدور إلى بلاد باعتبار طرائق الفتح ، دار عنوة (بلاد العنوة) ودار صلح (بلاد الصلح) (٣٤) .
- تقسيم الدور باعتبار الدور والوظيفة التي تقوم بها وعليها مثل الدور الحاجزة ، والواصلة في آن واحد .
- تصنيف الدور باعتبار احتمال وصف العلاقة ، العداة والصداقة من غير أن يقود ذلك بالضرورة إلى الحرب (٣٥) .
- تصنيف الدور باعتبار الوجود لا العلاقات ، وهي دور تتال اعترافا وإقبعيا من حيث الوجود ، ولكن العلاقات تتنوع وفق الحالات والسياسات (٣٦) .
- تصنيف الدور بحكم المراكز القانونية وعلاقات التعاهد : دار العهد (٣٧) .
- تصنيف الدور بحكم المآل وانقلاب الدور وتغير أوصافها : انتقال دار الإسلام إلى دار اكفر ، ودار الكفر إلى دار إسلام ، ودار السلم إلى دار حرب ، ودار الحرب إلى دار سلم (٣٨) .
- تصنيف الدور في إطار الارتداد ، دار الردة وقد أورده الماوردي في الأحكام السلطانية ، (ويمكن دخولها ضمن انتقال صفة الدار وانقلابها) (٣٩) .
- تصنيف الدور بالأخذ في الاعتبار المنطقة الوسطى : دار الإسلام ودار الحرب ، ومنطقة وسطى هي دار العهد التي أسماها بريشام (أحد المستشرقين) دار تبعية (٤٠) .
- تقسيم الدور باعتبار الخروج على قواعد النظام العام والسلطة الشرعية باعتبارها دار بغى - في حكم دار الحرب ، إلا أنها ذات أحكام مخصوصة (٤١) .
- تقسيم الدور باعتبار تحول العهد إلى حلف ، دار العهد - دار الحلف والتحالف من أجل الاستقرار والأمن لدار الإسلام من جانب ، وأمن المجموعة المجاورة أو المتاخمة من جانب آخر والتي طبق عليها مركز خاص أسمى بدار العهد (٤٢) .
- تقسيم الدور باعتبار التاقيت وهو الذي أشار إلى جملة من العلاقات المتشابهة وصلت من التنوع بما يمكن أن تعتبر كل منها حالة دراسية تمثل مصالح متنوعة منها تأمين الثغور ، العلاقات التجارية ، الاستعانة على عدو ، تأمين الحدود ، المنطقة الحاجزة ، وتتفاوت التصنيفات وفق علاقات القوة وعلاقات المصالح والتحالفات المؤقتة وما تبعها من علاقات متغيرة (٤٣) .

- الدور واعتبارات اختلاف التعامل لضمان الولاء وإقرار الهيبة وتفاوت شكل العلاقات بناء على التوصل إلى المقصود^(٤٤) .

والأمر قد يطول بنا لوتبعنا التعبيرات أو الأوصاف أو الحالات أو الشروط المختلفة وفق معايير شديدة التنوع والتشابك فيما لو أردنا حصر لهذه التقسيمات والبحث في مناطاتها المختلفة ومقاصدها المتنوعة ومستوياتها المتعددة والمتشابكة في آن .

فلا شك أن هذا التعدد في الاستخدام لا يمكن فهمه باعتباره مسألة فقهية فحسب، أو مسألة فنية فقط ، بل هي أبعد من ذلك مسألة ترتبط بالواقع وفهم عناصره وتنوع علاقاته ، فللتاريخ هنا مدخل ؛ وللحوادث معنى ، وللعلاقات والحالات مغزى ، وفي كل الأحوال يبدو لنا أن التدقيق البحثي والضبط المنهجي مسألتان في هذا السياق تتطلبان التعرف على سيرة وسياق وعلم إجتماع وسياسة هذه المفاهيم والتصنيفات جميعا ، والثنائيات المرتبطة بظاهرة التقسيم الإسلامى للمعمورة .

- إن دراسة المفاهيم في تطوراتها وسيرتها لا يكتمل إلا إذا حاولنا تسكين تلك المسألة التي نحن بصدها ، فمسألة التصنيف بطبيعتها مسألة اشتقاق فرعية جزئية ، يجب ردها إلى أصولها وتكويناتها الكلية والأساسية ردا جميلاً أصيلاً يتوسل قواعد المنهج في هذا المقام^(٤٥) .

وقد يتصور البعض أن قضية تقسيم الدور منبته الصلة ، أو غير ذات تعلق بقضية تأسيس العلاقة ، فيقول " ..ويمكننا القول بأن قضية العلاقة تلك لا صلة جوهرية لها بقضية التقسيم الأصلي للدور وإنما تتحدد أهميتها وصلتها بقضايا التقسيم الفرعي لغير دار الإسلام ، لأن غير دار الإسلام إما أن يكون بينها وبين دار الإسلام موادة فتوصف بأنها دار موادة أو يكون بينهم قتال فتوصف بأنها دار حرب ، مع وجود اختلاف كبير حول دار العهد كدار مستقلة وثالثة أم أنها مضافة إلى دار الإسلام أو غير دار الإسلام .."^(٤٦)

" ويتعبير آخر فإن أصحاب هذا الاتجاه الذي يجعل من الأمن والخوف مناطا لتعريف الدار أو للتمييز بينها ، يخلطون بين قضية التقسيم الأصلي وقضية التقسيم الفرعي جاعلين تأثير العلاقة على التقسيم الفرعي لغير دار الإسلام شاملا للتقسيم الأصلي .. " والدليل على هذا الاختلاف وعدم منطقيته تأثير قضية العلاقة بين المسلمين وغيرهم على التقسيم الأصلي للدور ، أن مكة كانت دار حرب ولم تعد دار إسلام إلا بعد الفتح وغلبة حكم الإسلام عليها ، وأن المدينة كانت دار إسلام ، أن صلح الحديبية ووقوع الموادة - ومن ثم الأمان - لم يؤثر على وصف مكة كغير دار إسلام ولم يغيره وإن أصبحت دار موادة ، لكنه لم يجعل من مكة والمدينة دارا واحدة ،

بتعبير أدق لو كانت قضية التقسيم واختلاف الدارين مبنية على قضية العلاقة ، لكانت مكة والمدينة دارا واحدة حال وقوع المواجهة وهذا خلاف الواقع ، كما أن القول بذلك يعنى التسليم بأن الدارين غير مختلفتين حال المواجهة ، وأنها تمنع إختلاف النور أو تؤدي إلى اتحادهما .. " والواقع أن هذه الرؤية على ما يبدو فيها من تماسك داخلى إلا أن ممكن الضعف فى تلك الرؤية يكمن فى ضرورة البحث فى تأسيس العلاقة ، ويبدو أن الباحث قد سار مع القائلين بتأسيس العلاقة على قاعدة السلم من جهة والحرب من جهة أخرى ، وافترض أن التأسيس على هذه القاعدة صحيح لا يشوبه عيب أو نقص أو قصور (٤٧) .

وجوهر الأمر على غير ذلك ، ففى إطار تقليب تلك الإتجاهات المختلفة كان لهذا المشروع أن يتبنى رأيا يؤسس العلاقة على " الدعوة " لا الحرب أو السلم ، وذلك باعتبار الدعوة مبدأ وقيمة تأسيسية وبنائية ضمن نسق الشريعة ، لا تشير إلى مجرد أشكال أو أساليب للعلاقات تتداخل وتتقاطع ، وقد تتمايز وتتغير ، وتتبدل من حالة إلى أخرى ، فالدعوة قيمة وحركة إيجابية تمثل جوهر الوظيفة الحضارية للأمة ، وتصبح علاقات السلم والحرب ليست إلا أشكالاً لا تصلح للتأسيس للعلاقة ديمومة واستمرارا واستقرارا ومعيارا . فالتأسيس ينتمى إلى دائرة الأصول التي تتمتع بقاعدة الثبات ، أما الحالات والعلاقات فهي متغيرة تشير إلى أشكال وأساليب ومستويات ، بحيث لا تصلح على هذا النحو - مع التدقيق - أن يؤسس عليها علاقات (ويمكن مطالعة هذه الرؤية تفصيلا ضمن هذا البحث) (٤٨) .

- وفى سياق هذه الرؤى والتوجهات فإن علينا تحقيق مناط الإشكال الذى نحن بصدده حول طبيعته ، والهدف من إثارته ، وأهم عناصر الإشكال فيه ، طرائق التناول فى محاولة لحل الإشكال وفق عقده ، وفى ضوء ذلك فإن تناول التقسيم الإسلامى للمعمورة والذى قد يعد أصلا فى باب التقسيم ، إلا أنه فى حقيقة أمره فرع على موضوع كلى وأصلى وهو أساس العلاقة وتأسيسها ، وفى سياق التناول المنهجى فالفرعي لابد أن يرتبط بأصل ويحال إليه حتى لو كان أصلا فى بابيه ، وأن فهم الجزئى لابد أن يكون فى إطار كلييه ، وقضايا الأصول ترتبط غالبا بترجيح الأصول ، وقضايا الفروع تقضى عليها الأصول ، وقد يختلف فيها مع اختلاف المدارك حول انتمائها لأصل بعينه أو غيره . وغاية الأمر فى هذا السياق وفق هذه الرؤية فإن القول بأن تقسيم الدور لا يرتبط بقضية تأسيس العلاقة يرد عليه أكثر من تحفظ ، ووفق اتجاهات تأسيس العلاقة (سلم - حرب - دعوة) ، ولا شك أنه مع ما سبق تبينه فإن تأسيس العلاقة على الدعوة يقدم إطارا معرفيا يحل معظم الاشكالات ، كما يضع الحدود على فهم قضية العلاقة والأخذ فى الاعتبار أن العلاقات أحوال وحالات ، تخضع للتغير

الدائم وسننه ، وبما أن الأمر كذلك فإن من الواجب استنباط وتأصيل المعنى الثابت فيها أساسا ومنطلقا ومقصدا ، هو ما أدى بنا إلى ترجيح الدعوة كأساس للعلاقات الخارجية .

وتفصيل ذلك الأمر أن تقسيم العمورة وتصور العالم وباعتباره فرعاً على أصل ، والأصل هو تأسيس العلاقة ، وباستعراض الاتجاهات المختلفة ضمن عملية التأسيس فإنها تترك أثارها بالتبعية على الفروع وتمثيل ذلك :

أننا لو اتخذنا الحرب أصلاً للعلاقة ، فإن ذلك يعنى بدوره التوسع فيما يعتبر بوصفه "دار حرب" ، وما ينبى على ذلك من اعتبار الإقامة على الكفر مسوغاً للقتال ، وغالباً ما يهمل ذلك التصور علاقات التعاهد ويقلص منها من خلال التشدد فى شروطها ، وفى المقابل يعتبر مفهوم دار الإسلام مفهوم محدد وضيق ، والسلم كحالة واصفة للدار محدودة ، ذلك أن الأمر بين خيارين القتال أو الإسلام، أو قبول الجزية من أهل الكتاب .

والصورة المقابلة فيما لو اعتبرنا أصل العلاقة السلم ، فإن التتابعات تسير على النقيض فيما سبق ، فيتوسع هذا الاتجاه فيما يعتبره "دار سلم" أو داخلها فى حدها، والحرب وفق هذا التصور "دفاعية" ، وربما يتوسع هذا الاتجاه فى علاقات التعاهد وتأويل شروطها بما يؤكد ديمومة السلم كأصل للعلاقات الدولية ، وبور الحرب وفق هذا التصور محدودة ، أو تكاد تنعدم (٤٩)

أما القول بأن أصل العلاقة الدعوة فإنه يجعل من تنوع العلاقات بين الحرب والسلم، فيجعل السلم والقتال مجرد أساليب حدية قد تتداخل وقد تعبر عن حالات ، وهو وفق هذا السياق يجعل من عملية التصنيف ووصف الدور ليس عملية أبدية ، ذلك أن للواقع مدخلاً فى الأمر يقوم على أساس من اعتباره لا تحكيمه ، ومن ثم فإنه يواجه الحربى أو المحارب (الكافر غير المعاهد) الذى يعتدى اعتداءً مباشراً أو غير مباشر بالوقوف ضد سبيل الدعوة وحركتها (٥٠) .

وهذه الرؤية التى تؤسس العلاقة على الدعوة تسمح بإمكانات الجمع بين التصنيفات المختلفة - وهو ما سنوضحه ضمن معالجة لاحقة - فالجمع بين هذه التصنيفات والنظم فيما بينها وفقاً لمعايير التصنيف المختلفة ومقاصدها إنما تتيح القيام بهذه العملية على نحو منهجى لا اعتساف فيه أو تكلف كما أن هذا التأسيس يكرس إمكانات التعامل من خلال التصنيف المتصلى من غير الوقوع فى شرك التصنيفات الحدية وما قد توهمه البعض من اختيار بين ثنائيات حدية ، ذلك أن تنوع النقاط والأشكال على المتصل تستوعبها سعة مفهوم الدعوة وتنوع الأشكال والأساليب

والمستويات الداخلة فى حده ، وهو ما يحركه عناصر مرونة تحتوى تنوع وتعدد عناصر التكيف للواقع وسعة العملية الاجتهادية والفتوى .

والدعوة وفق هذا التصور هى تعبير عن تكامل جملة الوظائف الحضارية والاتصالية والمعنوية والعقيدية للدولة فى سياق قصدها لتطبيق المثالية الواقعية .

ومن نافلة القول التاكيد أن هذا التأسيس الدعوى للعلاقة يتناسب ويتواءم مع عناصر التداخل الواقعى ، بين ضرورة الحفاظ على القتال كواحد من أهم أساليب التعامل الدولى ، والخيارات والبدائل المطروحة ، ولكنه غالباً ما يقع ضمن دائرة الضرورة التى تقدر بقدرها ، مشروطة بالحفاظ على أصول العمران البشرى ، وتأمين طرق التجارة وعدم اللجوء للتخريب أو استئصال شأفة الخصم .

فالدعوة فى التحليل الأخير تحريك لجملة الفاعليات المتنوعة التى تتناسب بدورها واقعيًا من جهة ومنهجياً من جهة أخرى مع التصنيفات شديدة التنوع على اختلاف معاييرها كما أشرنا أنفاً - فالتصنيف المتصلى الممتد تتداخل فيه العلاقات ، ويعد التصنيف إطاراً مهماً للحركة فى إطار من قاعدة الأمر بما غلب عليه ، والدعوة وفق تأصيلها كمهة تقع على عاتق المسلم فرداً كان أو جماعة أو أمة ترتبط بمحيط فكرة عالمية الإسلام ، بما تتيحه فكرة عالمية الدعوة ، فالعالم وفق هذا التصور دار واحدة وفق عناصر الفطرة البشرية وأصول الكرامة الإنسانية بما تستند إليه من قاعدة وحدة الخلق " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (٥١) وتحقيق أصول الاستخلاف الإنسانى فى إطار الوظيفة العمرانية للمعمورة والتأسيس للعلاقة على الدعوة يسمح بعناصر تغيير منهجية منضبطة فى أوصاف تصنيف الدور وفق المواقف والحالات ، وتحريك التصنيف لمقتضيات تجدد عناصر الدعوة ووسائلها وأشكالها ، وسياقاتها المختلفة والواقع والبيئة المحيطة بها (٥٢) .

تصنيفات المعمورة وأصول الجمع بين التصنيفات المختلفة : رؤية منهجية :

إننا أمام جملة من الإشكالات المنهجية ونحن بصدد هذه المحاولات التصنيفية وهى تتعلق بأمر متنوع : -

- اختلاف معايير التصنيف وتعددتها .
- اختلاف التسميات التابع لمعايير التصنيف .
- تاريخية التصنيف والمدى والمجال الذى يمكن أن ينطبق فيه .
- معطيات الواقع المتجدد وأثارها على عمليات التصنيف .
- معطيات الواقع هل تفرض عناصر قسمة جديدة ؟ .

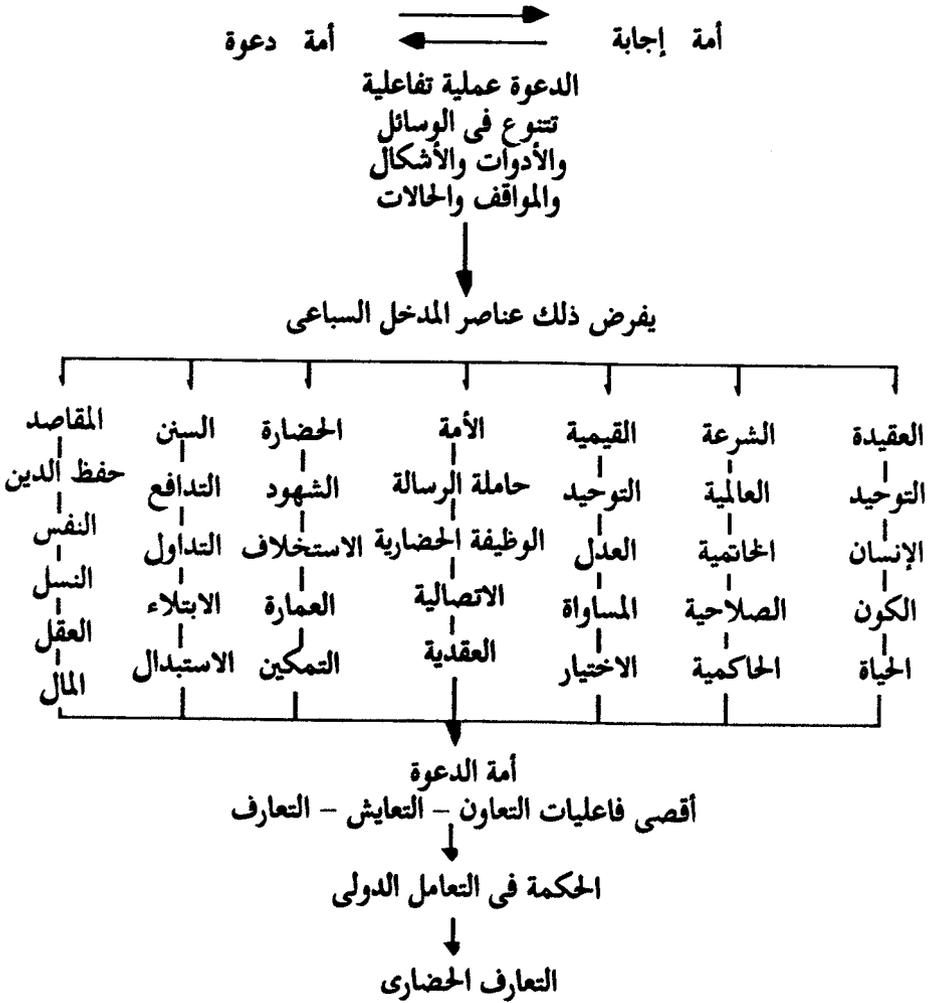
- فاعلية التصنيف وكفافته جزء لا يتجزأ من اللياقة والكفاية المنهجية .

- إمكانية الجمع بين التصنيفات : مراجعة نقدية .

قضية تصنيف المعمورة لا يمكن رؤيتها مع كل تطوراتها إلا باعتبارها انعكاسا تاريخيا تحكمه النظرة آنذاك لجملة الحضارات والنظم التي كانت قائمة آنذاك ، وهذا التصنيف وبما طرأ عليه من قسمة جديدة تداخلت فيها الأمور لا يمكن رفع ما يؤديه هذا التصنيف من فهم خاطئ إلا بربط التصنيف بالتأسيس ، فتأسيس العلاقة الدولية والتعامل الدولي على الدعوة ، يحقق ويترك المجال واسعا لممارسة الوظيفة العقيدية والاتصالية والحضارية باعتبارها دوائر متداخلة تحقق عناصر الفعل والفاعلية ، الدعوة بطبيعتها العالمية تجعل من الإنسانية (محل الخطاب) الأساس والتكليف ، ويخرج من رحمه خطاب المؤمنين بالدعوة (أمة الاستجابة) ، وتحرك عناصر دعوتها ضمن مجالات ودوائر تقوم على أصول حراسة الدين وسياسة الدنيا به ، فى إطار فهم أصول الواقع بكل تشابكاته وتفاعلاته وإمتداداته ، فإن خطاب المؤمنين كجماعة لم يكن إلا خطابا يحملها عناصر أمانة الاستخلاف الكونى والعمران البشرى ، لتحمل الخطاب على ضوء الرسالة الخاتمة فتجعل بحكم العالمية ، الإنسانية مرة أخرى محل خطابها لتحرك عناصر الوعي الدعوى ، وتبلغ ما استطاعت من مهمات الشهود الحضارى (دعوة وعمارة واستخلاف) وبما يحفظ عناصر الكرامة ، ويحقق كمالات المقاصد ، أمة الدعوة هى أمة قائمة مع تنوع الأساليب فى حال الضعف والقوة ، وتخطب العناصر المؤمنة فى كل حالاتها ، وفى كل مواقف التداول من حيث الضعف والقوة ، الدعوة حقيقة أساسية قائمة لا تنقطع فى الداخل أو الخارج لأنها تعبير عن أقصى كمالات المثالية الإسلامية وهى فعل مفتوح لعملية الإحسان الدائم والتفعيل والتمكين المستمر . وتملك من الأدوات المتنوعة التى لا تجعلها تنقطع كفكرة أو ممارسة بحيث تتناسب مع كل الأحوال والتداول بين الضعف والتمكن وفى كل شأن تستند إلى عناصر رؤية كلية ثابتة تعد نقطة محور يمكن رسم دوائر فعالية مختلفة لها ضيقا واتساعا^(٥٣) .

إن الوقوف عند عناصر التصنيف التاريخى الذى فرضته الظروف الواقعية من التحرش بالدعوة وبما افترضه من أن الوصف بدار الإسلام إن ملكته الجماعة المسلمة، فإن الوصف بدار الحرب هو وصف اختارته القوي التي جعلت من الحرب الطريق للتعامل مع القوة الداعية البازغة الحاملة للرسالة ، وبما أرادته من " فتنة الناس " بما فعلوه من حركة حاجية لكل الاختيارات البشرية ، لتخلى بينهم وبين قبولهم للدعوة على تنوع درجات هذا القبول ، وبما يحقق عناصر فى معظمها تؤول إلى حركة التعايش المؤكد ، والتعارف المفضي إلى الحضارة والعمران . إن هذا التقسيم الظرفى ، والذى

تفرضه ظروف الواقع ، والذي يرى في الشريعة والدعوة الإسلامية عدوا وخصما هو الذي يضيف على حركته فضلا عن وطنه بأنه دار للحرب ، فإن الناظر لدار الإسلام بأنها دار حرب ليس إلا محاربا وهو اختياره ، قبل أن يكون وصفا أو تصنيفا يقوم على تقسيم المعمورة ، فإن الرؤية الإسلامية للعالم تجعل من العالم دارا واحدة (دار الإنسانية) إلا من أبى وأراد أن يكون حربيا ، واختار أن يكون خصما ، وبذلك سنرى هذا التقسيم والتصنيف أضيف عليه تصنيفات جديدة كلها تشير إلى أصول تعايش وتعاون واعتراف بالآخر واختياراته ، وبما يشكل عناصر عقدية وذمة وعهود تفترض أن تلك الديار في مجموعها " ديار سلم " ما لم تأب ذلك في إطار قرائن فعلية وقولية قاطعة تؤكد عدوانيتها وخصوميتها وحربيتها^(٥٤) .



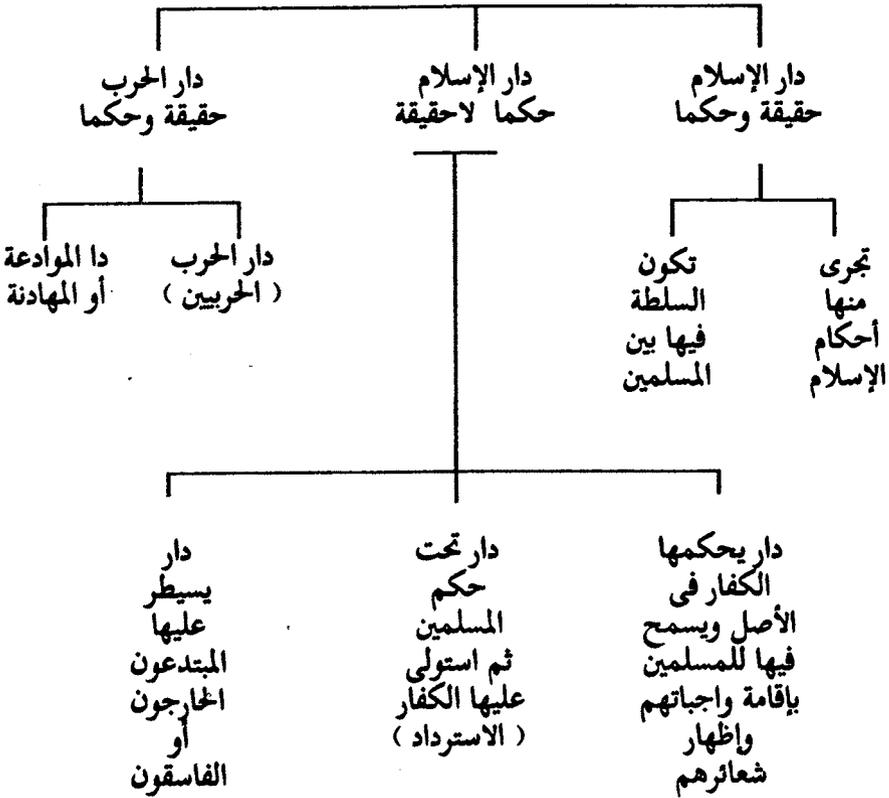
وفق هذا السياق يجب ألا تعالج قضية تصنيف الدور كقضية من طبيعة فنية ،
 وحكمية فحسب ، التصنيف يسبقه التوصيف ، والتوصيف يعقبه التوظيف ، وكلها
 عمليات بعضها من بعض .

علينا أن نتعرف عن المعنى الكامن وراء تصنيف الدور ، ورؤية العالم المتولدة عنها
 والحاكمة لها في ذات الوقت .

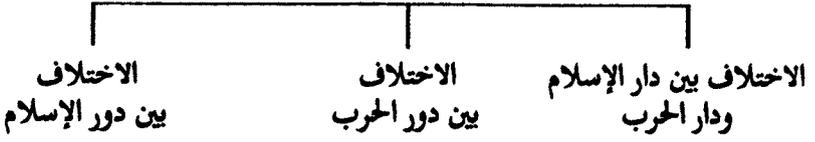
ذلك أن الجهد التصنيفي سبقه وصف ، وتبعه توظيف ، فإن اختلف الوصف اختلف
 التصنيف وبالتبعية اختلف التوظيف .

ومن ثم قد يحسن أن نعرض خريطة التصنيف التقليدية في هذا المقام دون الوقوف
 عند حدودها ، بل للتعرف على الإمكانيات التي تتيحها ، ونحن بصدد تكوين عناصر
 لخريطة تصنيف جديدة . لا تقف عند حدود ومسائل التصنيف أكثر مما تقف على
 مناهجه وقواعده الكلية واستناداته الكبرى^(٥٥) .

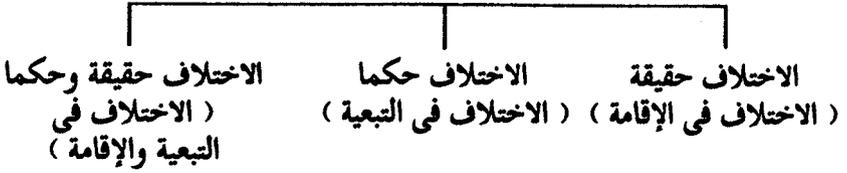
أنواع الدارين بحسب السلطة والحكم فيهما



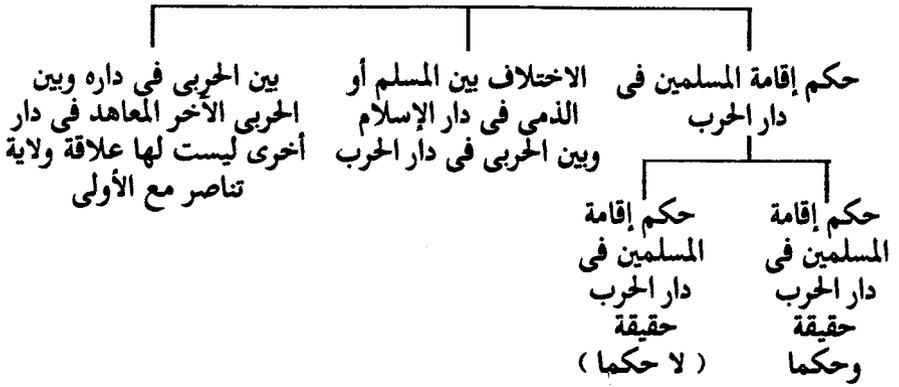
أنواع اختلاف الدارين من حيث وصف الدار



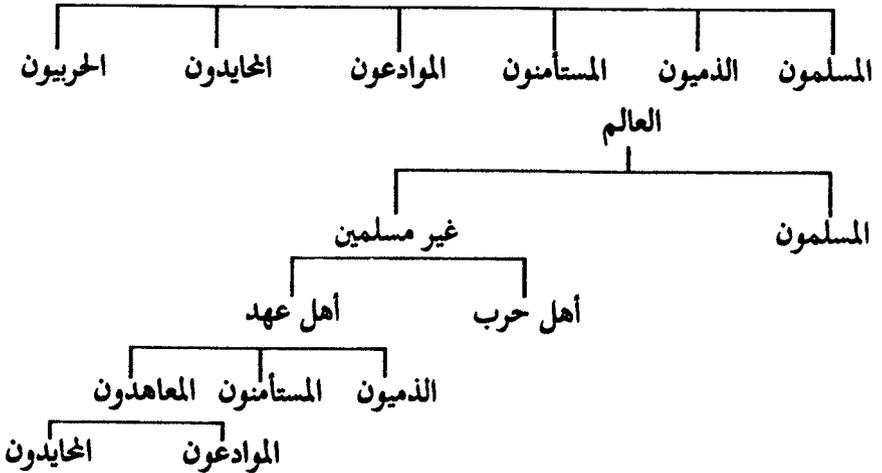
أنواع اختلاف الدارين من حيث الأشخاص



أثر اختلاف الدارين في الأحكام الشرعية



النظرة إلى سكان العالم باعتبار الدارين



إن الوقوف عند تقسيم " الدور " باعتبارها قضية فنية ، أو قضية فقهية حكمية يمكن أن يؤدي بنا إلى عناصر خلل في التفكير بهذا الأمر ، علينا في البداية ألا نرى هذه القضية باعتبار أن تقسيم الدور يرتب مواقف ، ولكن علينا أن نؤسس أولا الرؤية التي على قاعدة منها يمكن تقسيم الدور ، في هذا السياق يمكننا النظر إلى كيف أن عملية تقسيم الدور يجب أن تؤخذ في سياقها وبقدرها من دون إفراط أو تفريط .

وليس معني ذلك أننا ننفي أن يترتب على تقسيم الدور أحكاما ، ولكن نرى أن الحلقة التأسيسية لا تزال مفقودة ضمن هذه العملية ، تأسيس العلاقة له مدخل في تصنيف الدور وتقسيمها ، حقيقة الرؤية الحضارية الكلية أيضا لا بد وأن تعكس آثارها على هذه القضية ، وفي إطار ربط الرؤية التأسيسية بالتقسيم والأحكام بالرؤية العقدية ، حقائق تأسيسية تنظر إلى قضية تقسيم الدور نظرة نقدية تعبر فيها عن عناصر غاية في الأهمية إذا ما أردنا النظر إلى القضية في امتداداتها .

إن قضية تقسيم الدور ما لم تؤخذ باعتباراتها المستندة إلى ترجمتها ليست باعتبار مجرد تقسيمات حدية أو تصنيفات أبدية ، فإنها يمكن ترجمتها إلى " رؤية للعالم " ، وضمن هذه الرؤية تقع عملية التصنيف .

إن المنظومة القيمية السباعية الأطياف والعناصر النابعة من المنظور المعرفي التوحيدي ، المنظومة بعملية الإجتهد ، والمضبوطة بعناصر الجمع ، بل والتفاعل بين القراءتين في جدل مستمر ، إنما يؤصل ليس فقط رؤية نقدية للتصنيفات الشائعة ، بل يحدد العناصر التي تشير إلى التحفظات ، وتسير بهذا وذاك ضمن عملية بنائية تفرض أطرا منهجية للتفكير بمسألة تقسيم الدور وفق عناصر وأصول المنظور الحضاري الممتد القائم ، والمؤسس على رؤية متكاملة واضحة المعالم دقيقة القسمة ، متفاعلة العناصر .

إن عناصر هذا المنظور التوحيدي المعرفي تجعل من مقولة ربيعي "جئنا نخرج الناس .. من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ..." أساسا مكينا في هذا المقام^(٥٦) .

والناظر إلى الكون باعتباره وحدة مخلوقة لخالق حاوية على مصادر توازن وتنوع وقدرات وإمكانيات قابلة للاستثمار والإعمار .

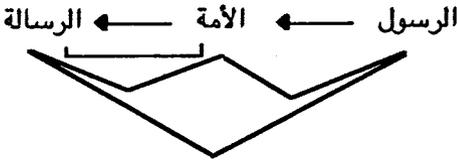
هذا المنظور ضمن هذه الرؤية الكونية والحضارية الكلية تجعل من طبيعة النظرة إلى الإنسان والكون والحياة والتفاعل فيما بينها ، عناصر رؤية محكومة " بعناصر نظرية التكليف " فاعلا ومجالا وتفاعلا ، ومن ثم فإن القسمة على تأسيس من الدعوة تجعل المؤمن بهذه الرسالة يضطلع بدور مهم في حمل الدعوة ، ويجعل الآخر منظورا إليه باعتباره (مكلفا ، مستخلفا ، مدعوا) ، ومن ثم فإن تقسيم أمة الدعوة وأمة

الإجابة والتفاعل فيما بينهما حراك الدعوة بين الداخل والخارج ، للتأكيد على مقتضى التكليف والالتزام بما يحقق عناصر تأسيس رضائي وقناعة تقوم على مخاطبة الفطرة المستجيبة " أنلزمكوموها وأنتم لها كارهون" (٥٧) ، إننا في الحقيقة أمام عناصر تحرك هذا التقسيم إلى إطار "رؤية للعالم" و"منظومة حضارية" وأصول للتفاعل والتعارف الحضارى .

وإن هذا السياق يجعل باعتبار السعة الجامعة والناظمة بين التقسيمات المختلفة ممكنة (٥٨) .

العالم ← دار واحدة (الإنسانية - الفطرة - المخلوقين)
عناصر التكريم الإنساني - الاستخلاف (أصول الوظيفة الحضارية)

العالم ← داران وفقا للرسالة والوظيفة المنوطة في إطار اختلاف الدور باختلاف الدور نور الأمة الوسط القطب " الدعوة " ومجالها تحقيق عناصر الالتزام التكليف بالداخل (الأمة) والدعوة في الخارج (إبلاغ الرسالة)



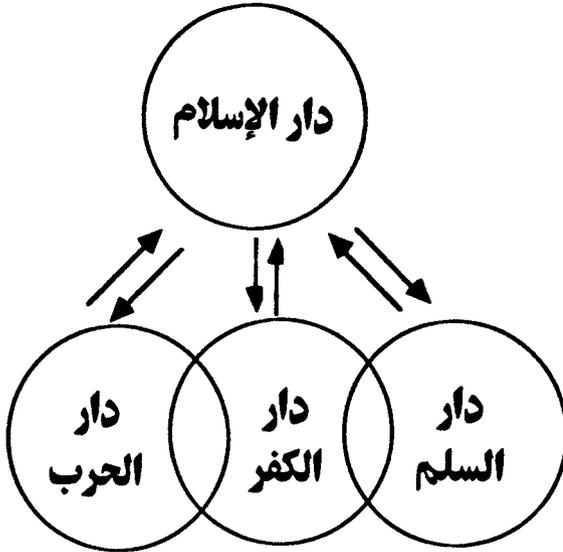
أمة الدعوة - أمة الإجابة ، تقترن بأصول الوظيفة الاتصالية والعقيدية في الدولة .

العالم ← داران دار إسلام ودار كفر ، هذا التأسيس القائم علي قاعدة من الدين ، ليس تقسيما يرتب أحكاما فجائية ، أو فورية ولكنها تصنيفات وظيفية تحدد أمة الدعوة في هذا السياق .

العالم ← داران دار سلم ودار حرب ، إنما تعبر عن حقيقة المواقف بين الدولة الإسلامية ، ومواقف النول (الغير) منها ، إن العلاقة الحربية ليس مجرد وصف تختم به دار الإسلام ما عداها ، ولكن هي حالات واقعية تتأكد من خلال جملة من

القرائن ، التي تؤكد أن وصف الحربية ليس سوى خيار من الغير حيال الدولة المسلمة هذا الخيار يحمل عناصر علاقات صراعية عدوانية أو ما هي في حكمها ، إن وصف الحربية هو وصف يختاره الغير ، أكثر مما يعتبر وصفا تطلقه الدولة الإسلامية على ما عداها .

ومن هنا كان على الفقهاء وحتى لا يتسرب إلى الذهن ذلك التقسيم الثنائي وتطابق الثنائيات من أن دار الإسلام هي دار السلم ودار الحرب هي نور الكفر ، فإن دار السلم يمكن أن تكون دار إسلام أو دار موادة أو مهادنة أو عهد ، ودار الكفر يمكن أن تدخل في علاقات سلمية لا علاقات حربية ، ودار الحرب غالبا ما تكون تلك الديار التي اختارت الحرب كأهم وسيلة في تأسيس علاقاتها مع الكيان الإسلامي فجعلت علاقات الحرب والعدوان والصراع الأساس في رؤيتها ومواقفها وتصرفاتها ، حركتها وممارستها .



شكل يوضح تداخل العلاقات

إن رؤية لذلك السياق في التكيف ، والوصف كان عملية مهمة غاية في الأهمية بالنسبة للفتوى (وتكيف إختلاف المفتين - وعملية البدائل) .

غاية الأمر أن مسألة التقسيم للمعمورة منظورا إليها في سياق رؤى العالم ، وفي سياق منظور حضارى أرحب ، هي عملية من طبائع الأمور ، فطالما أن هناك " ذات " و" آخر" وذات " وغير" ، وعلاقات صداقة وعداء التي تشكل جوهر السياسة على ما يشير كارل شميت وفروند ، فإن التقسيم الفطرى يقوم في كل عصر إلى ثلاثة دور متباينة كئشى تفرضه طبيعة الأمور ، فدائما ما تعتبر كل أمة دارها دار سلم وأمن ، بينما تدخل مع الآخرين علاقات تتفاوت بين حالة حرب معها ولا يخضعون لسيادتها ومن ثم فهي دار حرب وعداء ، وبين هذا وذاك يستثنى من هؤلاء الداخلين معها في صلح أو هدنة أو عهد أو صداقة ، والمتابعة التاريخية تؤكد هذا الأمر بحيث لا تقبل تلك القاعدة نقضا ، إلا أن متابعة ذلك من الأمور التي تخرج عن نطاق بحث كهذا فضلا عن قيام أحد الباحثين في دراسة قيمة بمتابعة هذا التطور بشكل يتسم بالتقصى العلمى والمنهجية المنضبطة (٥٩) .

تقسيم الدور في سياق مقارنة من منظور رؤية العالم : كما أكدنا أننا ضمن هذه الدراسة التي توضح الإسهام التصنيفى للمدخل القيمى فإن قضية تقسيم الدور أو المعمورة ، يحمل في طياته رؤية متكاملة للعالم والآخر، والمبادئ الكلية الحاكمة لهذه العلاقات وضمن سياق المنهجية المقارنة نقدم ذلك ضمن جملة من النقاط الأساسية :-

١- التصنيف للدور وأثره على فكرة الاعتراف الوجودي والشرعي :- من أهم إسهامات الرؤية التصنيفية من منظور الإسلام للمعمورة أنها أشارت إلى تميز جوهرى بين الاعتراف الشرعى القانونى الكامل من جانب والاعتراف الواقعى من جانب ، ويعد هذا التمييز ترجمة فعلية للقاعدة الكلية " عدم الوجدان لا يعنى عدم الوجود " ، فإن الوصف لا ينفى الوجود بل يؤكد ، وما يترتب على تلك الرؤية من مواقف وقرارات وسياسات ، مقتضيات الوجود لا الوجدان (الخصومة والعداوة والكراهية) هي الحاكمة فى أى تعامل .

لا يمكن فهم هذا المعنى الخاص بالاعتراف الواقعى (الوجود) كمدخل للتعامل إلا فى سياق فكرة " التعارف " وتنوع مستوياتها ، التعارف كمفهوم تأسيسى وعملية ممتدة يتضمن اعترافا ضمنيا وكامنا بالوجود ، وعناصر التعارف بدورها وباعتباره عملية تتنوع وتتعدد وفق (الحالات - التعاملات - المواقف - الصفات - العلاقات) من

جانب وفق الشروط والاختيارات والبدائل والتبني من جانب آخر .. ، التعارف وفق هذه الرؤية يعبر عن مساحة حركة ممتدة ومتنوعة وقائمة على أسس واقعية من الاختلاف وباعتبار الاختلاف سنة كونية وإنسانية ، والتعارف الممتد يعتبر عالمية الدعوة المستندة إلى مخاطبة عناصر الفطرة الانسانية المشتركة ، وأصول التكريم الإلهي للإنسان وحمله للأمانة ومخاطبته بأصول التكليف ، وحركة الاستخلاف العمرانية لعموم البشر والإنسان .

ووفق هذه الرؤية فإن الشرع ينتظم جميع العلاقات البشرية بقطع النظر عن طبيعة تلك العلاقات وموضوعها وأوصاف أطرافها ، ومن ثم فإن علاقات دار الإسلام بغيرها من الوحدات الدولية محكومة بذلك الجانب من الشرع المتعلق بهذا النوع من العلاقات ، ويترتب على ذلك أن دار الإسلام لا يمكنها الخروج على ما ارتضته شرعا لها وإلا فقدت صفتها كدار إسلام ، ولا تفقد تلك القواعد والأحكام شرعيتها ولا قانونيتها بعدم اعتراف غيرها بها ، بل إن مخالفة هذه الوحدات والبلاد لتلك القواعد الأمرة لا يعطى بحال مبرراً لدار الإسلام للتحلل منها ، ولو من قبيل المعاملة بالمثل .

ومن هنا فإن الشرع إذ يفترض قيام سلطة ذات سيادة واختصاص إقليمي لرعاية أحكامه ووضعها موضع التطبيق العملي ، فهناك أحكام ومبادئ تتعلق بموضوع السلطة والدولة ونظامها وشؤونها ، وهناك أحكام لا يمكن تنفيذها بدون سلطة ، خاصة أن من صفات الشرع المشمل بمعنى عدم اقتصار أحكامه على تنظيم العلاقات الفردية فحسب ، وإنما تمتد أحكامه لتنظيم جميع علاقات البشر كأفراد وجماعات ودول .

ووفق هذا التصور فإنه من البدهي أن تكون " .. هناك علاقات بين ما اصطلح على تسميته دار الإسلام من البلاد وبين غيرها من الدول والبلاد ، وحتى لو كانت دار الإسلام لا تعترف اعترافاً شرعياً بغيرها من الدول ، فإن هذا لم يشكل مانعاً من الاعتراف الواقعي بها ، ككيانات موجودة فعلاً وتباشر سلطاتها واختصاصاتها الإقليمية على رعاياها ، بل ، وحتى على رعايا دار الإسلام المستأمنين فيها ، كما تنشأ بينها وبين دار الإسلام علاقات متنوعة من السلم والحرب والتعاهد والتجارة بحكم هذا الوجود ، الأمر الذي يفترض وجود قواعد معينة تنظمها على نحو ما وتعتبر ملزمة على الأقل بالنسبة لدار الإسلام^(٦٠) .

٢- تقسيم الدور بين القانون الداخلي والقانون الدولي : هذه من القضايا البالغة الأهمية والتي بدا للبعض يتهم المسلمون بالتعصب ، لمحاولة تعميم قانونهم الداخلي ، إلا أن هذا الأمر الذي رده البعض ببيادى الرأي لا يستند إلى دليل كما يفترق إلى

الصواب ، والفهم العميق للمقصد الذي من أجله اعتبرت الدولة الإسلامية أن ذلك قانونا داخليا ، أو على أحسن الفروض هو من القانون الدولي الخاص .

فمن المتيقن أن " .. كان لدار الإسلام منذ نشأتها قانونها العام الخارجي المنظم لعلاقاتها بغيرها من الدول والشعوب ، وإذا كانت هذه القواعد كلها - في حقيقتها - مجرد قواعد داخلية لا تلزم من دول العصر غير دولة واحدة هي دار الإسلام ، الأمر الذي ينفى عنها بوضوح ، وصف الدولة في مفهومها الدقيق ، فقد كان لها أبعد الأثر في إرساء الدعائم الأولى للقانون الدولي العام في مفهومه الصحيح من خلال تأثيرها الواضح في المتبع بين أمراء المسيحية من قواعد ، إن تكن في هذا العصر داخلية - كما أسلفنا - فقد أدى التطور اللاحق إلى اكتساب صفة الدولية في مفهومها السليم ..

وحيثما نقول أن هذه القواعد والأحكام التي تتعلق بهذا الجهد التصنيفي والتي تلتزم بها دار الإسلام في علاقتها مع غيرها من الكيانات الأخرى هي قواعد قانونية لها خصائصها المميزة لها استنادا إلى خصوصية الشرع وموقع دار الإسلام منه ، فهي بداية قانون داخلي إن جاز هذا التعبير ، وليس هذا بالانتقاد أو النقص ، لأن أهمية القاعدة لا تكمن في مصدرها بقدر ما تتمثل في وظيفتها ، فما دامت هذه القاعدة تنظم رابطة دولية فإنها تكتسب هذه الصفة بصرف النظر عن مصدرها أو عن المخاطب بها^(٦١) .

وهذه الرؤى الضافية التي تصف قواعد التصنيف والمتعلق بها من أحكام بأنها من قواعد القانون الداخلي ، هي من الرؤى الدقيقة ، إلا أن هذا ربما يحتاج منا الإجابة على تساؤل يتصل بهذه القضية ، وهو ماذا تعنى داخلية القانون أو دوليته ؟ ولماذا كان ما نحن بصدده ضمن القانون الداخلي ؟ أسئلة مشروعة تستحق التأمل في سياق مقارن .

وهنا في الإمكان الإجابة على التساؤلين ضمن الربط بين قضية التصنيف وعمليات التكييف في أن واحد .

فأما عن داخلية التصنيف وأحكامه فإن ذلك لا يعنى إلا تحديدا لدائرة الإلتزام أى بمعنى التزامه في حق الدولة الإسلامية (الذات) ، ووفق ذلك الوصف فإنه لا يمكن أن يتصور حركة إكراهية تقوم على الفرض (الحرب القتالية - إنتشار الإسلام بالسيف ، الكفر مبررا للقتال ، القتال والحرب أساس للعلاقة فالقتال يحسم مادة النزاع ، فيما عدا أهل الكتاب)^(٦٢) .

أما عن وصف الدولية في مقام التصنيف الذي نحن بصدده ، فإنها لا تعني سوى إختيار (الآخر) غير دار الإسلام ، للمواقف والحالات ، الأوصاف والأحكام ، والحكم تابع للوصف ، والوصف يتضمن الشرط أو الشروط ، فإن إختيار الحربية والعمل في دائرتها وإصرار الآخر على الحالة المفضية إلى مواقف حربية أو تصادمية أو صراعية ، يجعل من الوصف ، والتكييف حالة واقعية لا قانونية ، وترتب الاحكام على الدولة الإسلامية في هذه الحال ليس إلا تمثلا والتزاما بالإطار المرجعي المتمثل في الشرع " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم .. " (٦٣) واختيار مواقف وحالات أخرى يترتب عليه تعاملات مختلفة ومتنوعة ، وهو ما يقودنا لتلزاما إلى كليات تعامل مختلفة حُددت عناصرها بون تحديد تفصيلاتها ، وذلك لاعتبارات المصالح واعتبارات تخص العمليات الحربية وأصول الكر والفر وعناصر التكتيك الحربي ، وصف الدولية في هذا السياق هو حال رضائية أو ارتضاء للنفس أن تكون صاحبة وصف بعينه بحكم الأفعال والمواقف والحالات والسياسات والعلاقات .

ومن ثم كان تدقيق الفقهاء في الأوصاف لما يترتب عليها من أحكام ومراعاة اختلاف الواقع والوقائع وتكييفها .

التصنيف إذا يشير بوصفه قانونا داخليا لا دوليا إلى إتساق الرؤية الإسلامية في النظر لعملية التقسيم باعتبارها :

- * تصنيفات شرطية ، فالدار لا يمكن وصفها إلا بشرطها .
- * تصنيف متصلي ، وفقا لاختلاف الحالات وتداخلها .
- * تغير التكييف لابد أن يتبعه تغير في عمليات التصنيف .

ومن هنا فإن الزامية هذا التصنيف بما يرتبه من أوصاف وأحكام وسياسات هو في حق الدولة الإسلامية الحاملة لعناصر المثالية الإسلامية ومقاصد تطبيقها وتحقيقها الواقعي ، أما هذا التصنيف في حق الغير فلا يعدو أن يكون اختيارا للحالات من جانب الآخر (أي ما ارتضاه) لنفسه من حالات يترتب عليها صفات وتصنيفات وأحكام تترتب عليهما .

ومن ثم بدا التعاهد كأحد عناصر الاعتراف الواقعي بل وربما في بعض الأحوال القانوني وما ترتب على ذلك من حقوق والتزامات (٦٤) .

ومما يؤكد عمق ذلك التصنيف وصلاحيه استناداته الفقهية ، استيفائه لجوانب مهمة ، إلا أن دقة التصنيف في سياقاتها التاريخية لا تعنى بحال أن نسحب أو نعدى هذه الصلاحيه في إطار الواقع المعاصر رغم تبدل عناصره ومعادلاته (٦٥) .

"ومجمل القول في هذا المقام أن الأمر الذي يقوم على اعتبار التقسيم الإسلامي للمعمورة من حيث المصطلحات ، والتمييز بين دار إسلام ودار عهد ودار حرب وأغورها هو عمل فقهي فني ، أو إن شئت القول من بدائع صنائع الفقهاء لمواجهة الواقع الذي أحاط بهم بالفعل ومن قبيل خلق مصطلحات فنية بغرض التمييز وحكم علاقات الأفراد ، الذين ينتمون إلى وحدات مختلفة، فالأمر لم يكن أمر تقرير مشروعية الحرب أو تحديد حالات السلم بين الدول فهي أمور ثابتة ولها قواعدها القارة ، بقدر ما كان أمر تكييف علاقات الأجانب بدار الإسلام ورعاياها وعلاقات هؤلاء بالوحدات الأجنبية ورعاياها" (٦٦) .

بل إن دار الحرب كتكييف لم يكن ليعني المبادرة بشن الحروب إلا لاعتبارات تأمينية واستراتيجية بعد التحقق من حالة العدوان والحرب ، أي أن هذا التكييف لم يكن سوى وصفا احتماليا يغلب العلاقات الحربية ، إلا أنه يجعل من حالة الحرب قائمة في حالات العدوان الفعلي أو ما هو داخل فيه أو ما يعتبر في حكمه ، ومن المهم في هذا السياق أن نعطي اهتماما للدور المعبر عن حالات التنوع في العلاقات والتعاملات والسياسات والحالات من مثل هذه الدور الحاضرة الواصلة في أن ، أي الدور ذات الصفة المزدوجة وهي بالقطع غير تصنيف ابن تيمية "لدارين" بأنها دار بين بين .

ويقرر هذه الرؤية ما أشار إليه كارل شميت عالم السياسة الألماني من أهمية فكرة الصداقة / العداة في تأصيل مفهوم السياسة ، إذ يركز على تغيير مفهوم الخصومة العامة ، والتحول إلى مفهوم العدو بالمعنى العام باعتباره جوهر السياسة ، فمفاهيم الصداقة والعداء يجب أن تفهم في إطارها المحدد ، وليست كرموز أو كدلالات لمفاهيم أخلاقية أو اقتصادية أو غيرها ، لأن العدو ليس مجرد أي منافس ، أو أي طرف في صراع عموما ، وهو ليس الخصم الخاص الذي نكرهه ، وإنما يوجد فقط أو يحتمل وجوده ، عندما تحارب مجموعة من البشر أو تواجه مجموعة مماثلة .. أي أن العدو ضمن هذا السياق مفهوم متغير ، فني ، يشير إلى وصف احتمالي وهذا ما يعني أن التكييف لا يتلائم مع التعامل الفعلي في التواللحظة ، بل إن التكييف غير التعامل الفعلي والتمييز بين الأمرين يحرك عناصر وصف لكن يظل الأمر مرهونا بالصدام الفعلي (تحقق العداة والعدوان) في أشكال الحرب أو القتال ، وغالبا ما يتعلق الأمر عند هذا الحد بجملة من الحسابات المعقدة للواقع فيها مدخل كبير يتعلق بالإمكانات والقدرات وعناصر معادلات القوة ، والقرارات والسياسات والأمن ، وأمر كثيرة تتدخل وتتداخل في هذا الشأن ، والسياق الدولي المحيط ، وخريطة التحالفات وتنوعها . وربما

فى هذا السياق وإشارة إلى ما قررناه أنفا من تصنيف الدور وأثره على فكرة الاعتراف الوجودى والشرعى ، فإن رؤية مقارنة للتصور الإسلامى للعالم والمعمورة وتقسيم الدور يجب أن يأخذ فى الاعتبار عناصر التغير الكيفى والنوعى ، الكمى التى لابد أن يكون لها تأثيرا كبيرا ، ومن ناحية ثانية يجب أن تُرى تصورات المنظومة الحضارية الإسلامية فى ضوء استنادات فلسفية كلية ، قواعد التعامل القائمة على التعارف الذى يتخذ فى أحد أشكاله الاعتراف الواقعى أو الفعلى أو الوجودى ، فلا يوصف التكيف بنفى الوجود ذلك أن عناصر التكيف تفترض لزوما ومنطقا وضرورة حقيقة الوجود ، أما التكيف فمهمته تحديد عناصر الموقف وتوافر الشروط ، وتقصى الحالات والوقائع وبما يترتب على ذلك من توجهات الحركة والسياسات حيال الكيان موضع التكيف (٦٧) .

وفى هذا الإطار يمكننا أن نميز مثلا فى اعتبار المحددات التى تفرض علاقة روما والعالم فى إطار السلام الرومانى القائم على أساس من قانون الشعوب ، وبالمعنى الذى يفضى إلى اعتباره قانونا داخليا ، إلا أن قياس داخلية القانون الإسلامى فى التصنيف ، على داخلية القانون الرومانى (قانون الشعوب) ليس لها من مبرر ، فكل تكيف ووصف " بالداخلية " مقصده ، والذى فيه يتنافيان من حيث النظرة والتأسيس والمقصد فى الرؤية للعالم (٦٨) .

فبينما داخلية القانون لدى الرومان إنما تشير إلى حالة من الهيمنة الإمبراطورية بفرض القانون الرومانى على غيرها التزاما وإكراها ، وباعتبارها عناصر داخلية ، فإن داخلية القانون لدى المسلمين لم تكن تعنى - فى سياق رؤيتهم للعالم - إلا الزام القانون فى حقها لا فى حق غيرها ، بحيث لا تفرض رؤيتها على غيرها ، باعتبارها تعبر عن رؤية داخلية ترتب التزاما فى حق الدولة الإسلامية (دار الإسلام) ، ولا ترتب على الآخر التزاما بها أو خضوعا لها ، غير أن التكيف يرتب عناصر توجه وحركة بناء على ذلك فى ضوء التزامها بالشرعة باعتبارها إطارا للمرجع فكرا وحركة (٦٩) .

والتدقيق فى هذا المقام يجعلنا نقرر وبمزيد من الاطمئنان أن التكيف بداخلية القانون فى العلاقة بالغير فى الرؤية الإسلامية للعالم ، كانت من حيث ما يترتب عليها تكيف يفضى إلى حرية وإختيار الغير من غير إكراه أو قسر أو جبرية .

بينما التكيف بداخلية القانون فى العلاقة بالغير ضمن الرؤية الرومانية للعالم فى إطار قانون الشعوب والسلام الرومانى لم يكن إلا تكيفا يفضى إلى الإلحاق والقسر والتبعية وتعدي الإلتزام الداخلى على الغير خاصة فى نطاق الأعباء (٧٠) .

٣- دولية القانون ورؤية العالم في المنظور الأوروبي المسيحي (رؤية مقارنة) : في واقع الأمر لم يكن القانون - بصفته الدولية - وفي نشأته إلا تعميما لعناصر مركزية أوروبية على بقية المعمورة ، وهو ما سوغ هذه السيطرة في ظل قواعد قانونية تحمي حقوق الاستيلاء وتسوغ الشعار أرض لا صاحب لها والقيام بعبء الرجل الأبيض كمسوغ فلسفي وسياسي توافرت له الاغلبية القانونية وهو ما ولد إرهابات الظاهرة الاستعمارية وتطوراتها .

" فالقانون الدولي يظل في هذه المرحلة قانونا عاما أوروبيا لا يستفيد منه سوى الدول الأوروبية ، ولهذا ظلت العلاقة الاستعمارية مع الدول الغير ، علاقة طبيعية ومشروعة في نظر القانون الدولي ، الأوروبي وخرجت بالفعل أولى موجات الاستعمار على يد الدولة القومية الحديثة .. (٧١)

" وهكذا كانت صورة الجماعة الدولية من بدايات التنظيم الدولي الحديث دول حديثة ذات جوهر قومي لا مجرد إطارات سياسية - عسكرية تجمع شتات الناس ، أوروبية على رأسها طليعتها الغربية ، تنشئ بإحدى قوانينها دوليا أوروبيا قائما على مبدأ السيادة ، تتعامل فيما بينها على أساسه ، وتنشئ باليد الاخرى قانونا آخر قائما على نفى هذا المبدأ ، تتعامل فيه مع العالم غير الأوروبي (الجديد والقديم) قوامه العلاقة الاستعمارية " .

" فلم تكن الاسرة الدولية إلا مجرد أوروبا الغربية المسيحية ولم يكن تطبيق النظام القانوني الدولي يحكم إلا العلاقات بين هذه الدول الأوروبية ، وما عدا ذلك لم يكن في حسابان هذا القانون الدولي الأوروبي إلا شعوبا همجية أو بلادا غير متمدينة لم تصل بعد إلى مستوي تطبيق قواعد القانون الدولي الملزمة (الأمرة والناهية) ، على قدم المساواة بينها وبين الدول الأوروبية" (٧٢) .

وبتعبير آخر ، فإن الدول الأوروبية كانت تعتبر نفسها المخاطبة بقواعد واحكام القانون العام الأوروبي ، مثلما كانت المسيحية هي معيار تطبيق هذه القواعد والاحكام الدولية .. فيما بين الدول ، وبالتالي فإن العلاقات يمكن أن تنشأ - خارج هذه الدائرة - بفعل الضرورة أو التواصل بين دولة اوروبية مسيحية من جانب وبين وحدة غير أوروبية وغير مسيحية من جانب آخر ، وكانت تعتبر علاقة غير خاضعة لنفس القواعد التي تحكم معاملات الدول المسيحية فيما بينها وتقيدها بها ، فخارج الجماعة الأوروبية - إن شئت القول- هناك قانون آخر أو لا قانون على الإطلاق يحكم طبيعة العلاقة الدولية.

ويترتب على ذلك ظهور العديد من فئات التمييز بين الجماعة الدولية الأوربية وبين غيرها من المجتمعات والوحدات غير المسموح لها بالاشتراك في تلك الجماعة ، فقد

عرف الفقه الدولي عددا من الاصطلاحات التي تميز بين البلاد المسيحية والبلاد غير المسيحية من ناحية أولى ، وبين الأمم الغربية والأمم الشرقية من ناحية ثانية وبين الأمم المتحضرة والأمم شبه المتعدنية والأمم المتوحشة (٧٣) .

ولقد كان لهذا التمييز بكل فئاته ومعاييره بين الوحدات الأوروبية من ناحية وغيرها من الوحدات من ناحية مقابلة ، نتائج قانونية ، مثلما قرر مجمع اللاتران عام ١١٣٩ بعدم إمكانية تطبيق المعايير المسيحية على الوثنيين والهرطقة واستخدمت "البندقية" في عام ١٦٤٩ الحرب الجرثومية ضد الأتراك في كريت ، بناء على ذلك الاعتقاد السائد أن الظروف الطبيعية والعادية لقانون الشعوب في ترادفه مع الجماعة الدولية لا تنطبق بأي حال على الأتراك فالحروب فيما بين الدول الأوروبية - علاوة على عدم شرعيتها أساسا - كانت تراعى فيها قواعد معينة وتلتزم القوى المتصارعة بأحكام خاصة ، على حين أن تلك القواعد والأحكام ما كانت لتراعى في حالات الحروب بين الدول الأوروبية وبين غيرها من الوحدات ، سواء في الإطار الأوروبي ذاته ودفاعها عن وحدتها في إطار سياستها الشرقية ضد الأتراك ، أو خارج القارة في إطار سياستها الاستعمارية ، مثلما كانت النتيجة الطبيعية والمنطقية التي تترتب على كل ما سبق أن كونت شعوب أوروبا المسيحية فيما بينها مجتمعا دوليا مغلقا لا ينفصح مجال الاشتراك فيه لغيرها وتحكمه طائفة من القواعد المستمدة من الدين المسيحي والأعراف الأوروبية وقد ظلت الحال على هذا النحو قرونا طويلة بدت الأسرة الدولية من خلالها أسرة أوروبية بحتة ، كما بدت الأحكام القانونية الدولية نتاجا مسيحيا خالصا (٧٤) .

ولا شك أن هذا جميعه يشير إلى قضية غاية في الأهمية من الواجب متابعتها بالبحث والدراسة وهي التي تخص النشأة الأيديولوجية المتحيزة للقانون الدولي والجماعة الدولية .

أما ارتباط ذلك الأمر في إطارنا المقارن بتصنيف الإسلام للمعمورة ورؤيته للعالم ، فربما لسنا في حاجة إلى بيان الفارق بين الرؤيتين وتضميناتها الفلسفية ، فضلا عن التصورات حول الذات ، والآخر .

وغاية الأمر ومع الأخذ في الاعتبار فئات التمييز بين الجماعة الدولية الأوروبية وبين غيرها من المجتمعات والوحدات غير المسموح لها بالاشتراك في تلك الجماعة (الجماعة المغلقة) ، ظلت التصنيفات بدورها تتسم بنفس القدر من الإغلاق في تصنيفات حدية ذات معايير ثلاث متشابهة (البلاد المسيحية الغربية المتحضرة) في مقابل (البلاد غير المسيحية الشرقية شبه المتعدنية والمتوحشة) (٧٥) .

وبنظرة أعمق في هذه التصنيفات فإن أوصاف التقسيم الإسلامي للمعمورة في إطار تأسيسها والتحرك في سياقها ، لم تكن بأي حال نظرة اتهامية بصفات مثل

التوحش وعدم التمدين وعدم التحضر ، لكن ظلت تلك الصفات إما تنصرف إلي المعيار والتأسيس الديني (دار الإسلام) و (دار الكفر) كتصنيفات فنية بحتة ، أو حالات (دار السلم) و (دار الحرب) ولم تتعلق أيا منها بشبهة الإكراه أو الإتهام بصفات أقرب ما تكون إلى المجال العنصرى ، وذلك فى سياق عناصر (الحضارة المغلقة) التى اعتبرت نفسها وحتى وقت قريب هى العالم ، تلك التصنيفات الأوروبية فى رؤيتها للعالم لم تكن إلا تصنيفات نافية للغير اتهامية فى الأساس بالوحشية وعدم التحضر ، ومن ثم أدخل عنصر التمدين باعتباره مسوغا لهذه الجماعة ليس فقط بالأفضلية ، بل مسوغا للحركة الاستعمارية وما رافقها من سلوك استعباد وإكراه وقسر وجبرية بدعوى همجية ووحشية الأخر ، وتسويغ ذلك كله ضمن شعار رسالة أوعبء الرجل الأبيض ، وظلت هذه الجماعة ضمن هذه المعايير تمارس الإغلاق فى أقصى صورة ، إلا أن التطور المصلحى نحو العالمية فى سياق المواجهة لروسيا من جانب ومن جانب آخر ما اشتملت عليه من عناصر قوة صاعدة ، صار لا يمكن تجاهلها بفعل تأثيراتها الدولية (معيار القوة) ، وجعلتها دولا شبه متمدنية قبلتها على مضض ضمن الجماعة الدولية (اليابان والدولة العلية العثمانية) (٧٦) .

ومن ثم ظلت الجماعة الدولية الأوروبية تتربص الدوائر بالقوة العثمانية الصاعدة وقد كان من أهم أهدافها تقليص عناصر القوة العثمانية فبدأ ما أسمى بعناصر المسألة الشرقية والذي شكل مفهوما مهما يربط بين التقسيم الإسلامى للمعمورة ، وجوهره رؤية ونشأة الجماعة الدولية فى العصر الحديث .. إن المسألة الشرقية لم تكن تعنى فى الجوهر إلا " مسألة وجود الدولة العلية نفسها فى أوروبا " (٧٧) .

فطالما كان العثمانيون دولة عظمى وطالما كانت الدولة فى طور الفتوح والانتساع لم تكن هناك مسألة شرقية فى رأيهم ، وإنما كانت مسألة غربية ، أى مشكلة استطاعة أوروبا الوقوف أمام هجمات العثمانيين العنيفة . ولكن أخذت المسألة الشرقية فى الظهور حين أخذت موجة الفتح التركى فى الانحسار وأخذ الأتراك يتقهقرون تدريجيا من ولاياتها القاصية فى اواسط أوروبا ، فقوى الأمل بالتدرج فى أوروبا فى انسحاب العثمانيين يوما ما عن وسط وشرق القارة (٧٨) .

إن مفهوم المسألة الشرقية بهذه المعانى السابقة هو مفهوم متحيز ينطوى على دلالات سلبية فى كل مراحلها وتصوراتها لأنه يماثل بين الوجود الحضارى العثمانى على أرض القارة وبين الهجمات البربرية القادمة من أعماق القارة الآسيوية طوال التاريخ القديم والوسيط فكل منها مثال على مواجهة أوروبا عدوانا بربريا قادمًا من قارة مختلفة ، بما يحمله المهزوم من دلالات الاستبداد والطغيان الشرقى وبما يترتب عليه من مشروعية المقاومة والقضاء على كل ما يخلفه من آثار ، ومن ثم عدم الالتزام بنفس

القواعد والأحكام التي تلتزم بها دول القارة في مواجهة هؤلاء البرابرة ، كما أن رؤية المفهوم من خلال الصراع الديني بين الإسلام والمسيحية هي رؤية جزئية تتطوى في الكتابات الغربية على دلالات سلبية أخرى ، عبر عنها معهد القانون الدولي منذ عام ١٨٧٧ في رفض الإسلام علاقات المساواة والتبادل بين دار الإسلام ودار الكفر فافرضا حالة من الحرب العدوانية المستمرة ضد سكان البلاد غير الإسلامية ، الأمر الذي يبرر للأمم الغربية مشروعية تدخلها لصالح الأقليات الدينية داخل الدولة العلية علاوة على إمكانية تطبيق قواعد قانون أوروبا العام على تلك الأمم الشرقية الإسلامية^(٧٩) .

هذا التفسير والتبرير لم يكن إلا تكةأة في محاولة الإشارة إلى التصنيف الإسلامي للمعمورة باعتبارها يفرض حالة حرب عدوانية مستمرة ضد سكان البلاد غير الإسلامية هذا التصور القاصر ، يكذبه عناصر فقهية ، وفهم حقيقى لأصول وفلسفة تقسيم النور في الرؤية الإسلامية ، وتأسيس رؤية العالم من منظور إسلامى وكذلك تاريخ ممتد لم يكن يعبر فيها ذلك التصنيف إلا عن حالة احتمالية للحرب لا الحرب ذاتها وهو ما جعل منطقة واسعة في التعامل لعلاقات التعاهد مع الغير تفرض علينا من سعتها من ضرورة الإشارة إليها ضمن علاقات ممتدة ومستمرة ومتراكمة^(٨٠) .

وظل مفهوم (الهاجس) العثمانى يؤتى أثره سواء فى الرفض للدولة العلية ودخولها لمنظومة الجماعة الدولية آنذاك ، ثم قبولها ذلك لأسباب مصلحية (مواجهة روسيا) ، ثم إبراز مفهوم المسألة الشرقية والرجل المريض كمفهوم يتميز بتسويغ عناصر القضية لكل عناصر الحضارة التي كانوا يحملونها والدين الذى نشره ، وظل مفهوم الأتراك لديهم يساوي المسلمين ، ومن طرف خفى يساوي البرابرة وعدم التمدين .

ووفق هذا التصور بدأ التعامل الأوروبى المسيحى إسقاطا على العثمانيين أو المسلمين لإتهامهم بالعدوان ، وبرزت فكرة أوروبا كبؤرة تستقطب ولاء المسيحيين وتأييدهم فلم تعد أوروبا مصطلحا جغرافيا ، إذ أنه كلما ازدادت الهجمات العثمانية ضراوة كلما تبنت الحكومات الأوروبية مقولة أنها لا تدافع عن مجرد حدود أوروبا إنما يدافعون بشكل أساسى عن القيم الأوروبية ، للدرجة التي يقترح منها الشاعر Rensard عام ١٥٥٥ على الأوروبيين نقل المجتمع الأوروبى بأسره إلى العالم الجديد حيث يمكنهم أن يحتفظوا بقيمهم ويحموا تطورهم من هجمات المسلمين^(٨١) .

وحملت الدولة العلية معها تصورها الحضارى للتقسيم الإسلامى للمعمورة إلى داخل القارة الأوروبية ذاتها ، وصاغت لنفسها كدولة داخل أوروبا الوسطى والشرقية لغة بين الحرب والسلام (دار العهد) ووضعت حدودها على أساس هذا المعيار الواعى للعقل السياسى ، فإذا كانت دار الحرب لا تخاطب - ما اختارت هي العدوان - إلا بلغة السيف والمدفع ولا سياسة معها ، فهناك دار الإسلام حيث يفترض أن تسودها

وتعلو بها شعائر الإسلام " وبين هذين الحدين الأقصىين اللذين ينحيان لغة السياسة ، قامت لغة للسياسة الشرعية لا تصدر عن تقليد ، ولا تتجسد في أشكال أو صيغ وعبارات وإنما هي مساحة بين للتسامح والتفاهم والتفاوض ، كي تتعرف كل هوية إلى الهوية الأخرى ، وتتعرف بها وتتعايش معها نون أن يصل الاختلاف إلى لغة الحرب ، واستبداد كل طرف بالآخر " (٨٢) .

ويطول بنا المقام لو أردنا متابعة ضمن عمليات مقارنة ممتدة كيف كانت الرؤيتان من خلال التصنيف للمعمورة تشكلان رؤيتان متناقضتان للعالم وربما ضمن هذا السياق يشكل هذا ذاكرة تاريخية للبحث في أسس عالميتين ، عالمية الإستثنائ وغطرسة القوة والعنصرية والاستعمار من جهة ، وعالمية الاستخلاف والرضا والاختيار من جهة أخرى ، وربما نعالج ذلك في سياق النقطة اللاحقة (٨٣) .

التقسيم الدولي للمعمورة والواقع الدولي المعاصر : مراجعات وإعادة طرح :

نعالج ضمن هذه النقطة الختامية في سياق إسهامات المنظور القيمي بتجلياته العقدية والشرعية والقيمية والحضارية والسنتية والمقاصدية نقاط ثلاث نظن أهميتها في عمليات التأصيل والتفعيل والتشغيل ، فضلا عن إشارتها إلى موضوعات بحثية متجددة .

الأولي : التقسيم الدولي للمعمورة في الرؤية الإسلامية : الثابت والمتغير .

الثانية: نهاية التاريخ وصدام الحضارات وحوارها ، ورؤية العالم وتقسيم المعمورة .

الثالثة : نموذجان للعالمية (عالميتان) العلاقة بين الذات والآخر وعلمية التصنيف .

الأولى : - التقسيم الدولي للمعمورة في الرؤية الإسلامية : الثابت والمتغير : -

من الموضوعات المهمة في هذا المقام أن نتعرف على القواعد الثابتة ضمن مفهوم التقسيم الدولي للمعمورة (تصنيف الدور) ، وكذلك التعرف على المناطق المتغيرة التي تستدعي مراجعة التقسيم والتصنيف ، هذه الإشكالية العلاقة بين الثابت والمتغير تستحق المتابعة بالدراسة والتحليل .

إن حالات الفوضى والارتباك تشير ويقدر لا بأس به من ضرورات الفقه المعاصر الذي يراعى عناصر متعددة ، من نون اللجوء إلى محاولات إخضاع الواقع لاجتهادات تخص عالما آخر ، مختلف سياسيا وعقديا عن عالمنا الراهن إننا في هذا السياق أمام قسمة جديدة ، والقسمة السياسية القديمة التي كانت تشطر العالم إلى " دار إسلام " وإلى جانبها " دار العهد " ، ثم " دار الحرب " افرزت قوى متفاعلة وفقا لهذا التقسيم .. في إطار العالم الحديث ، ومع بروز الدولة القومية اختفت القسمة القديمة ،

وجاءت قسمة جديدة ومعها قوى جديدة ، ومواصفات جديدة ، لكي تتولد عنها ضروب جديدة من القتال .. ظلت علاقة الإسلام والمسلمين بأوروبا في حالة من المد والجزر في أثناء الحروب الصليبية ، وحروب الأندلس ، وفتوحات العثمانيين في أوروبا إلى أن سقطت بلدان العالم الإسلامي كلها تقريبا في قبضة الاستعمار الأوروبي الحديث .. وبعد حوالي قرنين من الزمان استطاعوا أن يغيروا القسمة القديمة للعالم (الواصفة للواقع آنذاك) ، استطاعوا أن يغيروها سياسيا وثقافيا ، خارجيا وداخليا ، فلم يعد العالم منقسما إلى : دار إسلام ودار عهد ودار حرب لأن دار الإسلام بالمواصفات الشرعية التي حددها الفقهاء إختفت من القسمة السياسية للعالم ، وعلى أنقاضها ظهرت الدولة القومية ، وصارت دول المسلمين أقرب ما تكون إلى " فسيفساء سياسية " مكونة من دول وبويلات وإمارات ، تتوزعها الخلافات والأطماع ، وربما يتقاتلون ..

لقد خبا هذا التقسيم السياسي القديم وكاد أن يختفى ، لإختفاء أساسه الواقعي الذي استند إليه ، والتقسيم والقسمة الجديدة تحتاج إلى دراسة علمية شاملة لتحديد مواصفاته ، وتبعاً لذلك يمكننا وصف ضروب القتال والافتتال الحديث ، أساليب المواجهة وطرائق تحصيل القوة .. الخ

وبغير تلك الدراسة لا بد أن نتعرض للخلط والاضطراب فالأمر موضع مزلة أقدام ومعضلة أفهام (٨٤) .

ومن المهم في هذا السياق أن نطرح الأسئلة الصحيحة ونحن بصدد عمليات التصنيف ، خاصة أن بعض الدراسات الحديثة لم تنتبه إلى التغير الحادث وتأثيراته على القسمة القديمة للعالم ، وطول قسمة جديدة ، فببت وكأنها تتحدث عن مقام مختلف ، وواقع تبدل ، ومضت تتحدث عن ذات القسمة القديمة وأحكامها ، كأن شيئا لم يحدث أو تغير .

هل لم تحدث الدولة القومية عناصر قسمة جديدة ؟ ، هل لم تحدث الظاهرة الاستعمارية بإرهاصات قسمة تكونت على أرض الواقع ؟

عناصر القسمة الجديدة للعالم الإسلامي أفرزت جملة من الصعوبات والمشكلات لا يجوز لنا بحال أن نتخطاها أو نقفز عليها ، لأنها غيرت المعادلات وأطرافها ووسطها وبالقسط محصلتها ونتائجها .

إننا في هذا السياق أمام أسئلة جديدة ، يجب أن نتعرف على فقها ، هذه الأسئلة يجب أن نقدم لها صياغات صحيحة ، لأن السؤال الصحيح هو نصف الإجابة ، لأنه حركة في مسار صحيح .

إن الأوضاع التي انبنى عليها التصور العام وبقي مستصحباً قروناً طويلة هذا الوضع تغير في عدد من أركانه الهامة في العصر الحديث ، من نهايات القرن الثامن

عشر حتى اليوم ، وبهذا لم نعد أمام التصنيفات التقليدية من دار حرب ودار إسلام ودار عهد ، أو ما فتح صلحا وما فتح عنوة .. وهى أمور تفرض البحث فى معايير مختلفة وجديدة نستهدى بها فى ضوء خبرة التاريخ المعاصر ، وبالنظر للملاح الرئيسية التى تشكل حركة تاريخنا المعاصر ، والتى تستهدف الاستقلال السياسى وتوحيد البلدان ومقاومة الاستعمار والتخلص من التبعية فى كل صورها السياسية والاقتصادية والثقافية ، كما وجب النظر إلى التغيرات ومظاهرها فى الأوضاع المعاصرة ورؤية مدى اختلافها عن الأوضاع السابقة (٨٥) .

الثانية : - نهاية التاريخ وصدام الحضارات ، والحوار فيما بينها ، رؤية العالم وتقسيم المعمورة :-

فى إطار ترسيخ فكرة العولة برزت مقولات اختبارية من النوع الذى استدعى نقاشا امتدت دائرته . من أهم هذه الأفكار نهاية التاريخ لفوكوياما (٨٦) والذى استند إلى التبشير بالانتصار المؤزر لليبرالية الغربية ، واعتبر كل التحديات فى هذا المقام هامشية بما فيها التحدي الإسلامى ، بينما هنتجتون كان الأكثر تعبيرا عن حقيقة مفادها أن الثقافات والحضارات المرشحة لأن تشكل عائقا أمام هذا الانتصار للحضارة الغربية وثقافتها تتمثل فى الحضارة والثقافة الإسلامية ، والكونفوشيسية (٨٧) ، وبرزت فى هذا المقام إيماءات وإشارات بعضها من طرف خفى والبعض الآخر بشكل مباشر يؤكد على أن " الإسلام " أيا كان تفسيره للإسلام أو المستوى الذى يقصده منه يشكل " العدو " (٨٨) وواقع الأمر وفى إطار الذاكرة التاريخية للتقسيم الخاص بالمعمورة ، كذلك فى إطار أن هذه الرؤى تمثل وتعكس بصورة أو بأخرى صورة للعالم ، ومحاولة لتحديد وتعيين العدو ، وهو ما جعل تلك المقولات ليست بعيدة بأى حال من الأحوال عما نحن بصده فى تقسيم المعمورة .

يتضح من هذه الرؤى إستنادا إلى تقليد متواتر داخل الحضارة الغربية أن الحضارة الغربية لا عالم المسلمين هى التى تعين " العدو " وتصنف المواقف بناء على ذلك التكييف ، ومن ثم فهو يعبر عن خيار الحضارة الغربية باعتبار الإسلام عدوا ، وليس من المعقول أن يعتبر طرفا فى العلاقات الدولية غيره عدوا ، لا يعتبره الطرف الآخر عدوا هو الآخر .

ومن هنا تبو لنا جملة المغالطات التى تحرك هذه التصورات التى تتهم الإسلام والمسلمين تاريخيا وحتى الزمن المعاصر ، هذه النظرة الاتهامية ضمن صناعة الصورة تفعل فعلها ، وتشكل رؤى تصنيفية لتقسيم المعمورة من جديد (٨٩) .

وفى إطار هذه المغالطات قد لا تقتأ هذه الرؤى أن تشير إلى إسقاط صفات حول العنف والإرهاب وتحاول إلصاقها بالإسلام ثقافة وحضارة وواقعا . على الرغم من

واقع الضعف الذي لا يسمح لعالم المسلمين أن يعينوا أعدائهم وما يترتب على ذلك من علاقات .

ويعبر النقاش حول هذه المقولات عن عناصر غاية في الخطورة إذ تهمل هذه المقولات وتسفها رغم أهميتها الواقعية والعملية بل والبحثية والعلمية .

الثالثة: - نموذجان للعالمية ، العلاقة بين الذات والآخر وعملية التصنيف : تكتمل حلقات هذه الرؤية وما يترتب عليها في إطار التعامل الدولي والعلاقات الدولية في إطار المقارنة بين نموذجين للعالمية ، وما يترتب على ذلك من علاقات بين الذات والآخر ، وما يحرك ذلك من عمليات تصنيف .

إن عالمية تستند إلى أصول الاختلاف والتنوع ، والتعارف والاستخلاف والتعايش والحوار وحقيقة الإقناع (الوظيفة الحضارية) ، لتعبر بذلك عن رؤية تأسيسية للعالم يحتل فيها لآخر مساحة مهمة لا تقوم على تصنيفه المؤيد في دائرة " العدو " ، إلا إذا اعتبر هو - أى الآخر - أن ذلك خياره في أن يكون عدوا ، عالمية الاستخلاف تقوم بالأساس على مراعاة حق الغير (٩٠) .

أما شأن العالمية التي تبدو في ظاهرها تحرك عناصر العولة إلى ثورة المعلومات ، وثورة الاتصالات ، وثورة التقنية ، فإنها في حقيقتها ليست إلا غطاءً للمركزية الكامنة في الحضارة الغربية ، والإبقاء على معادلات النظام الدولي التي تحقق أكبر فاعلية لتلك المركزية في الاستفادة من أوضاع التبعية والإلحاق ، والهيمنة والسيطرة ، وعناصر الاستئثار ضمن الإبقاء على المعادلات الشائنة والمشوهة التي تعبر في جوهرها عن البنية الظالمة لمنظومة العلاقات الدولية الناتجة عن تلك المعادلات والتفاعلات ، إنها معادلة تقوم على قاعدة من مراعاة مصالح النمط الحضارى الغربى فى ظل مقولات من مثل نهاية التاريخ وصدام الحضارات السابق الإشارة إليها ، تتضخم فيها الذات لتصير المركز وتمتد وفقا لحركتها ومصالحها على كامل مساحة المعمورة ، الآخر فيها ليس أمامه إلا الإلحاق أو اللحاق بالركب الحضارى ، إن استطاع فى ظل معادلات ظالمة أن يحقق ذلك ، إن الرؤية للعالم من خلال العولة ، غير الرؤية للعالم من خلال عالمية الإسلام القائمة على الدعوة ، والوظيفة الحضارية القائمة على التعارف والإقناع والاستخلاف (٩١) .

نحن بحق أمام نموذجين يمثلان جوهرًا مختلفًا بل ربما متناقضًا ، هذه المقارنة فى حاجة إلى دراسات متأنية تحرك عناصر توصيف وتصنيف وكذلك عناصر تقويم لأطر "العولة" المستحدثة والتي صارت بحكم انتشارها كفكرة ، مشروعاً لنموذج معرفى إرشادى يحرك عناصر بحث وأجندة بحثية تتوافق معها ، كل ذلك يحتاج إلى دراسات متأنية وعلمية ومنهجية (٩٢) .

ثالثا: نموذج تفسيري: المدخل القيمي والتعارض " الحرب خدعة "

القيم مدخل منهجي : رؤية لنفي التنازع والتعارض القيمي (الحرب خدعة)

هذا النموذج هو محاولة من الباحث في عرضه لتشغيل المنظومة القيمية وتفعلها في نطاق عملية منهجية نظنها في غاية الأهمية ، وهي عمليات التفسير والتأويل ، والتي تتطلب عناصر متساندة من الفقه المستمر للربط بين الحكم والواقع وتنزيله عليه في شكل علاقة ثلاثية ، وهو في عناصر فقه ممتد ، تلتقى فيه الاستعانة بالأدلة في فهم بعضها بعضا ، ضمن منظومة من الأدلة تحقق الفهم الشامل والمتكامل ولا تقف عند حدود الفهم الجزئي أو التطبيق الجزئي المترتب عليه (٩٣) .

إننا وفق هذه الرؤية أمام جملة من الخطوات المنهجية :-

١- تعريف منظومة الحديث : الحرب والخدعة .

٢- رؤية الحديث في سياقاته المتعددة ، وضمن أدلة ومتنوعة ترتبط بالسيرة النبوية والأحاديث والآيات القرآنية .

٣- خصوصيات العمل الفنى ومقتضياته وسنته .

٤- التأويل الكلي من خلال المنظومة السباعية للمدخل القيمي .

٥- رفع التنازع والتعارض القيمي المتوهم بين وحدة القيم والاستثناء الحربى .

٦- رؤية الحالات الاستثنائية الأخرى في نطاق ناظمها المعرفى بما يؤكد البحث عن المناط المتشابه ، وعلة الحكم المتبادر ، وشروط الاستصحاب كعملية منهجية بين الأمور التى تبدو مختلفة ، ولكن يربط بينها ناظم واحد ومع تفحص الجوهر للأفعال والأحداث (٩٤) .

" الحرب خدعة " ترد هذه الكلمة إما مفردة كحديث للنبي ﷺ أو أنها أحد الأشكال الثلاثة التي يباح فيها الكذب كوضع استثنائى ، خروجا على أساس من قاعدة الشرع التأسيسية المحرمة له ، المعظمة لأثر نشوئه ، والمشييرة إلى اعتباره أصل فى الكبائر ، مناقض لأصل الإيمان ، بل قد ينقضه ، ويحذر المسلم ، والمؤمن من تسريه إلى نفسه فيمارسه " عادة " تتحكم فى سلوكه ، وتؤثر على مسار حركته فضلا على عناصر رؤيته واتجاهاته ، فتؤدى إلى حالة من حالات السواد الحالك فى علاقته بذاته وعلاقته بغيره وعلاقته بربه فى المبتدى والمنتهى (٩٥) .

فما بال هذه الاستثناءات الثلاث وكيف يمكن تحريك عناصر تأويلها وتفسيرها في إطار ما أسميناه بالمدخل القيمي المرتبط بنواظمه المعرفية وضوابطه المنهجية .

علينا فى البداية أن نتأمل الأنماط الثلاثة الواردة ضمن هذا الحديث ، وفى إطار عملية تحريك من دائرة التحريم إلى دائرة الحل أو الإباحة ، ما هو الداعى أو العلة أو المناط الجامع بين الأشكال الثلاثة وهى " إصلاح ذات البين " " الرجل وزوجته " " والحرب خدعة " ، إنها جميعا تشير إلى علاقات متنوعة .

الأولى علاقات خصومة وخصام هادفة إلى إنهاؤها فى إطار الوصول إلى الوضع الطبيعى من علاقات تراحم وتواد حافظة لكيان العلاقات ، ومقوية لنسيجها الاجتماعى والتى تشد أواصر لبنات الكيان الاجتماعى ككل فى مجتمع المؤمنين .

الثانية علاقات سكن قائمة على أصل علاقات الزواج الحميمية ، وفى إطار استمرارها ضمن خط من علاقات السكن والطمأنينة ، وبما يقيم كيان علاقات أسرة تجعل أصل استمرارها ويقائها فى حالة سواء ، تقتضى عناصر رؤية دافعة لاستمرار علاقات الود والسكن وهو ضمن هذه العلاقة يتحاشى انفراط وشائج الود والتراحم فيها .

والثالثة علاقات عدااء تطورت إلى حد عناصر الصدام العصى ، وانتجت شكل حروب الضرورة ، والتى تقدر بقدرها ، فأباحت فيها " الخدعة " ، مقدرة بقدرها القدر الزمنى ، القدر المكانى ، القدر الإنسانى ، لا يتعداها (٩٦) .

إنها جميعا تشير إلى نمط علاقات تجعل من الأولى وضعا استثنائيا ومن الثانية وضعا يقوى أواصر علاقات سكن مرغوب الحفاظ عليها واستمرارها والثالثة وضعا استثنائيا تحرك حالات الضرورات الحربية .

وهى ثانيا : تشير إلى مقصود يتأكد فيه ضرورة إنهاء أو استمرار أوضاع تتأكد فيه الحركة الاعتيادية فى سلوك العمران .. ، إنها كمقصود عام تؤكد علاقات تنتهى بغرض تحقيق كل ما تقتضيه عناصر التراحم والدخول فى السلم كافة ، وهى

وهى ثالثا : - حركات تؤكد الطبيعة اللازمة لجملة هذه العلاقات بما يعود عليها بالنفع وتزكيتها " وعمارتها " كمقصود لتعمير هذه العلاقات ، " العمران " وإطالة أمد عناصر العمرانية فيها (٩٧) .

ومن ثم فإننا يمكن التحقق من الحكمة النازمة لأنماط السلوك الثلاثة ضمن هذا الإطار الناظم (الكاشف) ، والضابط (الفارق) بين هذه السلوكيات وغيرها مناطق ثلاث محددة تحديدا دقيقا ، تربط الحالات بالمقاصد ، (الأمور بمقاصدها) تعبر عن

عناصر ضرورة العلاقات وخروجها من حال الاستثناء إلى حال السواء ، أو الرغبة في استمرار حال السواء ابتداء وانتهاء ، سدا لكل عناصر تفكك الرابطة الزوجية وبما يؤكد على سكنها واستمرارها كعملية لازمة وأكيدة لهذه العلاقة ونمائها وعمرانها .

فماذا عن الحرب خدعة !؟

أيثار بصدد هذه الحقيقة تنازع وتصارع القيم " الصدق " و " الكذب " في العلاقات الحربية !؟ ، أيثار بصدد هذا كيف يكون هذا التركيب الذي يرقى إلى اعتباره حكماً شرعياً يرتبط بحالات يحرك عناصر " الكذب " فيخرجه من دائرة الحرمة إلى دائرة الحل والإباحة ، باعتباره يشكك في القاعدة التي ترتبط بعناصر " وحدة القيم " وارتباط الأخلاقيات العامة بالأخلاقيات الخاصة ، وتفعل القيم بكل المستويات على نمط يحقق إطلاقيتها ..

ماذا عن ذلك التخصيص الذي يرتبط بحالات وأحكام ، وهل هذا التخصيص يصل إلى حد النقض أو النسخ ، أو يؤكد إمكانيات التلاعب البشرى ضمن هذه المناطق الثلاث، فيشيع الكذب كقيمة لا تشير فحسب إلى عناصر فعل فردى " الفرد الكاذب " بل إلى عناصر فعل جماعى " المجتمع الكاذب . أو المجتمع الفاسق الذى يحقق عناصر وأصول العلاقة الفرعونية ، استخف قومه فأطاعوه ، استخف (الاستخفاف حالة من حالات الكذب) ، قومه فأطاعوه (الطاعة حالة من حالات القبول الاجتماعى) ، والجماعى (الكذب الجماعى) . ومن هنا كان وصف مجمل عناصر هذه العلاقة بتكوين علائق قوم فاسقين (وحدة الوصف) (٩٨) .

لا شك أن هذا ما قد يتبادر إلى الذهن ليؤكد عناصر تعارض أو تنازع بعضه قد يكون حقيقياً وبعضه قد يكون متوهماً .

إلا أنه علينا منذ البداية أن نحدد بالإضافة إلى عناصر الناظم المعرفى بين تلك الحالات ، عناصر مهمة يولدها هذا الناظم الذى يكيف ويدقق ويحقق إلى عناصر الضابط المنهجي الذى يحكم هذه الحالات عامة ، والحالة موضع التحليل فى إطار عناصر رؤية العلاقات الدولية من منظور إسلامى ، يحل ذلك الإشكال فى سياق عناصر ذلك الضابط :

١- الحرب تشير إلى حالة قائمة " حالة الحرب " يمكن دفعها ابتداءً بجملة من المواقف والعمليات : -

* تحقيق مقصود "الإرهاب بالقوة" ، فى إطار عملية الإعداد المانعة من خلق حالة من التجرؤ من العدو وإغرائه بالعنوان على الكيان ، الإرهاب هنا حالة من حالات الردع

من خلال " إعداد القوة " بما يحرك حسابات تعمل دائماً في مصلحة تسكين عناصر العدوان ، وتحريك العلاقات ضمن مسار علاقات غير حربية أو ما هو في حكمها .

* تحقيق مقصود إنهاء القتال أو إضعاف قوة الخصم القتالية في إطار ما يسمى بعناصر الحرب النفسية ، والحروب المعنوية ، وفي إطار صناعة " الفرقة " التي تضعف قوة " الخصم " و" حركة العدوان " ، ونقل من أثاره ، علينا هنا أن نتصور تلك الحادثة الخاصة بغزوة الأحزاب وباعتبارها حادثة شكلت أحد أسباب ورود الحديث " الحرب خدعة " إفساد عناصر التحالف التي تقوم كعلاقة تستند إلى " أهداف مشتركة " وثقة متبادلة " و" مصالح متحدة " وهو كيان من الأمور تحرك عناصر التحالف ، والفت في عضده يمكن أن يكون من خلال زرع الشك المتبادل ، مما يبديد الأهداف المشتركة ويحرك كوامن الاختلاف في المصالح (٩٩).

* القيام بالحرب الفعلية كحالة ضرورية تفترض جملة من العناصر :

- أن الحرب كره « ضرر » يرتبط بالكيانات الفردية و «الجماعية» هذا في النظر الأول .. «كتب عليكم القتال وهو كره لكم» (١٠٠) .

- أن القدر المترتب على الحرب إن كان يمكن دفعه بالأدنى فلا يلجأ إلى الأعلى «أخف الضررين» (١٠١) .

- أن إنهاء الحرب قبل بدايتها مرتبط بمقصود العمران في حق الإنسان سواء كان على الشريعة مؤمناً بها ، أو على غيرها كافرين بها .. ومن ثم كان العهد أحد أشكال هذه العلاقات التي تخرج الحربي إلى صفة أخرى مانعة من قيام الحرب في حقه «الوفاء بالعهد» (١٠٢) .

- أن الحرب عند ممارستها تحمل من عناصر الخدعة بما يؤدي إلى الأخذ بالمقتضيات التي تجعل الضرر والخسائر في حدها الأدنى (لدى الطرفين) ، إلا إن كان هناك إصرار على حالة العدا ، واستمرار العلاقة الحربية ، فقطع مادتها « بالإتخان في الأرض » ، «القتل لهم حيث وجبوا» ليست إلا آليات لتحقيق مقصودا ، إنها الحرب رغبة في استئناف حركة العمران وتحقيق الردع اللازم الذي لا يغرى بالاستمرار في الحالة الحربية (١٠٣) .

أن للحرب قواعد وأخلاقيات قيمية كلها تصب ضمن عناصر العمران البشري ، بحيث تفرق وتميز بين «النظام الحاكم» الذي يحرك الحرب ، والمجتمع الذي يحرك عناصر عمرانه ، ومن ثم فإن المجتمع وفق هذا السياق غير مقصود بالافناء ، (لا تقتل...،) (لا تقطع ...) وهذا النهى العام مرتبط بحكمة مقصودة (١٠٤) ، فإن أثر ذلك على استمرار مادة الحرب من مثل أن يكون المنهى عنهم هؤلاء حربيون أو ما هو في

حكمهم من اشتراك في مادة الحرب وميدانها فيغلب عنصر الحكم المؤدى إلى ذلك ، وكذلك في حكم (القطع...) من مثل أن يقوى ذلك من عضدهم ومقاومتهم بما يؤدي إلى استمرار مادة الحرب إلى مدة أطول . وقطع مادتها قد يلجأ فيه إستثناء إلي القطع .. أما التخريب فليس مقصودا لذاته وانما (التخريب هنا) حالة من حالات تحقيق الردع اللزيم لاستئناف العمران والتحذير من تكرار الفعل (فإن عدم عدنا)^(١٠٥) .

- أن للحرب فنون وقواعد من مثل الاستخفاء (العدد - العدة) و(التعرف على أحوال العدو وقدراته) ، وهي مما تقتضى عناصر الخداع بحيث يعد ذلك آلية استثنائية تتعلق بحاله استثنائية ، وهو مايفرضه عناصر الكر والفر والتخطيط الحربى وعناصر التكتيك وغير ذلك من أمور^(١٠٦) .

- أن عنصر الخدعة واخراجها إلى دائره الحلال أو المباح مما هو فى ذلك ليس من شأنه أن يخدع فى إطار القواعد والمقصود والقيم التى تحيط بالحالة الحربية (الانسان (الاشياء) مادة العمران .

ومن ثم فإن عمليات الخداع بدورها مخصصة ومحددة بالحالة الحربية من جهة ، ومقيدة بعناصر القيم العامة المرتبطة بالحالة الحربية أو المقاصد الكلية المرتبطة ببناء مادة العمران فى حق العدو كما هو فى حق «الجماعة المسلمة» ، وهى علاوة على ذلك ترتبط بالقدر اللزيم لها أى بالحدود المؤدية للمقصود والغرض لاتتعداه «فاعتدوا عليه بمثل ...»^(١٠٧) المثلية فى العدوان قاعدة تحقق أصول العدل حتى ضمن الحالات الاستثنائية فى الحالة الحربية ..^(١٠٨)

فلايجوز توسيع دائرة الحرب من غير ضرورة فى (المكان) (الزمان) (الإنسان) وأن الحرب ترتبط بمقصود ، وتحققه ينفى أى حركة فى استمرارية الحالة الحربية وإلا كانت تزييدا فى هذا المقام .

- أن الحرب فى إطار الحفاظ على العنصر الإنسانى ، قامت على قاعدة أساسية من الواجب مراعاتها حقنا للدماء «وهو عدم الإسراف فى القتل» ، وهو ماجعل أصول التعامل المفضى للخضوع من مثل «النطق بالشهادتين للخائف عاصمة لدمه» (الرسول وخالد بن الوليد) فى فتح مكة ، لأن يأتى إلى أحدكم برجل أهدى أحب إلى من حُمِر النعم .. (الدعوة هى الأساس فى الحركة لا القتال والحرب) ، «لعل الله يخرج من أصلابهم من يؤمن بالله ...» ، النظر إلى إمكانية الحركة العمرانية والإيمانية المستقبلية^(١٠٩) .

- أصول مشروعية القتال والإنفاق فى الجهاد ، باعتبار أنها قاطعة لمادة التهلكة «ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة» ، إن التوقف عن الإعداد للقتال هو عين التهلكة ، وإن الدخول فى القتال يكون قطعاً لمادة التهلكة واستئنافا لحركة العمران^(١١٠) .

هذه تشكل جملة عناصر الضابط المنهجي (الفارق) بين حركة القتال كأداة ووسيلة وحركة القتال العدوانى القائمة على اعتباره هدفا وغاية ، إن الفارق فى الحركتين القتال من أجل العمران ، والقتال من أجل العدوان والظغيان ، كل منهما يرتب حركات وعمليات ووسائل مختلفة ، يجب النظر إليها ضمن كلها عناصر أصول الفقه الخضارى وتكويناته وتأصيلاته وتفعيلاته ، وتشغيلاته ، ضمن حركة تحقق عناصر الوصف الدقيق والتحقيق العميق والتقويم الأصيل عناصر مهمة فى التفعيل المنهجي .

ومن هنا قد يكون من المفيد فى هذا السياق إمكانية النظر إلى قضية الحرب خدعة فى سياق المدخل القيمي وفق عناصره المتكاملة والمتفاعلة ، وماذا لو غاب هذا المدخل (١١١)

يحسن بنا فى هذا المقام أن نحرك العنصر الثانى من التساؤل فنجيب عليه لاختصاصه بالجانب السلبي ، وهو الأخذ بالحرب خدعة .. باعتبارها حكما فقهيها يُتلقى بالتنفيذ ، وهو أمر قد لا يتحقق على النحو الصائب وقد لا يشغل على النحو الصواب ، فيكون هناك أخطاء ، إلا إذا أخذت عملية فقه الحكم ضمن تكامل مع فقه الواقع وفقه التنزيل ، ومن المتصور أن الاقتصار على اعتبار «الحرب خدعة» باعتباره حكما فقهيها فحسب يمكن أن يترتب عليه من جملة الأفكار فى الحركة والقصور فى التصور من قبل :

- مد الحكم إلى غير منطقته (عمليات التنزيل) .

عدم فقه الواقعة أو الواقع مما يؤدي إلى سلسلة من التعارضات قد لاتنتهى مما يعود العقل المسلم على تقبل الأحكام ضمن عقلية إنعاع لاعقلية بحث وتحرر عن المقصود .. والحكمة .

- حدود الفعل المراد تطبيقه .

- تسكين العملية ضمن إطار كلى من المعرفة ...

- الهجوم على الإسلام فى هذه الجزئية .

- تحريك عناصر الشك فى العقل المسلم (توهم التعارض بين القيم والتنازع فيما بينها) .

- تحريك عناصر عقلية التقليد أو التلقى ، أو العودة التلقائية لكتب الفقه لاستقاء الأحكام منها .

- عدم الأخذ فى الاعتبار حقائق الوقائع والواقع والقفز عليها مما يوهم لدى الشخص أو الغير (الخصم) بعدم صلاحية الشريعة للواقع واستيعاب عناصر التعامل معه .

- عدم التحرك في دائرة النهج المقاصدي المولد للتفكير في «المال» و«الأغراض» و«الأهداف» و«أوزان الأفعال» و«وحدة الأفعال»، التفكير في العلاقات بين الأفعال والتفكير بمنطق السببية، «إهمال جوهر القيمة في المقصد»، «إختلال سلم الأولويات»، «الحفاظ على الأشكال بون الاهتمام بعناصر المقاصد ومناهج التفكير بها ومن خلالها»، «الإعمال لقاعدة التعامل مع الواقع المتغير (تغيير الأحكام بتغير الأزمان)» .

من هنا فإن عناصر أصول الفقه الحضارى يجب أن تُرى باعتبارها عناصر رؤية كلية وممتدة تشغل وتفعل العناصر، ضمن منظومة، يجب الوعى بعناصرها، والوعى بأنماط علاقاتها، ووالوعى بحقائق تفعيلها، والوعى بعناصر تشغيلها، كل ذلك يجعل الأخطاء في أضييق نطاق مما لو لم يفعل عناصر المدخل القيمي، أو يبقى على عناصر التعارض في الذهن، ويؤثر سلبيا على عناصر الاقتناع والإيمان والتثبيت في عقل الانسان المسلم، ويدع فرصا للخصم والمخالف أن ينفذ من مناطق الضعف تلك، بتوهين كيان المنظومة الإسلامية ذاتها .

كما أن عناصر أصول الفقه الحضارى الممتدة إلي المدخل القيمي السباعى وحقيقة علاقاته وتفعيلاته لاتعنى بأى حال إهمال عنصر الحكم الفقهي، ولكنها تعمل على تسكينه ضمن المنظومة التي تجعل من العلاقات بين المستويات المختلفة شبكات تفعيل وحركة دائبة تصب فيها الدماء ضمن عروق وأوردة، هذه المنظومة في إنسياب يحرك الطاقات والفاعليات ويحدد مقاصد الحركة ومآلاتها . وهى فى النهاية تجعل عناصر الكدح الإنسانى متلاقيا مع الوجهة الربانية فى إطار قبة التوحيد « يا أيها الإنسان إنك كادح إلي ربك كدحا فملاقيه .. » (١١٢) ،

إن الحكم الفقهي الجزئى والوقوف عنده قد يشكل قابليات للخطأ فى إهمال الناظم المعرفى من جهة، والضابط المنهجي ومقتضياته من جهة أخرى .

إننا يجب أن نفكر بصورة كلية تمنع من أن تكون الاستثناءات أو المخصصات ناقضة لأصل الشريعة أو بنائها أو مكوناتها التأسيسية، ولايتأتى ذلك إلا فى نظمها ضمن منظومة كلية تهدف إلي التحليل والتفسير والتأويل ضمن قدرات منهاجية يمكن أن توفرها تلك الرؤية الكلية، لئلا تظل هذه الاستثناءات أو ماهو فى حكمها منغصات فكرية فى الممارسة تخرج دائما ميكانزمات الدفاع من بون تفكير منظومى، وهذه المنظومة للمدخل القيمي تحرك ميكانزمات الدفاع ضمن رؤية كلية متكاملة ومتفاعلة ومتكافلة، يمكن أن تحقق نشاط حيويًا، إن عقلية التفعيل غير عقلية الشلل والتجميد، والعقلية الكلية غير العقلية التجزيئية والتشطيرية، إن الاستجابة الواعية الفاعلة الدافعة، غير الاستجابة الغافلة المانعة والبون بينهما شاسع يحتاج منا إلى البحث في

إمكانات التفعيل والتشغيل . من دون أن يعنى ذلك فى أن تدور نطاق ربود الافعال أو الانفعال ، ولكن علينا أن نحركه ضمن الوجهة التى تقفله لا الوجهة التى تجمده ، أو تميعة فتجعله فى حالة من السيولة القابلة للتشكيل ، وليس القابل للتفعيل والتشغيل ، عمليات ترتبط معظمها بمناهج التفكير ووجهاتها ومقاصدها ومآلاتها ووسائلها .. الخ .

هذا ما أردنا أن نتحدث عنه ضمن عناصر تجمد الرؤية وتجزأها ، فما هى الإضافة التى تحرك عناصر تفعيل وتشغيل المدخل القيمي .

" الحرب خدعة" فى إطار المدخل القيمي هى «فكر» و«نظم» و«حركة» تثار بصدها إشكالات تتعلق بالمجالات الثلاث :

الفكر (تحديد المفاهيم اللغة ، الاصطلاح . المقصود) ، (تأثير الرؤية السائدة على فهم القضية) ، (تأثير الرؤية الجامدة على فهم القضية) ، (قضية القيم : التنازع والتعارض والترتيب) ، (الحرب شكل من أشكال التعامل وليس كل أشكاله) ، (الحرب لاتصلح لتأسيس علاقة هى بطبيعتها مستمرة ومتراكمة ومتغيرة ومتبدلة ، وتحمل جوانب ثبات وجوانب تغير ، وعلاقات ما بين الثابت والمتغير فيها) ، قضايا فكرية كلها تثار ليحدد المدخل القيمي عناصر أجندته البحثية على المستوى الفكرى والنظري .

النظم : تتعلق بأساليب القتال وأنماطه وأسلحته وتنوع أنواته ، أو حالات الحرب وتنوعها وتداخل أنواع من الحروب ، وثورة الاتصالات وتأثيرها على النظم الحربية إعمال القيم الأساسية وكيفيات تحقيقها وترجمتها ، فى عناصر الأساليب القتالية وإجراءات عمليات القتال ، النظم القانونية والدولية ، الانضمام إلى المعاهدات الدولية ، القتال وتفاوت حالات الضعف والقوة ، أساليب التسلح وأثارها فى الحركة والنظم القتالية ، استخدام عناصر الخدعة والمفاجأة القتالية وعناصر التمويه والخداع . التكتيك ، الكر والفر ، العمليات الحربية والقتالية سياسات الحروب ... الخ ، أجندة بحثية تفرضها عناصر التعامل مع جانب النظم حينما نفكر فى هذا السياق الذى يشير إلى المدخل القيمي وعناصره ، إشكالات غاية فى الأهمية تتضمن جملة من التساؤلات .. لو اقتصرنا على الحكم الفقهي ستجعل سعة التساؤلات ضيقة وكأنها محكومة بالإطار الفقهي أو الحكمى المحدود ، أما لو انتقلنا إلي أصول التعامل بالفقه الحضارى فإن الأمر يختلف سعة من حيث البحث ، وضبطا من حيث المنهج .

الحركة : أيضا تفرض أجندة بحثية غاية فى الأهمية حينما نتحدث فيها عن أشكال الحركة فى ظل تبدل النظم الدولية وتطورها ، الأمر يحتاج إلي عناصر مهمة فى

التعامل مع أشكال التبادل الاقتصادي والتجاري - الحروب الاقتصادية والتجارية ، محاولات التنمية وأبعادها الدولية ، إحالة المشكلات الاقتصادية الحروب غير المعلنة ، حروب الموافقة وعناصر الإذعان ، عناصر السيطرة والتبعية - الحروب التقنية ، حروب المعلومات وسلطة المعلومة ، الدول القوية والمنطقة الاسلامية ، الاستعانة والاستبصار والوضع الدولي .. الرؤية القتالية ، حدود التوظيف التاريخي والسوابق التاريخية المختلفة وغير ذلك كثير مما يحقق أجندة بحثية أخرى^(١١٢) .

بل علينا وفق هذا المسار ألا نجعل مهمتنا تقتصر على جملة من البحوث النظرية أو البحوث التي تعتمد على المصادر التاريخية ، أو البحوث التي تحاول أن تجعل من مادتها المكتبية هي الأساس فحسب ، ولكن علينا أن نتطرق إلى جملة من البحوث التجريبية في نطاق تفسير :

النماذج التاريخية كعامل إمبريقية تحليلية للواقع^(١١٤) .

النماذج التاريخية كإطار للتعامل المنهجي من مدخل العبرة .

النماذج التاريخية وإعمال أصول مدخل السنن .

إعمال الواقع الدولي ومشكلاته في نطاق إمكانات الوصف والتفسير والتحليل وإمكانات التعدية والاستفادة ... الخ .

نحن هنا أمام منطقة رابعة غاية في الأهمية يتم علي أساس وقاعدة منها إعمال قواعد المنهجية في دراسة هذه الأمور وفق قواعد متكاملة ومتفاعلة ومتداخلة تحكم عناصر تكامل منهجي لا باعتباره ديكورا بحثيا ، ولكن باعتباره عملية فعليه وبحثية تجرى بعض الدراسات التجريبية والامبريقية والكمية ، للاستفادة منها في سياق عمليات التحليل وإعمال الرؤية وتفعيلها على كافة المستويات البحثية ، وربط ذلك بالواقع الفعلي وكل ما يثيره من إشكالات حقيقية وسمات متبدلة تترك أثرها بالطبع على الرؤية والإدراك والتعامل في سياق إعمال عناصر جوهرية تتعامل بوعي مع عناصر المدخل القيمي^(١١٥) .

ماذا إذن عن الحرب خدعة من خلال المدخل القيمي مع الاخذ في الاعتبار مفردات هذا المدخل وإمكانات تحريكه البحثية والعملية ؟

هذا المدخل بمفرداته المتعددة لا يزال يملك قدرات تفسيرية تسوغ من غير اعتساف «الحرب خدعة» ، ويقصد عناصر التنازع أو التعارض القيمي في سياق هذا التركيب .

المنظور العقدي مثلا ضمن محتواه (النظرة للإنسان والكون والحياة) يحرك عناصر عقيدة عمرانية دافعة ، في هذا السياق يجب النظر لمعنى الحرب خدعة إلا باعتباره

تحركا وسلوكا ملتزما بأصول العقيدة العمرانية فى النظر الى (الكون / الانسان / الحياة) والمحافظة على مواد العمران الأساسية . ومنظور الشريعة وضمن خصائصها التأسيسية والتكوينية والبنائية والاشتراكية فى حقل العلاقات الدولية ، لابد أن تترك آثارها على فهم وتؤيل «الحرب خدعة» وباعتبار الخدعة عملا استثنائيا فى حالة استثنائية ، ووفقا لقواعد الضرورات الحربية التى تفرضها عناصر منطق الشريعة ونسقتها .

وهذا يجد تفسيره أيضا ضمن رؤية منظومة القيم ، التى تحرك عناصر العدل كقيمة عليا بحيث تجعل من مقولة "الحرب خدعة" حركة عدل لا حركة عدوان أو ظلم .

فمن الظلم حقيقة وواقعا ألا تكون الحرب خدعة ، يتكشف فيها مايجب أن يستر ولا تراعى فيها عناصر العمل الحربي ومقتضياته وأصول مقاصده . فإن التولى فى الزحف هى من الأمور التى اختصها القرآن كحركة حربية تفت فى عضد الكيان المحارب^(١١٦) ، وهى من الأمور الكبيرة (الكبائر) ، ووردت التفرقة بين التولى كحركة حربية تكتيكية والتولى كإدبار (الفرار) الذى يعبر عن الضعف والوهن (إلا متحرفا لقتال) (مقتضيات الكر والفر الميدانية) ، (أو متحيزا إلى فئة) استمداد عناصر قوى جديدة من الحرب فى سياق جماعة ، لمواصلة مهام حربية جديدة ومتجددة وبما يمكن من استيعاب الظروف الحربية^(١٤٠) . إن العدل فى الحركة (عناصر الخدعة الحربية) لا يكون إلا فى إطار ربط الفعل بمقصوده و من غير هذا الاعتبار تظل هذه الحركة فى دائرة التحريم والتجريم فى الحالة الحربية . وهذا الأمر منظورا له من خلال الأمة وتكريس قوتها يبدو لنا متسقا كما سبقت الإشارة إلى غزوة الأحزاب ، التى تجمعت لمواجهة حركة الأمة وتحسبا لهذا الإجتماع الظالم ، كان لابد من حركة مهمة «الحرب خدعة» لترسى عناصر الفرقة وعدم الثقة فى التحالف المعتدى ، وترسيخ عناصر الثقة فى الأمة وحركتها بما يمكن لها بنصر أكيد . والنظر لذات الأمر من منظور الحضارة يجعل من العمل الحربي وهو استثناء ، حركة عمرانية ترد من يبغى الفتنة الحضارية أو التخريب للعمران ، فتحفظ من خلال الحرب وهى الضرورة ، ومن خلال الخدعة وهى إحدى الوسائل تقصير أمدها لمحاولة استئناف العمارة وسد باب تحريك الأمور ضمن مسارات التخريب أو فرض عناصر مؤدية له مسهلة أو دافعة إلى تكراره .

والحرب خدعة هى من سنن الحروب ، لا يستطيع كائن من كان أن ينكرها فى الحالات الحربية للمقتضيات والظروف الحربية ، " وفى كل الأحوال تظل المقاصد وفق حركات الحرب خدعة حافظة لكل المقصود من حفظه ايجابا وسلبا على الجانبين (حفظ النفس والنسل والعقل والمال) .

ضمن هذا الجهد التأويلي والتفسيري لهذه المقولة التي وردت في الحديث النبوي يرتفع التناقض وتتسع الرؤية ويتمكن من تسكينها في سياقاتها الواقعية الحضارية بما يرفع التناقض الموهوم ، ولا يحرم المسلمين من فاعلية يمكن استثمارها في سياق الحالات والظروف الحربية .

خصوصية المجال وأصول التخصص في الفن الحربي :-

إذا أردنا أن نجد تفسيراً مهماً لتلك الكلمات التي عقب بها النبي عليه الصلاة والسلام علي حادثة تأيير النخل ، بلفته ﷺ الناس إلى تعاملهم مع المجالات الفنية التخصصية بمقتضى العلم بأمور الدنيا في ذلك المجال ، وفق السنن المتعارف عليها والتي حصلها الإنسان بخبرته ، فتتعرف على القوانين الفاعلة في ذلك المجال ، بما تمثله من أسباب واجبة ، يجب على الإنسان ليس فقط التعرف عليها بل وجب عليه ممارستها ، وهو أمر يجعل عناصر القواعد الحاكمة له وفقاً لمتطلبات الأمر الخاص أو المجال . وقد كان من أصول هذا أن يلفت النبي ﷺ المسلمين إلى ضرورة تحصيل هذا العلم الدنيوي واتباع قواعده بما يحرك عناصر الوعي والتحصيل والتخصص ، نظن أن من أهم المجالات التخصصية هي قيادة الحروب والمعارك القتالية بما تتطلبه من اعتبارات معقدة ومتشابكة والحركات التكتيكية في العمليات الحربية ، من هنا فإن معنى «الخدعة» يظل تعبيراً عن مساحة حرية الحركة في التعامل الحربي أو في حالة الحرب ، ويبدولنا هذا واضحاً في مقولة الحباب بن المنذر حينما يشير إلي عناصر تعريف الخدعة في الحرب فيؤكد هل هذا إختيار من وحى موحى ، أم أن الأمر يتعلق بقدر فنى واختصاص «الرأى» «الحرب» «المكيدة» ، فالرأى إشارة للفن والاختصاص ، والحرب إشارة إلي الحالة الاستثنائية التي تفترض عناصر معينة وقدرات تتطلبها ، والمكيدة هي إطار الوسائل واستخدامها ضمن حرية حركة واسعة لمقتضيات الظرف الحربي ، وما يطلبه ذلك من مكيدة وخدعة ، عناصر ثلاث تؤكد كيف نفهم الخديعة المرتبطة بالحالات الحربية ، والتي ترتبط بأليات إدارة المعركة العسكرية التي تخضع لإدراك ملابسات اللحظة. أى ثمة تمايز بين المؤسسة الدينية التي يمثلها الوحى المنزل ، وبين المؤسسة العسكرية التي ترتبط بمجال عمل فنى. وفق هذا التصور يمكننا فهم مسألة الحرب خدعة ، ونفى التعارض أو التنازع القيمي المتوهم الذي أشرنا إليه آنفاً (١١٧) . فخدعة الحرب ليست غدراً أو نقضاً لعهد .

رابعا : النسخ وبناء الرؤية للعلاقات الدولية في الرؤية الاسلامية

ربما من أهم القضايا التي تطرقنا إليها آنفاً ووجدناها مناسبة للحديث عن منهجية التعامل مع القرآن بصدد بحث كهذا ، هي قضية النسخ (١١٨) التي أشرنا من قبل

أنها عولجت من جانب فريق بمزيد من التفريط ، بينما عولجت من فريق آخر عن طريق الإفراط .

التفريط وصل بقضية النسخ إلي حد إنكار وقوعه ، وأن النسخ بذاته عملية مخترعة لا أساس لها ، ويرد على هذا الفريق بورد النسخ لأسباب متعددة ومهمة ، بل والاشارة إليه في القرآن على سبيل التصريح (١١٩).

أما الإفراط فوصل بقضية النسخ إلى حد إعماله بالشبهة وربما بغير شبهة فوصل الأمر إلي حد إلغاء المحكم ، أو ما اتفق على أنه كذلك ، وبدا هذا التصور من غير حد أو شرط ، والقواعد المنهجية لإعمال النسخ وقواعد إعمال النصوص أو إهمالها ، وقواعد الجمع بين النصوص ، والقواعد المختلفة للجمع بين الأدلة والترجيح فيما بينها ، ومدخل اعتبار الواقع في رؤية الأدلة المختلفة والقول بنسخها (١٢٠) .

جملة من العمليات المنهجية في غاية الأهمية ، وتفعليلها بالشروط الواجبة ، ورؤيتها في نسق من القواعد المنهجية في سياق منظومة معرفية متكاملة ناظمة واصلة رابطة .

أما عن تعلق هذا الموضوع «النسخ» بما نحن فيه ، من دراسة العلاقات الدولية في الإسلام ، فإنما يتأتى من أن أهم الموضوعات التي ارتبطت بالنسخ وثار الجدل حولها هو ذلك الموضوع بأحكام الجهاد ، ولا يخفى أن ذلك أهم مباحث تأصيل رؤية للعلاقات الدولية من منظور إسلامي .

وبدا الفريق الذى يعمل النسخ بمجرد الشبهة ، أو وقوعا في شراك التعارض الظاهري بين النصوص القرآنية فقصدت إلي أن النسخ من باب الراحة الذهنية والنفسية ، ليتحدث عن آخر أحكام لعملية الجهاد وماعداها يعتبر منسوخا ، وظل ذلك الفريق يعرض الآيات محكمات وغير محكمات على «سيف النسخ» حتى توصل الى النسخ بالسيف (إشارة إلى ما أسمى آية السيف الواردة في سورة التوبة) (١٢١) .

وربما يكون مرجع ذلك إلي عدة أمور نظن أن فحصها سياقيا ، وضبطها منهاجيا إنما هي خطوات تعبر عن منهج مأمون في هذا المقام ، وأن هذه الخطوات هي التي تقدم أطرا نظن أهميتها وصلاحياتها لإعمال قضية النسخ ، على الوجه المعتبر من دين إفراط أو تفريط (بإعماله بالشبهة من غير ضبط أو حد) سوى توهم التعارض أو الوقوف عند النصوص وتعارضاتها الظاهرة ببادى الرأي .

ويمكننا في البداية أن نحيل إلى دراسة القرآن وتنظير العلاقات الدولية لما اشتملت عليه من مناقشه هذه التوجهات المختلفة واسانيدها (١٢٢) .

كما يمكننا أن نشير إلي رؤى ذات طبيعة منهجية غاية فى الدقة والتدقيق بالنسبة لأمر النسخ ، من مثل رؤية الشاطبى فى الموافقات ، والزركشى فى المحيط ، والسيوطى فى الاتقان ، وسيد قطب فى الظلال ، لتعبر جملة هذه الرؤى عن محددات منهجية مهمة فى فهم هذه القضية وتناولها والتعامل معها وإعمالها منهجيا على مستوى مآثار من تعارضات ظاهرية فى هذا المضمار^(١٢٣) .

يشير إلى هذه القضية فى إطار "الإعمال اللامنهجى لفكرة النسخ" ، وضرورة تحرى هذا الأمر من الناحية المنهجية الشيخ محمد الصادق عرجون فيؤكد هذا الحال بعبارة دالة .. "وقد رأينا ونحن نكتب هذا الموضوع من البحث عجا من العجب ، رأينا من المفسرين من يأتى على كل آية من آيات تحديد مهمة الرسول فى تبليغ رسالته بالبيان الواضح ، والحجة المبينة ، وبيان أنه ليس بمسيطر ولا مسلط ولا جبار ولا يكره أحد من الناس يلزمه الإيمان والهداية بالقوة القاهرة ، ويأتى على كل آية من آيات الأمر العفو والصفح عن جهالة الجاهلين وسفاهة سفهاء المشركين ، وترغيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فى الصبر الجميل ، وأمرهم به واحتمالهم المكروه ومقابلة الإساءة بالإحسان ، فيقول : هذا منسوخ بأية السيف ، هكذا دون بحث أو بيان لوجه التعارض الذى يقتضى النسخ فى المتقدم من النصين ..."^(١٢٤) .

ولاشك أن متابعة تيار الافراط فى النسخ والمبالغة فيه يتنافى مع الأصول التكوينية لبنية الشريعة وخصائصها ، فإن الخلود والأبدية والعموم ، ووظيفة الرسالة فى الرحمة للعالمين ، يعتبر دافعا للتحفظ على طائفة المفسرين الذين أراهم إجتهدهم فى فهم آيات القرآن إلى هذا القول ، الذى يجعل من القرآن العظيم ودينه القويم عرضه ، فى آياته ونصوصه التى تبلغ من الكثرة حدا يصعب معه التسليم بهذا الاتجاه فى فهم مقاصد القرآن ، وروح الشريعة ، وغاياتها واهدافها لتعطيل كثير من الأحكام والبعد عن مقاصد الإسلام^(١٢٥) .

بينما أن الثقة فى الشريعة والتعمق فى دراسة القرآن وإدراك مقاصده ، يجعل من التحفظ على من سلط سيف النسخ على القرآن فى آياته ونصوصه أمرا واجبا ، وتقيل القول به (أى بالنسخ) لا يكون إلا فى أضيق الحدود حيث لا يجدون مخرجا لمعنى الآية سواه وحيث تظهر حكمته ، بظهور التعارض بين المتعارضين اللذين نسخ ثانيهما أولهما نزولا ، ولا عبرة فى ذلك بترتيب التلاوة .

- وعلى أن يكون تقدير النسخ وفق قواعد منهجية ضابطة ، ذلك أن النسخ لا يكون حكما من أحكام آيات القرآن إلا إذا كان النص - الذى قيل إنه الناسخ - بحيث لا يمكن أن يكون متوافقا بوجه من وجوه التوافق مع النص الذى قيل إنه منسوخ^(١٢٦) .

- والتوافق الذي لا يتحتم معه القول بالنسخ قد يأتي من باب العموم والخصوص فيكون أحد النصين عاما ، ويكون النص الآخر خاصا ، وهما متواردان على معنى واحد وحكم واحد يشمله العام في إطار عموميه مع غيره ويأتي النص الخاص مقيدا لمعنى جديد ، وحكم جديد لايشمله عموم أفراد العام ، وإنما يخص بعض أفراد العام فيخرجه عن إطار العام بمعناه وحكمه الخاص به ، فالخاص إذا أخرج بعض أفراد العام من حكمه أعطاهما حكما جديداً توهم أنه نسخ ، فسموه به توسعا وهو ليس منه ، لأن النسخ إزالة حكم المنسوخ بالكلية والخاص لم يزل حكم العام ، فلا يكون نسخا .

- وقد نبه ابن القيم على ضرورة التدقيق في معنى النسخ وما يتبعه ذلك من التزام في تطبيقاته بما يحقق الإعمال المنهجي وفق قواعد محددة ومنضبطة .

ذلك أنه على حد تعبيره "فإن عبارات المتقدمين تتوسع في النسخ ، وتسمى التخصيص بعد التعميم نسخا ، فجاء المتأخرون وأولعوا بالتفريع وتكثير الصور وأخذوا توسع المتقدمين فجعلوه اصطلاحا . فأكثروا من قولهم : هذا منسوخ ، وقد يكون من باب التخصيص لا من باب النسخ ، بمعنى إزالة حكم وتشريع آخر ، أو رفع الحكم إطلاقا ، وهذا المعنى في تفسير النسخ في صورتيه هو موضع الخلاف في وقوع النسخ في القرآن أو عدم وقوعه" (١٢٧) .

ووفقا للتنوع بمعاني النسخ ، فإنه بالمعنى الذي أشير إليه واقع فيما يتعلق بالشرائع (بشرائع الله) وأديانه ورسالاته ، فيما عدا الأصول الاعتقادية التي لا يختلف عليها الناس بحال من الأحوال باتفاق أهل الملل والأديان السماوية ، ومن هنا أجمع المسلمون على أن شريعة الإسلام ناسخة لجميع الأحكام الفرعية في الشرائع قبلها . وأن ما جاء فيها موافقا لبعض أحكام الشرائع السابقة فإنما جاء بوحى محدد من الله تعالى . ومعنى قول بعض الأصوليين : شرع من قبلنا شرع لنا ، مالم يثبت النسخ ، أن الحكم المتوافق مع الشرائع السابقة على شريعة الإسلام شرع لنا بوحى محدد ، وليس بمجرد متابعة شريعة من قبلنا (١٢٨) .

- أما النسخ في جزئيات الأحكام التشريعية في دين الإسلام ، فقد تغالى قوم وأنكروا جوازه ووقوعه . وهذا يشبه أن يكون مذهب أبي مسلم الأصفهاني أخذاً مما ينقله عنه الرازي في تفسيره وأخذاً من تعسفه في تأويل الآيات المتعارضة ، ليجعلها متوافقة من بعض الوجوه ، وهذا من التكلف حينما يكون مؤدى النصوص النسخ الصريح (١٢٩) .

- ومن ثم فإن تساهل اتجاه ، أكثر من النسخ والقول به في كل موضع يحتمله في أول النظر ببادئ الرأي ، رغم إمكان التوافق بين الآيات والنصوص عند التأمل والفحص والتدقيق ، فتقع معظمها إن لم يكن كلها - على معنى متوافق لاتعارض فيه ، فلا يلزمها النسخ ، وتجري كل آية مجراها ويعمل كل نص في محله بون تعارض يلزم القول منه بالنسخ (١٣٠) .

- ومن ثم كان أكثر الإسراف في القول بسيف النسخ مما قيل بالنسخ بأية السيف - ومن هنا بدأ هؤلاء يقولون في جملة من الأخطاء المنهجية التي من الصعب تقبلها وفق أصول المنظور العقيدى ، أو حسب ماتقتضيه الشريعة من أصول وأحوال وماتتمته من خصائص وسمات وماتعبر عنه من أصول التكليف ، وماتؤسسه وتشير إليه من قواعد كلية غير قابلة للنسخ ولاتدخل في حده ومن ثم لانقبل تطبيقاته ، وبدا مع النسخ قدرا من العنت والإرهاق ، وإحكام عناصر الحرج بحيث لايراعى في ذلك دقائق الأحوال وتغيرها مع وجود الأحكام التي تتوافق معها من نون تعسف ، غير أن البعض قد قال بنسخها ببادى الرأى (١٣١) .

ومن قيم تأسيسية تقوم على العدل والمساواة والاختيار وتأكيد عناصر السماحة والصفح كإحدى السمات البنائية في نسق الشريعة العام ، فبدا لدي هؤلاء القول بالنسخ الذى يضع كثير من الباحثين في حرج شديد في التوفيق بين عناصر وأسس الكليات العامة - خاصة في أصولها القيمة - ، وبين جزئيات قالوا فيها بالنسخ . وبدت القيم وكأنها معطلة غير فاعلة وأثبت هذا الإفراط بالقول بالنسخ من إيقاع الأمة في عنت شديد فإن الأمم والحضارات تطرأ عليها من أحوال الضعف والقوة ، وغالبا ماتكون محلا للحكم وفق شروط منضبطة ، ومراعاة الأحوال المتغيرة هو مما يشير إليه القرآن الكريم «علم أن فيكم ضعفا» ، ومراعاة محل الحكم وأحواله من المنهج (١٣٢)

ولاشك أن هذا يرتبط بسنن ، والسنن تعمل وفق شروط وضمن حالات وظروف التغير والتحول والتبدل ولكنها حاكمة قاضية .. «إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله ، وتلك الأيام نداولها بين الناس» إن إعمال سنة التداول علي سبيل المثال لايقضى القول بالنسخ في الأحوال المتباينة ، فلكل حكم حال ومحل .

وغاية الأمر أن الإفراط في القول بالنسخ لايتوافق مع مقاصد القرآن الكلية ومقاصد الشريعة العامة ، خاصة إذا مافهمت على مقتضاها وفي إطار فهم منظومة المقاصد وتحريكها .

كل ذلك يسوغ لنا القول بأن منظومة المدخل القيمي تسند تلك الرؤية القائمة على التحفظ في الإفراط في النسخ ، وإن كانت لاتنفى إعماله بصورة منهجية منضبطة ضمن قواعده الأساسية - والتي أشرنا إليها أنفا في منهجية التعامل مع القرآن بصدد التعامل مع هذا الموضوع في بعض الأحكام الجزئية ، وهي دائرة محدودة لايجوز بحال التوسع فيها .

- وضمن هذا السياق فإنه لايمكننا إعمال النسخ في أحوال التباين ، أو في نطاق دائرة القيم الأساسية ، أو فيما يتعلق بعناصر التأسيس للعلاقات الدولية على أساس

من الدعوة بكافة أشكالها وتجلياتها ، ولا يمكن أن تسوغ من خلال النسخ ، المقولة التي مفادها أن الكفر هو المسوغ الأساسي للقتال .

وقصارى القول فى هذا المقام ليس إلا ما قاله الطبرى فى قوله تعالى « فاعف عنهم واصفح إن الله يحب المحسنين »^(١٣٣) وهذا أمر من الله لنبيه محمدا ﷺ بالعفو عن هؤلاء القوم الذين هموا أن يبسطوا أيديهم إليه من اليهود ... ثم قال أبو جعفر وكان قتادة يقول : هذه منسوخة ، ويقول نسختها آية براءة « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله » .^(١٣٤) قال أبو جعفر والذي قاله قتادة غير مدفوع إمكانه ، غير أن الناسخ الذى لاشك فيه من الأمر هو ما كان نافيا كل معانى خلافه الذى كان قبله ، فأما ما كان غير نافٍ جميعه فلا سبيل إلى العلم بأنه ناسخ إلا بخبر من الله جل وعز أو من رسوله ﷺ ، وليس فى قوله : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر »^(١٣٥) ، دلالة على الأمر بنفى معانى الصفح والعفو عن اليهود ..

فالطبرى هنا يختار القول بعدم النسخ بين الآيتين اللتين ذهب فيها قتادة إلى القول بالنسخ ، وصرح أبو جعفر بأن قول قتادة بالنسخ غير مدفوع إمكانه ولكن ليس يحتم الذهاب إليه بل هو احتمال ، ويمكن أن تجرى الآيتان على معنيهما دون نسخ ، لعدم التنافى بين حكمى الآيتين وهذا أولى وأسد .

ورأى الطبرى فى فهم آية العفو والصفح عن هؤلاء اليهود الذين أجزموا بالعدو والخيانة فى حق رسول الله ﷺ وحق أصحابه (ر) ، وأن هذه الآية محكمة لم يلحقها نسخ وأن أحكامها باق مستمر وأنها من مكارم الأخلاق الاسلامية والقيم التأسيسية وأن النبى ﷺ عاملهم بها وطبقها عليهم وعلى غيرهم من إخوانهم المشركين أعداء الإسلام والمسلمين ، يصور روح الإسلام وسماحته فى معاملة غير المسلمين باعتباره مبدأ من مبادئ الدين الحنيف وأصلا من أصوله السمحة الرحيمة ، لأن هذه الآية (فاعف عنهم واصفح) مدنية نزلت بعد نزول الإذن بالقتال وبعد الأمر به ردا للاعتداء ودفاعا عن النفس .

- وبناء على الأساس الذي أقامه أبو جعفر الطبرى رحمه الله - وهو أساس عام لا يخص آية بعينها - لا يوجد تنافٍ ولا تعارض بين آيات تحديد مهمة الرسول بقصره على البلاغ والتذكير والإنذار ، ونفى السيطرة على النفوس والتسلط بالجبرية عليها وبين آيات (جهاد القتال) - لتكون كلمة الله هى العليا - التى يطلق عليها المفسرون آيات (السيف) ، وهذا التعبير - أى آيات السيف - وإن كانت غير مدفوعة صحته فهو بعيد عن سماحة الإسلام وهدى القرآن وكان التعبير عن هذه الآيات بآيات الجهاد للدفاع عن الحق أحق بها وأرشد^(١٣٦) .

وهذا الفهم لآية العفو والصفح من سورة المائدة يجب أن يعم جميع آيات العفو والصفح من جميع سور القرآن ، فهي كلها محكمة لم يلحقها نسخ إطلاقا ، والتوجيه الذي قيل في آية المائدة هو بحثه الذي ينبغي أن نفهم على أساسه كل آية أخرى في العفو والصفح ، وليس هناك فرق يمكن أن يكون أساسا في التفريق بين آيات وردت على طريق ومنهج واحد بأسلوب واحد في معنى واحد لهدف واحد (١٣٧) .

وهكذا يتضح أنه لامنافة إطلاقا بين جميع آيات العفو والصفح والمصابرة على تحمل الأذى وبين آيات مشروعية القتال دفاعا عن النفس ، وعن الحق ، وحمالية للدعوة إلى الله حتى يكون الدين كله لله .

- ومن ذلك أن استخدام النسخ على نحو لامنهجي قد قاد فريق لا بأس به بتأسيس العلاقة بين المسلمين غير المسلمين على القتال والحرب ، نافية كل دليل يقول بعكس ذلك، وكان أهم أنواته النسخ ، الذي أعملوه سييفا مسلطا ، لا باعتباره عملا منهاجيا منضبطا يرتبط بشروط سبق الاشارة إليها (١٣٨) .

- ولاشك أن هذه الاتجاه الذي وجد بيئة تفسيرية ساعدته على تدعيم موقفه على ما قال ابن القيم في إعلام الموقعين ، قد استخدم آية السيف ، أو آياته للقول بالنسخ ، والذي أطاح بكل آيات تدل على التأسيس القيمي لشرعة الإسلام في التعامل ، وهذا لاشك ولد بيئة مواتية لكثير من المستشرقين للقول بانتشار الإسلام بالسيف وقوته ، لا بالهدوء ، والاعتناع برسالته (١٣٩) .

* تشويه مفهوم الجهاد : إن النسخيين الذين أسرفوا فيه وقالوا بأن آية السيف في سورة التوبة - الآية الخامسة ، قد نسخت مائة وأربع وعشرين آية وحدها ، قد صوروا من حيث لا يدرون مفهوما مشوها للجهاد وبدت هذه الصورة الذهنية ليست فقط عند بعض الباحثين بل استثمرها المستشرقون فالجهاد - فيما يبدو للناس - أو هذا ما أريد أن يرتسم عنه في أذهانهم - حرب مدمرة ، وقتال تسطك فيه الدماء ، وتزهق في ميادين الأرواح ، وقتل يحرص عليه المجاهد أشد الحرص ، وأسر لمن تتكشف عنه الحرب حيا في ميادين القتال ، واسترقاق وعبودية ، وغنائم أموال الأعداء وعتادهم وعدتهم ، وهو - أي الجهاد - في صورته الظاهرة - سفك للدماء ، وتخريب العمران وبلاد وتشريد للضعفاء ، وتيتم للأطفال ، وثكل للنساء ، وسلب لحرية الإنسان وإهدار لكرامته وإكراه له على تغيير عقيدته ، وتحويل له عن مألوف قومه ووطنه (١٤٠) .

وواقع الأمر أن الجهاد هو مفهوم منظومة يعتبر من أهم المفاهيم التأسيسية التي تؤكد معانيه اللغوية ، وامتدادات معانيه ، وتنوع أساليبه ، وأشكاله فضلا عن بيان مشروعيته ، وحقيقته وحكمه ومراتبه وأنواعه ، ومن نون هذا الفهم الكلي يبدو للبعض أن الجهاد تعبير عن هذه الصورة الشائنة التي أشرنا إليها أنفا (١٤١) .

وتحرى الأمر فى الآيتين يوضح كيف أن الأولى تحدد عملا تأسيسيا لحقيقة الدعوة التى تعد أساسا للعلاقات فى التفاعل الدولى ، ولا يمكن نسخ كلى وتأسيسى من كليات الشريعة ، ولا يعقل قبول نسخه بالاعتبار المشار إليه ، لأن الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة هى إشارة إلى القيم الأساسية التى تحيط بها ، وكيف يمكننا وبمفهوم المخالفة الدعوة إلى سبيل الله بغير الحكمة وعن طريق غير الموعظة الحسنة .

والأمر بالنسبة لآية "لا إكراه فى الدين" فهى من الآيات المحكمات التى لا يعقل القبول بنسخها ، بل والخوض فيها من باب النسخ أصلا . فهى وفق التفاسير المختلفة تشير إلى نفي جنس الإكراه فى الدين وفى العقيدة ، بشكل قاطع لا يقبل الجدل ، والمحكم والكلى فى الشريعة لا يقبل نسخا ، ولا سند لمن قال به ، وسياق الآية سابقها ولاحقها يشير الى امتناع نسخها بأى وجه .

فالجهد القتالى فى الإسلام ليس قتال إكراه على قبول الدعوة ، وهذه الآية « لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي » هى آية مدنية ، نزلت بعد نزول آية الإذن فى القتال والأمر به ، والمفسرون يذكرون فى سبب نزولها روايات كلها تفيد أنها نزلت فى الإخبار من الله بأنه لا يجوز أن يقع إكراه بمعنى حمل الناس بالقوة القاهرة على قبول الدعوة إلى الله والدخول فى دينه ، دين الإسلام واعتناقه بالقسر والإكراه .

يشير ابن كثير فى تفسيره إلى هذه المعانى وكذا الإمام القفال فيما نقله عنه الرازى فى معنى الآية (١٤٢) .

فقد قال ابن كثير فى تفسيرها يقول الله تعالى : (لا إكراه فى الدين) أى لاتكروها أحدا على الدخول فى دين الإسلام ، فإنه بين واضح ، جلى دلالة وبراهينه لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه ، بل من هداه الله تعالى للإسلام وشرح صدره ونور بصيرته دخل فيه على بينة ، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيد الدخول فى الدين مكرها مقسورا .

وقال الإمام القفال - كما نقله الرازى - معنى الآية أنه تعالى ما بنى أمر الإيمان على الإيجاب والقسر ، وإنما بناه على التمكين والاختيار ، ثم احتج القفال على أن هذا هو المراد بأنه تعالى لما بين دلائل التوحيد بيانا شافيا قاطعا للبشر ، قال بعد ذلك : إنه لم يبق بعد إيضاح هذه الدلائل للكفار عذر فى الإقامة على الكفر إلا أن يقسر على الإيمان ويجبر عليه ، وذلك مما لا يجوز فى دار الدنيا التى هى دار إبتلاء ، إذ فى القهر والإكراه على الدين بطلان معنى الإبتلاء والامتحان (١٤٣) .

ثم قال الرازى بعد نقله كلام القفال ! ومما يؤكد هذا القول أنه تعالى قال بعد هذه الآية : (قد تبين الرشد من الغى) يعنى ظهرت الدلائل ومنحت البيئات ولم يبق بعدها إلا طريق القسر والالغاء والإكراه وذلك غير جائز لأنه ينافى التكليف .

وبهذا يتبين أن منهج القرآن وطريقته فى الدعوة إلى الله تعالى يقوم على أساس تبليغ الدعوة وبيانها بيانا واضحا ، وإقامة الدلائل وإزالة الشبهات ، وينهى عن الإكراه والقسر بالقوة المادية القاهرة أو غيرها لإدخال الناس فى الاسلام .. ، وأوضح دليل على ذلك بعد نص الآية : « لا إكراه فى الدين » أن جميع الآيات التى تتحدث عن مهمة الرسول ﷺ تقصد هذه المهمة العظيمة عن تبليغ رسالة ربه ، وتتفنى أن يكون حفيظا على الناس أو وكيفا عليهم أو رقيقا أو قيما على قلوبهم ، أو مسيطرا على أنفسهم ، أو مسلطا ، أو جبارا يجبرهم على قبول الحق الذى جاءهم به من عند الله وأوضحه بأجلى البراهين وأوضح الحجج (١٤٤) .

وقد جاء هذا المعنى فى مواضع كثيرة ، من القرآن الكريم وفى سور متعددة بأساليب وعبارات ، كما جاء هذا المعنى فى سور مكية قبل الإذن بالقتال ، والأمر به لدفع الاعتداء فقد جاءت فى سور مدنية بعد الأمر بالقتال لحماية الدعوة إلى الله ودفع الظلم عن القائمى بها (١٤٥) .

ومن صريح القول فى هذا السياق أن معنى قوله (لست عليهم بمسيطر) وقوله (وما أنت عليهم بجبار) ، مساوٍ لمعنى قوله تعالى (لا إكراه فى الدين) ، وقوله جل شأنه أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ، يشير إلى أنه ليس فى دين الإسلام وشريعته إكراه أحد بالقوة القاهرة على الدخول فيه واعتناقه والإيمان به وقبول الحق الذى دعا إليه - (١٤٦) .

ولم نقصد إلى الاستقصاء والاستيعاب لجميع ما جاء من الآيات والنصوص فى هذا المعنى ، لأننا لو أردنا أستيفاء كل ما جاء منها فى ذلك لطال الأمر بالباحث . وهى نصوص متقاربة المعانى تقرر كلها معنى واحدا ، وتستهدف هدفا واحدا تؤكد توكيدا بليغا ، وتلح فى إيراده إلحاحا يثبت فى العقول والقلوب حتى تمتلئ النفوس باليقين - (١٤٧) .

وهذه الآيات كلها ومثيلاتها وأخواتها فى معانيها وأهدافها ، تقرر وتفسر آية (لا إكراه فى الدين) وهى الأصل الأول فى بيان أن مشروعية جهاد القتال أى كانت لحماية الحق المتعلق بدين الله ونشر الدعوة إلى الله ، لتكون كلمة الله هى العليا (١٤٨) .

وإذا أضفنا إلى هذه الآيات البيئات .. آيات ونصوص الصفح والعفو عن جهالة الجاهليين وسفه السفهاء من أعداء الحق ، والترغيب فى الصبر الجميل على أذاهم

وظلمهم وطفيانهم وعدوانهم ، ومقابلة إساءتهم بالاحسان تألفا لقلوبهم وهى آيات لاتقل عددا عن أعداد هذه الآيات فى كثرتها ، ومنها آيات مدنية من سور نزلت بعد الهجرة وبعد مشروعية (جهاد القتال) إذنا بإحياء الأمر لدفع العدوان ومنها آيات فى سور كانت من آخر مانزل من القرآن وجدنا كثرة هائلة من النصوص والآيات الواضحة فى بيان أن الاسلام دين يقوم على البيان والحجة وأنه لا يكره أحدا على اعتناقه ، ولا يقسر أحدا بالقوة القاهرة على الدخول فيه والإيمان به .. ولا يرى جبر أحد بأية صورة من صور الجبر ، والالتزام على الإيمان بالحق وقبول الهدى ، وأنه لم يشرع القتال لإدخال الناس فى ساحته وإنما شرعه ، دفاعا وتأمينا وردا للاعتداء (١٤٩) .

كيف يمكن فهم عناصر الرؤية الجهادية ضمن عناصر المدخل القيمي ؟

هل الجهاد كما يدعى البعض - وفق عناصر وأشكال الصدام العضوى ، افتتات على منظومة المقاصد (إكراه فى الدين) ، والإزهاق للنفس (وأهلاك لعمران النسل) ، و(تبيد للأموال) ، وإهدار لكل قيمة عقلية تشير إلى الرشاد والترشيد (١٥٠) .

تبدو هذه الكلمات فى ظاهرها صحيحة الوصف ، إلا أنها فى حقيقة الأمر خادعة على مستويين :

(١) الهدف الجهادي

(٢) الأخلاق الجهادية .

* إن الهدف الجهادي ليس خارجا بأي حال من الأحوال عن أصول وغايات العمارة الحضارية الكونية ، إن عناصر الاستئثار والهيمنة والمحاولات لإرساء قواعد طاقة من العلاقات والتعاملات والعمليات والرؤى لهى عمل تخريبي يقضى على أسس ومقومات العمران ، إن تنافى حقائق العمران مع الظلم والخصب والنماء - على قدم المساواة - لكل شعوب المعمورة ، إنما توضح كيف يعتبر الجهاد جزءا من معادلة تقوم على تصحيح وتغيير وإصلاح قواعد العلاقات الظالمة والشائنة التى تقوم على اعتقاد العمران الطاغى (الترف) بخلق قواعد رفاهية وحاجات لانهاية ، وموارد محدودة ، بما يسوغ عناصر علاقات ومواقف وعمليات وحوادث تشير فى هذا السياق ، فإنها تقيم عناصر عمرانها على قاعدة من خراب باقى المعمورة . إن العنصرية فى مراعاة أصول الحفظ يشكل علاقات غير سوية فى التعامل الدولى (النظام الاقتصادى الدولى ، النظام الاتصالي وانسياب المعلومات النظام الثقافى العالمى) . (١٥١)

مقولة ربعى تصحح أصول هذه العلاقات كمسئولية تفرضها هذه الشرعة والهدف الجهادى الذى يرتبط بها ، يرد هؤلاء المفسدين ويحسبون أنهم يحسنون صنعا ، إن حركة الجهاد واعتبارها أصل من أصول الدعوة بالتى هى أحسن ، إنما تعبر عن غايات عمرانية لايمكن بنى حال إنكارها ، لأن معادلات الاستخلاف فى العلاقات غير معادلات الاستثنائ والتبعية فى التعامل الدولى .

الجهاد وفق هذه الرؤىة حركة تقويمية تغييرية وتصحيحية ، إنها لاتقف من عناصر أو حالات أو مواقف الظلم موقفا سلبيا ، وإنما هى تعبر بذلك عن جملة من الفاعليات يمكن نظمها فى العملية الجهادية فى إطار إعادة العلاقات إلى أصولها وإلى عناصر حركتها الفاعلة لبناء كيانية نولية تقوم على قاعدة من العمران الشامل الحقيقى بحيث يخرج عن حد العمران الزائف (عناصر الزخرف الحضارى) ، أو العمران الجزئى العنصرى (الطغيان الحضارى) (الاستثنائ العمرانى) . الجهاد وفق هذا التصور تخلية بين الإنسان وحركة اختياراته ، إنه عودة إلى الاداة الفاعلة فى رفع الإصر والأغلال عن البشر جملة ، فى كافة تكويناتهم وعلاقاتهم النوعية والمتنوعة^(١٥٤) .

الجهاد كحركة عمرانية لايمكن إلا أن يحقق جوهر عناصر الحفظ فى المجالات الخمس وتفاعلاتها وتوابعها وبما يؤصل عناصر فاعلية ، ربما تأخذ شكل من أشكال المواجهة فإن «الدفاع» حفظ «والحماية» ، حفظ ، واستمرار الكيان ووجوده حفظ ، وصيانته حق الغير فى ممارسة اختياراته ، وأصول التعامل القيمى حفظ . فلا يمكن أن نفهم المنظومة الجهادية وفق هذا التصور ضمن دائرتى الحفظ «والعمران» .

* وإذا كان هذا يتعلق بالهدف الجهادى فإنه يمتد إلى أخلاق القتال والحروب إن السمة العامة لأخلاق الحروب ، توضح كيف أن القتال باعتباره الخيار الأخير ضمن منظومة تجعل من اختيار القتال خيار محكوم ومسبوق بجملة من الإجراءات تجعله حالة ضرورية تصل إلى حد الضرورة الملجئة الذى يكون معه عدم القتال مؤد إلى الضرر والهلاك وعكس مقصود العمارة الكونية وحقائق الاستخلاف (الاستثناء والضرورة) ورغم أنه كذلك فإنه ليس خلوا من أى قواعد أخلاقية تحوط الاجراءات والعمليات (لاتقتل)(لاتقطع)(١٥٣)

إن الحفاظ على النفس لايزال ضمن منظومة لاتهدف إلى ازهاقها ولكن تهدف إلى الحفاظ عليها والحفاظ على غيرها ، والحفاظ على النسل البشرى من جملة الأهداف التى تظل نصب أعين الشريعة فى حركتها ، بحيث تجعل هذا الأمر فى حده الأدنى ، محوطاً بضمانات غاية فى الأهمية ، وكذلك حفظ المال والعقل ...

إن عناصر تؤكد أن القتال ضمن الرؤية الجهادية :-
(١) خيار استثنائي (١٥٤).

(٢) تحريم العدوان والاعتداء (١٥٥).

(٣) القتال ليس .. هدفه استئصال شأفة الخصم أو تخريب كياناته وعناصر وجوده واستمراره (البشر / المال) (عالم الأشخاص وعالم الأشياء) (١٥٦)

(٤) للقتال أخلاق واجبه المراعاة .

(٥) الإبقاء على كل أصول استمرار العمران .

(٦) القتال ضرورة تقدر بقدرها ويُراعى في ظروفها (التأسيس - الهدف - الغرض - المقصود) .

(٧) الخيارات بعد القتال كلها تهدف إلي الإبقاء على عناصر الوجود والحياة .

(٨) القتال وسيلة تحريرية لا وسيلة استعباد أو استكراه .

(٩) القتال ليس تهلكة بل هو منع مادة التهلكة وتهيئة المناخ لأصول العمران والاستخلاف (١٥٧) .

(١٠) السلم والعملية القتالية (الجنوح للسلم) ، قطعاً لمادة الاقتتال (وفق توفير أصول وشروط وحالات معينة) . (١٥٨)

القتال إذن حالة من الحالات الجهادية ، لها من الشروط والعمليات المصاحبة ، إن كل ما يؤدي إلى الحفظ سلباً أو إيجاباً (قتالاً أو تعاوناً) ، هو من الأمور التي تجعل من المقاصد أصول تعامل في العلاقات الدولية المتنوعة والممتدة .

بل هي ضمن هذا السياق تجعل من مجمل الحركة الجهادية « سلماً / حرباً » ، مؤدية إلى ذات المقاصد في الحفظ والصيانة والأمن ، ففرضية القتال تتأتى حركة واختياراً في إطار ارتباطها بالمقصود الأساسي ، وعلاقات السلم بكل تنوعاتها حركة واختيار هي كذلك في إطار ارتباطها بالمقصود الأساسي إن الناظم بين هذه الاختيارات على تنوعها ، وكما يبدو من تناقضها شكلاً وأسلوباً يكمن في إطار «تحصيل المقصود» الذي يجعل من حركة القتال حركة عمرانية حافظة ، ومن علاقات السلم حركة عمرانية حافظة . إن هذا الناظم للحركة والفعل والنظر والاختيار والموقف وتنوع العلاقات والحالات ، والمستثمر لكل عناصر الإمكانات والقدرات ، في إطار من حركة قاصدة حافظة لأسس العمران الحضاري وأصوله ، وسياقاته واستمراره ، وتراكمه وإنمائه ، عمليات تحرك كل الفاعليات العمرانية . ومفهوم الجهاد لا يزال في حاجة لدراسة مستقلة .

خامسا : مفهوم القوة : إعادة البناء (نموذج بنائي)

ليس من هدف هذه النماذج التشغيلية التي أشرنا إليها إلا أن نحرك عناصر القدرات المنهجية المتولدة عن تفعيل هذا المدخل القيمي كإطار مرجعي ، وعمل منهجي ، يمكن أن يسهم في دراسة الموضوع الذي نحن بصددده وهو موضوع «العلاقات الدولية في الإسلام» (١٥٩) .

وليس من هدف هذا النموذج المفاهيمي أن نتحرى عناصر بنائه ، وقواعد إعادة بنائه ، بحيث تحرك كل العناصر صوب استعراض أهم الدراسات في تأصيل مفهوم القوة ، ولكن الهدف المباشر هو بيان الإمكانية المنهجية لهذا المدخل في هذه العملية التي نحن بصدددها «بناء المفاهيم» ، في التفاعل مع أصول التعامل المنهجي من جانب ، وقدرات الإسهام لهذا المدخل في نقد تأسيس مفهوم القوة واستناداته الفلسفية ، والدواعي الحافزة والدافعة لإعادة بنائه ، وأهم المؤشرات في إعادة البناء والخطوات ، إن مانقدمه أقرب ما يكون إلى مشروع لدراسة هذا الموضوع يوضح هذه الإمكانيات في بناء المفاهيم (١٦٠) .

أما الدراسة التي تتقصى هذا المفهوم ضمن أدبياته المختلفة ومراجعتها في سياق هذا المدخل ومتابعة هذه الخطوات المتعددة المشار إليها فضلا عن تقصى الإسهامات المباشرة وغير المباشرة لهذا المدخل ضمن عملية التفكير والنقد والنقض ، إنما هي عمليات وفق عناصر تفصيلها وفي سياق اكتمال بحثها ، فإنها لاتزال تحتاج إلى دراسة متقصية ومتأنية ، ومن هنا فإننا سنشير إلى هذه العمليات جميعا على نحو إجمالي يوضح المقصود من نون تفصيل وهو أمر في حد ذاته يستحق المتابعة والتأني .

ومن ثم فقد كان حريا أن نقدم جملة من الأشكال التوضيحية الملخصة والمبينة لعناصر هذه العملية والمشروع الذي نحن بصددده (١٦١) .

إن مفهوم القوة وفقا لهذه الرؤية ليس واحدا من مفاهيم علم السياسة التي تشكل منظومة مع جملة مفاهيم أخرى ، لفهم حقيقة الظاهرة السياسية ومجرى ومسارات العملية السياسية ، إنه أبعد من ذلك ، إن وضعه في سياق علم السياسة من الأهمية بمكان ، ولكن لنا أن نتخيل أن هذا المفهوم من أهميته اتخذ فريق كبير كأحد أهم قسما تعريف العلم ذاته (١٦٢) .

(١) مفهوم مفتاحي مركزي (١٦٣) .

(٢) مفهوم يشكل في بنائه وبنيتة وعلاقاته «منظومة» (١٦٤) .

(٣) وهو أهم من ذلك يعتبر مفهوم «نموذج» Paradigm (١٦٥) .

وهو غير ذلك مفهوم له تشكيلاته ، وتجلياته المتعددة داخل أدبيات الفكر الغربى ، وهو واحد من أهم المفاهيم الذى يمتلك ذاكرة تاريخية سواء على مستوى الفكر السياسى أو الممارسة السياسية .

غير أنه من أهم المؤشرات الدالة على قوة مفهوم القوة ، هو أنه ضمن مفاهيم فى حقل العلوم السياسية ، أستأثر ليس فقط بالدراسة ومحورة أجندة علم السياسة حوله ، بل أنه فى صميم عملية التعريف للعلم ذاته ، حتى ذاع لدى كثيرين أن علم السياسة هو علم القوة ، ومع اختلاف التعريفات إلا أنها ظلت بشكل مباشر وغير مباشر ترى فى القوة قبلتها (١٦٦) .

وقضيه تعريف العلم ليست من القضايا الثانوية أو الهامشية ، ولكن هذه القضية تحكمت برقباب العلم وتفريعاته المختلفة ، بدءاً من تحديد المجال الدراسى وانتهاء الى عمليات تقويم الظاهرة السياسية ، ومروراً بوحدة التحليل وعناصر الوصف والرصد ومداخل التحليل ومناهج وقواعد التفسير ، بل إنها وفق هذه الرؤية تحكمت فى منظومة مفاهيم بدت وكأنها تابعة ضمن هذا الحقل الدراسى وهو العلوم السياسية .

ورغم أن هناك بوادر وإرهاصات علمية وبحثية بدت تحول عناصر مفهوم القوة أو تهمش منه أو تربطه ببعض القيم داخل حقل الدراسات الغربية ، ورغم محاولة توسيع نطاق اهتمام علم السياسة إلى دائرة العلاقة بين النولة والمجتمع ، وذلك فى سياق يعيد تعريف السياسى ، فان مفهوم القوة لايزال له القدر المعلى ضمن هذا العلم ، بل إنه قد يتحدث عن العناصر السياسية الأخرى داخل العملية السياسية باعتبارها «قوة» تتصارع مع «قوة» أخرى ، أى قوى متصارعة أو متنافسة (١٦٧) .

ومن الجدير بالإشارة فى هذا المقام أن مفهوم القوة وإن بدا أنه يراجع ضمن أدبيات السياسة فى مجالها الداخلى ، فإن هذا المفهوم أقوى مايكون مكانة ضمن مجال السياسة الخارجية والدولية ، وبما يحرك ذلك عناصر السياسة الواقعية فى المجال الدولى من جانب ، واختلاط الممارسة بالقوة حتى فى فهم وتأويل وتفسير القيم ذاتها ، فالقوة ليست ممارسة مادية فحسب ، بل صارت تعبر عن مجالات التأثير فى فرض الرأى والرؤية فى المجال الدولى وعلاقاته المتنوعة (١٦٨) .

إن عناصر هذا المفهوم «مفهوم القوة» ، تتحرك ضمن جملة من الاستنادات الفلسفية الكبرى تحرك بدورها علاقات ومجالات بحثية وأهم هذه الاستنادات :

(١) إعلاء العناصر المادية فى القوة ، وذلك فى سياق الحديث عن القيم باعتبارها إشارة إلى الموارد السياسية والقدرة على السيطرة والتحكم فيها امتلاكاً وتوزيعاً وتأثيراً .

(٢) أن الاستناد الفلسفى وجد أصوله ضمن النظرية التطورية ، ومقولاتها الكبرى ضمن فهم دراوينى لطبيعة التطور ، وتأسيس مفهوم الوجود والبقاء والاستمرار من خلال مقولة «البقاء للأقوى» والبقاء للأصلح ، بحيث صار الأصلح هو الأقوى فى تجلياته وحركته المادية ، الدارونية شكلت أساسا لهذا التصور (١٦٩) .

(٣) شكلت الذاكرة الفلسفية للمفهوم وسياقاته المتعددة ، والتي بلغت أوجها لدى النيتشوية لتحرك أصول مفهوم «عبادة القوة» ، وهو ما أسس رؤية وحركة تتقوم بهذه الرؤية الكلية وما يشتق عنها من رؤى القوة ، وفق هذا التصور صارت قيمة كبرى والقيم ومصدرها التأسيسى كان ماله ضمن هذه النظرة الإلغاء أو النفى ضمن فلسفة إلحادية حركت كل العناصر «موت الإله» ، إلى كل ماتستدعيه من أفكار فرعية وتبث موت القيمة ومصادر تأسيسها ، وحلول الإنسان محل الإله ليعبر بذلك عن عقيدة القوة .

(٤) وكان أهم الاستنادات الكبرى ماتواتر لدى كتابات كثيرة ، ومنذ عقد أبوة علم السياسة الحديث لمكيافلى من فصل القيم السياسية (القوة والموارد السياسية) عن القيم الأخلاقية بأنهما بذلك لاينبعان من معين واحد ، إن لكل منهما مجاله ونطاق حركته وفعالته ولايجب أن يختلطا وفق هذا التصور (١٧٠) .

(٥) إن كل ذلك صبّ في إطار عملاقة مفهوم القوة ، إلى اعتبار القوة فى حد ذاتها قيمة وغاية لاوسيلة ، إن تسويغ القوة ، والبحث عن أسس شرعيتها تم فى رحم هذا المفهوم ، فربما ملكت القوة شرعيتها من ممارستها وقدرتها على فرض رؤيتها ، وبدا كل ذلك يأتى إلى هذه الاستنادات الأخرى السابق ذكرها ، القوة تحركت ضمن دائرة مغلقة تستدعى مفاهيم من ذات جنسها فهو فقط ليس مفهوماً تأسيسياً ، بل هو مفهوم مكفى ومستغنى ومغلق ، يكون أصول منظومة خاصة به يعتبر هو فيها القيمة العليا وقيمة التأسيس ، إننا هنا أمام رؤية تحرك مفهوم القوة ضمن عناصر عملاقته وتوسيع دائرته (١٧١) .

(٦) ارتبط بذلك استناد يعبر عن مال هذه الاستنادات الفلسفية برمتها ، وهو تشكيل وتكوين مفهوم المصلحة وغيره من المفاهيم الكبرى فى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية ضمن عناصر مفهوم القوة ، مفهوم المصلحة مفهوم تابع للقوة ومفاهيم أخرى تابعة لمفهوم القوة ، وبدت المصالح تتحرك ضمن دائرة مفهوم القوة فتشكلت واصطبغت بها ، وبدا مفهوم المصلحة لايستمد من مفهوم القوة نفس عناصر غموضه ، بل نفس استثناءات حجيته وتسويغاته ، المصلحة قوة ، والقوة مصلحة ، والمصلحة رشادة ، والرشادة تنظيم للقوة .. تحركت عناصر فرضيات وشواهد ضمن هذا السياق ، الذي يحتاج منا تأسيس رؤى

على قاعدة محورية مفهوم القوة وانعكاسه على بقية المفاهيم التابعة .. وهو ما أنشأ جملة من المعادلات تجعل من القوة قبلتها ، ومن محصلتها تجليات على شاكلتها^(١٧٢) .

(٧) ويرز أهم استناد فلسفى رغم أنه يتعلق بالواقع ، ذلك أنه يكون رؤية مسبقة للواقع الدولى كلها تدور فى إطار تكريس عناصر الاستقرار والأمن والسلم الدولى ضمن سياقات تعايش ، وتغليف هذه السياقات بجملة من الشعارات (حقوق الانسان .. التدخل الانسانى لحقوق الانسان .. والعالمية .. الخ) ، كما إنه وفق هذا الاستناد يتحرك ضمن رؤية تجعل من كل تلك العناصر ضمن مايمكن تسميته بتكريس سياسة الأمر الواقع ، أيا كانت عناصر ظلمه فى معادلاته ، أو تشوهه فى عناصره ومفاصله الكبرى .

الحفاظ على الأمر الواقع يعنى ضمن مايعنى الاستقرار والأمن والسلم ، وأن أى انتهاك لمعادلات الأمر الواقع المفروضة بالقوة تشكل عناصر تحد لهذه الرؤية يمكن وصفها بجملة من الأوصاف التى تضىف عليها قيما سيئة وتعرضها للاستهجان الولى ضمن كل عناصر استخدام القوة ومستوياتها الترهيب - الترغيب - استخدام الموارد - مناطق النفوذ - الثواب والعقاب ، التهديد والتلويح به - تفسير "تحرك القوة" وتسويغه ضمن حركة شرعية ممارسة القوة طالما اتفقت مع عناصر الرؤية الكلية للأقوى ضمن أطراف معادلة ظالمة وشائنة، أما ممارسة القوة - حتى ولو استندت إلى اطار مشروع - ليست كذلك ، خاصة إذا مورست من أضعف يتحدى أصول وقواعد وأطراف هذه المعادلة التى يراها الأقوى مرادفة للاستقرار والأمن والسلم وفق قوانين التعايش الزائف والرضا الكاذب ، وإذعان الرضا ، ورضا الإذعان^(١٧٣) .

حركت جملة الاستنادات الفلسفية تلك عناصر من الممارسات تحركت ضمن دائرتها * صار قانون القوة هو الذى يسوغ قوة القانون^(١٧٤) .

* التعامل الايدولوجى مع القضايا ذات الطبيعة القانونية والفنية^(١٧٥) .

* التأويل للمفاهيم بما يحرك عناصر قوة (الشرعية الدولية - الارهاب ... الخ) ، كل ذلك يصاغ فى سياق (البقى بالكلمات)^(١٧٦)

مفهوم القوة وقوة المفهوم :-

إن مفهوم القوة Concept of power لايمكن معالجة استقلالاً عن Power of concept فإن قوة مفهوم «القوة» تأتى بالأساس من عناصر خارجة عنه ، وكذلك من عناصر كامنة فيه وفى طريقة بنائه وتحريكه ضمن مسارات منهجية وبحثية وفكرية ومعرفية معينه ، فالقوة كما يحسن أن تشير فى هذا المقام Value- - concept مفهوم

قيمة ، أى أنه يرتكن إلي جملة من قيم التأسيس الفلسفى ، وهو مفهوم محور Core - Concept ، أى أنه مفهوم أساسى ضمن سياق العلم وحركته إنه مفهوم ينساب بحيث يحرك الجماعة العلمية ضمن مسارات معينة وهو مفهوم مفتاح - Key concept يصلح لتفسير وتأييل عناصر كثيرة بدء من المجال المعرفى وانتهاءً بمجال الممارسة الفعلية وذلك بحكم المكانة التى تعطىها الجماعة العلمية لهذا المفهوم ، والساسة أنفسهم ، كما أنه مفهوم منظومة Systematic concept يعبر بذلك عن منظومة متكاملة من المفاهيم تتفاعل عناصره ، "منظومة " وفق هذا التحليل تستدعى جملة من المفاهيم من جنسه لا من خارجه تتحرك فى سياقه وإطاره وتصيغ بصيغته ضمن تضميناته واقتراحاته الفلسفية والتكوينية ، وهو أخيراً مفهوم نموذج Paradigm concept - يشكل حقل العلوم السياسية . وعناصر الاهتمام بالتحليل حتى وهو يتحدث عن علاقة القوة بالمجتمع ، فإنما يتحدث عن منظور له من خلال فكرة القوة ، والنظر إلى قوى المجتمع ومايينها من علاقات باعتبارها علاقات قوة ، وأهم بعض المحاولات الصاعدة داخل جملة من الاتجاهات المعرفية المنشقة أو التى تتحدى النموذج السائد تحاول زحزحة مفهوم القوة عن مركزيته ، إلا أنها فى واقع الأمر لاتزال تدور ضمن محاولة تسكينها ضمن مفهوم القوة وقد تلعب دوراً بتوسيعه أو بمحاولة تعظيم القوة لشبكة التهميش أو تنازع القوة مع الاتجاه السائد ، وإذا كانت هذه المحاولات ضمن حقل العلوم السياسية حينما يهتم بالمجال الداخلى ، فإن هذا المفهوم داخل حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية يستمد قوته من الواقع السياسى الذى يهيمن عليه القوة بعناصرها ، ومستوياتها المختلفة ، مما يصعب معه زحزحته عن مركزيته ضمن هذا الحقل ، وتعتبر الاتجاهات مابعد - الحداثية فضلاً عن كونها تدور ضمن إطار الاتجاهات الثانوية والهامشية ، إلا أن تسهم فى سياق فكرتها التأسيسية حول عمليات التفكير ، لتفكيك مفهوم القوة لنقده ، فضلاً عن البحث فى تجلياته الحاكمة والمتحكمة به من مثل السلطة والمعرفة ، (وتحول القوة) ، هذا المفهوم ضمن هذه الأوصاف ليس واحداً من المفاهيم الاعتيادية أو الفرعية بل هو مفهوم يستأهل أكبر قدر من الاهتمام فى محاولة تبين عناصر تشريحه وإمكانات ترشيحه^(١٧٧) .

وفى هذا السياق نقترح ضمن هذه الاشكال - التى ستأتى - طريقة للبحث عن المفهوم كما آل وبنى داخل السياقات المعرفية ضمن حقل العلوم السياسية ، فى تشكيلها الغربى ، وإمكانات إعادة بنائه ضمن تحريك عناصر مرجعية ، وتبديل اسناداته ، والبحث عن أسسه والقيام بإعادة وضعه وتسكينه^(١٧٨) .

إن القوة بهذا الاعتبار ليست إلا إطار مرجعياً ضمن الاتجاهات الغالبة داخل الفكر الغربى فى حقل العلاقات الدولية ، بل نستطيع أن نقول وبدون أن نغادر الحقيقة أن

مفهوم القوة استطاع وبفعل غلبته وهيمنته أن يزيح مفهوم القيم لمصلحته من داخل اطار الفكر وهو بذلك أحل القوة كقيمة بدلا من البحث عن قوة القيمة ومحاولات تفعيلها .

ومن هنا فإن الحديث عن القوة كمفهوم غير مانع من محاولة تحليلها ، باعتبارها نموذجا معرفيا ، فالنموذج المعرفى نو تأثير مزدوج إذ له أثر إدراكى معرفى -Cognitive وأخر معيارى قيمى Normative فبالإضافة إلى كونه مجموعة مقولات حول الوجود والواقع فإنه يحدد نطاق المشاكل المباح البحث فيها ، ويحدد المناهج المقبولة للاقتراب من هذه المشاكل ، ويضع مستوى للحلول ، وتحت تأثيره يعاد تعريف أصول العلم من الحقل الذى ظهر فيه بصورة جذرية ، بحيث تجعل من بعض المشاكل التى اعتبرت فى السابق جوهرية وخطيرة ، غير ذات معنى ، وغير علمية ، أو تلحقها بحقول معرفية أخرى ، أو تنزوى ضمن زوايا مهملة فى العلم ، وعلى العكس قد تتحول قضايا سبق اعتبارها غير موجودة أو فارغة من المعنى إلى قضايا علمية ذات دلالة قوية^(١٧٩).

وقد يكون أفضل من حدد عناصر النموذج المعرفى واحد من أهم الكتابات والتى حددها بخمسة عناصر مهمة :

الأول : العنصر المفاهيمي Conceptual element ، وهو منظومة المفاهيم التى تستخدم فى صياغة الفروض النظرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، والتى تحدد بؤرة البحث الأمبريقى ، وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم الأساسية من الضرورى أن تكون ذات أساس إمبيريقى غير أنه لا يوجد «تكنيك» محدد لاشتقاقها إمبيريقيا وتحديد معناها حيث يتم اختبارها وصياغتها وتحديد مضامينها بصورة تحكيمية^(١٨٠) .

وبالنظر إلى هذا العنصر فى إطار مفهوم القوة نجد أن هذا المفهوم وضمن عائلة المفاهيم الذى يستند عليها هو مفهوم مكثف ، يعبر عن منظومة فعلية من المفاهيم ، تنتمى إلى نفس جنسه (القوة - السلطة - النفوذ - الموارد - تخصيص الموارد - الصراع من أجل السلطة - نظريات التبادل - الصراع وغيرها - نظريات ومفاهيم مثل الواقع وتقليبه ، والرشادة كأساس للتعامل السياسى) ، نحن أمام جملة من المفاهيم كلها تشير إلى جانب من القوة ، أو شكل من أشكالها ، أو هدف من أهدافها ، أو مجال من مجالات أعمالها ، العنصر المفاهيمى لا يشكل تنوعا ، بل يجعل من مفهوم القوة مفهوما عملاقا يمد مساحاته الى مجالات لم يكن يشار إليها فيما سبق عن مفهوم القوة سواء فى حقل المعرفة أو العلم أو المعلومات ربما يشير إلى عنصر تحول القوة Power shift .

(٢) العنصر النظرى Theoretical element : ... ويقصد بالنظرية فى هذا السابق ، مجموعة الفروض المترابطة فى بناء منطقى يعطى كل مفردة وضعها

سواء أكانت حقيقة بديهية Axiom أو حقيقية نظرية Theorem، والحقائق البديهية للنظرية عدد محدود من المسلمات ، تحتل أولوية على باقى الافتراضات أو النظريات ، أما الحقائق النظرية فهى افتراضات تم تأكيدها بعد إثبات صحتها ، ومن ثم تجد أن العنصر النظرى للنموذج المعرفى يمكن ان يكون موضعاً للتدقيق والمراجعة فإما أن يكون صحيحاً أو أن يكون خاطئاً (١٨١) .

علينا وفق هذا السياق أن نربط عناصر التطور النظرى الذى حدث فى حقل التنظير فى العلاقات النولية ، بحيث جعل مفهوم القوة فى محوره وبدت مسلماته تدور حول عناصر وموارد القوة والأمر الواقع ، وقدرات فصل القيم السياسية (الموارد) عن القيم الأخلاقية ، وهو ماحرك أصول نظريات قامت فى معظمها سواء فى بدهياتها أو فى حقائقها النظرية لتعبر عن عناصر القوة :

صنع القرار ، نظريات التبادل ، نظريات الردع ، نظرية المباريات ... الخ كلها تحرك عناصر مفهوم القوة وسيطرته على المجالات المختلفة .

(٣) أما العنصر الثالث فهو يرتبط بقواعد التفسير Rules of Interpretation

وهى التى تحدد ماهية العبارات اللغوية والتى من الممكن استخدامها ضمن وصف الظاهرة التى يتم ملاحظتها هذا من جانب ، ومن جانب آخر تحدد الشواهد والمؤشرات التى يمكن أن يتحدد بناء عليها خطأ أو صحة تنبؤات النظرية (١٨٢) .

هذا العنصر يمكن متابعته فى أصول التطورات النظرية فى هذا الحقل بحيث يحركه عناصر فكرة القوة ، وهى تقوم على أصول القياس سواء لعناصر التعامل أو التأثير أو اكتساب النفوذ وتعظيم القوة ، أو استخدام طرائق الاقناع بالضغط وخلافه من أشكال الإذعان أو هندسة الموافقة ، إن معظم عناصر الوصف داخل الحقل تدور فى سياق هذه المجالات وحركة هذه الشواهد .

(٤) العنصر الرابع وهو عنصر تحديد الإشكالات والمعضلات الأجدر بالتناول ، وهى ما تحدد ما يمكن تسميته بالأجندة البحثية Puzzling element هذا العنصر يشكل القاعدة التى عليها يقوم أعضاء المجتمع العلمى - المتبنى للنموذج المعرفى - بتحديد المشاكل البحثية التى تستحق الدراسة ، والتى سوف تسهم فى تطوير النموذج وتدقيق نظرياته ، ذلك أن الإشكالات البحثية تحقق للنموذج المعرفى عدة وظائف على مستوى الواقع الإمبريقى أو على المستوى التنظيرى المجرد ، وعلى مستوى الممارسة العلمية فى الوقائع تبرز الإشكالات البحثية مجموعة من الحقائق ، التى تعد كشفاً لطبيعة الأشياء يسهم فى اختبار فروض النموذج وتنبؤاته ، ويسهم فى بناء نظرية للنموذج المعرفى من خلال الحقائق الإمبريقية (١٨٣) .

وعلى المستوى التنظيري المجرّد تختبر الإشكالات البحثية قدرات النظرية على التنبؤ بحقائق ذات أهمية ، وتختبر النظرية في احتكاكها بالتجربة ، ومن ثم تسهم في إعادة صياغتها وتطويرها .

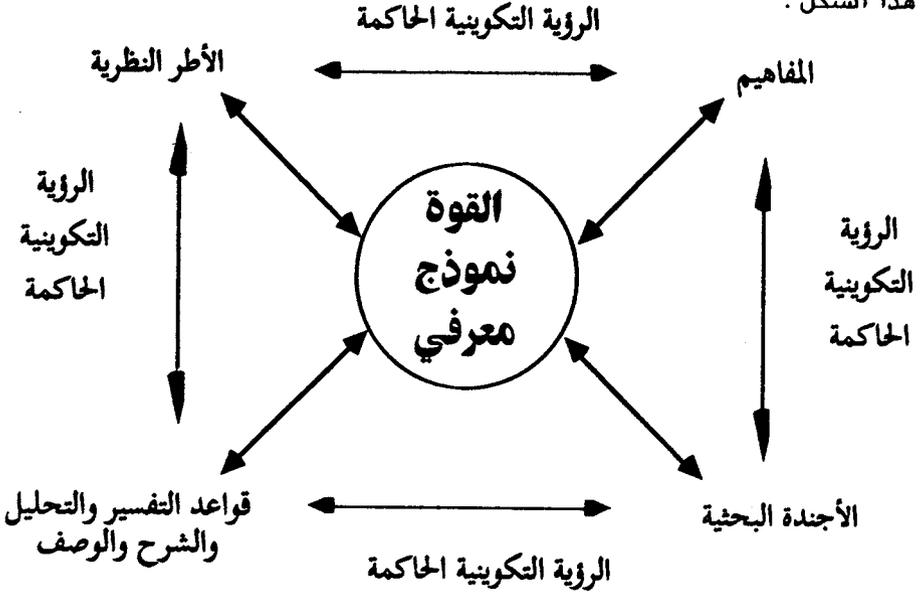
علينا هنا أن نلاحظ كيف أن النموذج يحدّد (الأجندة البحثية) ، (موضوعاتها) (أولوياتها) ، (عناصر توظيفها) ، (المتوقع من دراستها) ، في إطار التأثير والتأثر بالنموذج سواء بالإضافة أو التعديل أو الحذف أو التبديل أو التأكيد . عناصر غاية في الأهمية تجعلنا ونحن نتفحص مفهوم القوة نبحت ، كيف أن الأجندة البحثية تحددها عناصر "القوة" في المجتمع الدولي ، كل شيء يتحرك صوب القوة حتى موضوعات الدراسة ، إن الأجندة نفسها تفرض ضمن عناصر علاقات قوة معينة تبدأ من عناصر تبعية للإطار الأكاديمي الغربي ، وتحرك عناصر إهتمام تبعية ضمن الجماعة الأكاديمية في دول العالم النامي ، الإجندة البحثية في غالب عناصرها تحركها فكرة القوة (التدخل - النظام العالمي الجديد - الهيمنة والتبعية العالمية ... الخ) ، معظمها تتحرك داخل دائرة القوة ضمن عمليات قياس ووصف يصب في النهاية في تقليص عناصر التحري ، وإشاعة عناصر القبول والإذعان (هندسة الموافقة) ، يمكن النظر على سبيل المثال إلى عنصر مهم تحركة عناصر داخلية ودولية وهو ما أُسمى بهجرة العقول كنموذج لاختفاء موضوع من على أجندة البحث وإحلال موضوعات أخرى ، وبما يحركه عناصر مفهوم معين للمصلحة ، وتجسيد عناصر القوة^(١٨٤) .

(٥) العنصر الخامس وهو عنصر تحكّم النظرة للوجود *Ontologic predictive* ويقصد به ذلك المكون من عناصر النموذج المعرفي الذي يستطيع القيام بتحديد ماهيته وشكل العناصر الأخرى ، المفاهيم والنظرية والمحددات التي توضح الإشكالات البحثية المهمة التي تستحق التناول ، وتساعد على فهم النموذج وتطويره ، كما يحدّد ماستكون عليه القوانين التي ينبغي الوصول إليها ، أي أنه عنصر الضبط والتحكّم في جملة هذه المناطق في النموذج المعرفي أنها (الرؤية التكوينية الحاكمة) .^(١٨٥)

إن هذا العنصر الخامس بحق إنما يشير إلى عناصر فاعلية مفهوم القوة ومحوريتها داخل حقل العلوم السياسية ، والعلاقات الدولية على وجه الخصوص ، ذلك أن هذا العنصر هو الذي يعطى مبررات التأثير للنموذج المعرفي ضمن العناصر الأربعة السابقة ، إنه الكامن والمتحكّم في أن واحد ، وإن ملاحظة حركة علم السياسة ومسيرته وتطوره ضمن عناصر مفهوم القوة لا بد أن تشير إلى مسيرة تتمايز في منظومتها

المفاهيمية وأجندتها البحثية وقدراتها التحليلية فيما لو أن هذا العلم قد تبني مفهوما مختلفا . ومن هنا يمكن تفسير تلك المساحات المتجددة التي تحيلها مفهوم القوة ضمن حركة التقدم التقنى والفنى والمعلوماتى والاتصالى .

إن شبكة علاقات القوة أصبحت من أكثر المداخل لفهم عناصر الواقع بدءاً من الإطار الأكاديمى ، إلى حقل الممارسة فى الساحة السياسية الدولية ، يتضح ذلك فى هذا الشكل :



حول مفهوم القوة : الأزمات والتحريك نحو إعادة البناء . إن مفهوم الأزمة بالمعنى المعرفى يحرك إشارات إلى الانقطاع داخل المفهوم ، ولكن المجال المعرفى لا يعتبر معنى الأزمة هنا بإشارة الى عنصر التأسيس ، ولكن فى الحقيقة الأزمة المعرفية هى ممتدة ومتفاعلة ومتكاملة فى جوانبها ، والأزمات هنا تعبر عن أعراض متعددة ، وعوامل وأسباب تجعلها أقرب إلى كونها أزمة هيكلية أو بنيانية ، ومتراكمة تاريخية مزمنة ، ومن هنا فإن الأزمة ربما تكمن ضمن تقويمات معينة فى رؤية ما قبل البحث فى بنية المفهوم نفسه^(١٨٦) :

- أزمة التضمينات الفلسفية الكامنة والتي أشرنا إليها أنفا ، فلاشك أن العلم فى مضمونه الغربى وفى حقل العلوم السياسية ، قد عرض جملة من الإشكالات فى دراسة ظواهر هذا الحقل ، إلا أن الحل الذى قدمه وفق هذه الاستنادات المرجعية الفلسفية أو عناصر المسلمات التأسيسية ، أو التضمينات الكامنة فيه ربما أسهم شكلا فى حل

بعض عناصر الإشكال ، إلا أنه أضاف جملة من الإشكالات الأخرى ، ذلك أن مسار البحث من حل الإشكالات فضلا عن وصفها وتحديد مفصل الإشكال ، قد أثر بدوره وفق مرجعيته التأسيس على الأزمات الأخرى ، وصارت جملة الأزمات الأخرى تابعة لأزمة أساسية ، ومشتقة منها .

- تحركت الازمة السابقة لتولد أزمة الوضع لهذا المفهوم ويبدو لنا أزمة الوضع لذلك المفهوم Concept - Formation أتت من طبيعة مفهوم القوة ذاته ، ووصفه ، فحرك الوصف للمفهوم بدوره عناصر بنائه وتكويناته الهيكلية ، وبدا مع تصور العلم باعتباره يتحرك ضمن السياقات الامبريقية للبحث عن المحسوس في عالم القوة ، بل إن مفهوم القوة سحب مفهوم القيم إليه وجعله جزءا منه ، بعد تحويله إلي عناصر مادية تشير إلي الموارد اوالتحكم بها وفيها .

وشكلت الذاكرة التاريخية للمفهوم أهم عناصر أزمة وضعه ، بل وحددت عناصر ومسارات التطور فيه ، وظل المفهوم ضمن سيرته ومسيرته وسيورته ، يتحرك ضمن عملاقة المفهوم ، وتكريس قوته داخل منظومة المفاهيم ، الذي ظل على رأسها يتحكم بها وتصطبغ به .

وربما أحد أهم عناصر عملاقة المفهوم هو الهالة التي حجبت جوهر المفهوم ، فحركات عناصر غموضه ، وصار الغامض منه أو المحجوب أكثر من الواضح منه ، على الرغم من محاولة البناء ضمن أشكال القوة ، مستوياتها ، تفاعلاتها ، علاقاتها ، ولكن ظل التعامل مع وضوح معاني القوة أهم مصدر من مصادر غموض المفهوم ذاته ، هذا الغموض إضافة إلى إخفاء عناصر النسبية في إدراكه ، حرك مفهوم القوة ضمن مسارات أكاديمية إحتكارية لوئنت مفهوم القوة حسب تحريكات الواقع ، واضفاء الشرعية على واقع القوة في إطار من الاستناد إلى قوة الواقع ذاته (١٨٧) .

(٣) هذه الأزمة في الوضع حركت عناصر الأزمة الثالثة التي تمثلت في حمل المفهوم وإدراكه ، إن مفهوم القوة ضمن علاقات الآخرين به ، إنما يشكل في الواقع مستويات متعددة ضمن معادلات القوة - الضعف ، وضمن تشكيلات أثرت في حمله وإدراكه ، إن مفهوم القوة في سياق إطلاقه جعل ، حمل المفهوم يسير ضمن مسارات علاقات القوة وحال الضعف ، إلي عناصر لاتحاول تغيير عناصر المعادلة في بنيتها ، بل النظر إلى المفهوم وضمن تضميناته وكأنه القدر المقبور الذي لا يمكن دفعه ، وربما وضمن مسارات بحثية وأكاديمية لايجوز دفعه باسم الواقعية والواقع .

نسبية مفهوم القوة ، برزت أجلى ما يكون ضمن مستويات حمله ، وظلت لدي الضعيف تشكل المجال الذي لا يستطيع الاقتراب منه ، «لعبة الأقوياء» ، عناصر

التكيف القائمة على أساس من إقرار علاقات التبعية من جهة بحيث لا يتصور الانفكاك منها ، أو متابعة سلوك الإذعان كحركة مرغوبة ضمن تقليل الخسائر أو الرشادة فى السلوك السياسى وصار الحديث عن غير ذلك ليس إلا خيالية أو عدم واقعية .

التعامل مع القوة - رغم نسبيتها - فى التأثير ، تعامل معها كثيرون باعتبارها مفهوما معلقا ، وشكلت عناصر الحمل والإدراك ، قابليات مهمة لإحكام معادلات مفهوم القوة حتى مع تطور التاريخ ويزوغ حق الاستقلال ، واختفاء الاستعمار التقليدى ، والذى استبدل أشكاله وعلاقاته ضمن تجليات متبدلة ومتحولة للحفاظ على جوهر معادلات القوة فى أثواب جديدة^(١٨٨) .

(٤) أزمة النقل وهذه الأزمة حكمتها علاقات أزمة الوضع بأزمه الحمل أو الإدراك مع التغافل عن الاستنادات الفلسفية الكلية الكامنة . فولدت نقلا مشوها ومشوشا لمفهوم القوة ، ولم تحرك خصوصيات الأوضاع والمواقف والحالات جهودا تنظيرية ، يمكن أن تحرك بدورها عناصر التحذير من عناصر القوة الطاغية أو غطرسة القوة وتأثير كل ذلك على بنیان النظام الدولى من جهة ، والعلاقات الخارجية المترتبة عليه من جهة أخرى ، أو تحرك إمكانات تنظير لإبراز مفهوم المصلحة تتحرك ضمن عناصر تحقق مصلحة العموم ، لامصلحة المركز فى محاولة فرضها على العموم باسم العالمية ، أو محاولة رد مفهوم العالمية إلى أصوله بحيث يؤكد على المقارنة بين مفهومين للعالمية ، أو نقد التحيزات داخل مفهوم النظام الدولى الجديد ، المستند إلى جوهر علاقات القوة معادلاتها الظالمة والشائنة رغم استقرارها بفعل الفرض والإذعان ، والإكراه والقبول .

النقل هنا باعتباره عملية تقليد نظرى ، أو استهلاك التنظيرات الغربية ، والمفاهيم كما بنيت ، حركت عناصر أجنده بحثيه أهملت ما ولدته هذه السياسات من القوة الطاغية فى أرجاء المعمورة والعلاقات بين أطرافها . (المجاعة - البيئة - توزيع الثروة ..) ، وما يمكن أن يخلفه ذلك على بنية النظام الدولى وتشوه علاقاته ، وما يمكن أن يفجر عناصر عدم استقرار وافتقاد جوهر الأمن وعناصر السلم ، مهما زادت الصيحات حول التعليم من أجل السلام ، والتعايش ، وثقافة التسامح وغير ذلك من أمور تشكل الممارسات على الأرض من صاحب القوة مخالفة صريحة لتلك العناصر ولا تحقق جوهرها^(١٨٩) .

(٥) أما الأزمة الخامسة فإنها فى حقيقة الأمر تكونت ضمن تفاعلات الأزمات الأربع السابقة فكونت أزمة فى الاستعمال ، حركت عناصر فوضى الاستخدام لمفهوم

القوة ، ليتوازى مع فوضى استخدام القوة ولو كان ذلك ضمن أشكال منظمة ، منظومة القوة المكتفية والمستغنية حركت أسوأ استخدام لمفهوم القوة بحيث حصلت معانى مثل (القانون - الشرعية - القيم) كمفاهيم تابعة للقوة وحركت استخدامات هذا المفهوم ضمن تسويغ سياسات بعينها وعلاقات معينة . وبدا مفهوم القوة وإن توارى فى الاستخدام يولد مفاهيم تستبطن مفهوم القوة ، ويتحرك من خلالها ، من مثل مفهوم العالمية المستندة إلى المركزية الغربية أو الحضارة الغالبة (١٩٠).

وتحركات أزمة الاستعمال ضمن عمليات كبرى لصناعة العلم ضمن صياغات فنية ويحيثية معينة ، تقوم على قاعدة من الترويج لمفاهيم معينة تحركها علاقات قوة تضيفى على المفاهيم وتفسيرها وتأييلها قوة مضافة وحجية بفعل الواقع والانتشار والذويع وهندسة القبول ، كذلك فقد تحركت أزمة الاستعمال فى تخلف الجهود النظرية عن حركة الواقع ، فبينما استبدلت الأصول النظرية فى تكاملها (مفاهيم - تعميمات - أنساق - علاقات - تنبؤات - تقويمات) ، إلى مجرد مقولات اختبارية وليست نظريات متكاملة (نهاية التاريخ - صراع الحضارات) ، ظل الواقع يتحرك ضمن معادلات القوة ، ويتحرك التنظير ليسوغ لهذه النظرات لا النظريات ، والمقولات الاختبارية لا التنظيرات ، ويحرك عناصر مناقشة حولها ، تشكل مسارات للتعامل واستعمال المفاهيم ، إن البحث عن مفهوم القوة الكامن وفق تضميناته الفلسفية فى مقولات نهاية التاريخ وصدام الحضارات والإسلام العدو ، والإسلام والغرب ، إنما تحرك أهم عناصر أزمة الاستعمال التى تشير إليها شواهد وقرائن ليس من هدف البحث حصراً أو الإشارة إلى مفرداتها (١٩١) .

فى هذا السياق يمكن أن تحرك هذه الأزمات باعتبارها أهم الدواعى والضرورات الدافعة لإعادة النظر بالمفهوم ، ومراجعته على المستويات المختلفة ويقع هذا الجهد التنظيرى ضمن مسارات أربع :

المسار الأول : وهو الذى يتعلق بالبحث فى مفهوم القوة بكل عناصره ومستوياته وأشكاله ، والبحث فى قدرات المفهوم ، ومايتبع ذلك من البحث فى الجماعة العلمية ومفهوم القوة بما يحمله من نقاش حوله دائرة ذلك النقاش وحدوده ، ذلك أن النقاش قد دار داخل نطاق مفهوم القوة لا إعادة تعريفه أو محاولات تفكيكه أو تقويضه ، وكذلك البحث فى مفهوم القوة والآثار المفاهيمية المترتبة عليه ، والقوة وإسنادها المرجعى ضمن القوة كإطار مرجع ، أو تأثيره فى إطار المرجع أو مكانه داخل هذا الإطار ، كما علينا البحث عن قوة المفهوم ذاته ومناطق حجيته النظرية لا الواقعية ، والبحث فى مفاهيم القوة سواء عالجت مفهوم القوة مباشرة أو أحد أفراد ومفردات عائلته أو

شجرته بحيث يردفه أو يعضده ، والمفهوم باعتباره نموذجا ومركزا ومحورا ومفتاحا ومنظومة كما سبقت الإشارة إلى بعض من ذلك (١٩٢) .

والمسار الثاني : هو الذى يتعلق بالبحث في العمليات المرتبطة برصد عملية بنائه ، وبما يتضمن البحث فيما قبل مفهوم القوة فى رؤية أولية ، تحاول استخراج الكامن ضمن الاستنادات الفلسفية للمفهوم ، وما أقرزه فى وضع المفهوم وتضميناته ، والاختلاف فيه وحوله ، وحمل المفهوم أى الإدراك من جانب الأطراف المختلفة ، واختلاط المفهوم بالواقع والحالات والمواقف وأثر ذلك على عملية إدراك المفهوم ذاته ، ونقل المفهوم وترجمته والذى يقوم على النقل الاقتباسى للمفهوم لا النقل ك مقدمه للتعامل البحثى والنقدى معه ، والاستعمال للمفهوم والذى يحرك واقع المفهوم على الأرض وباعتبارات توضح خصوصية مفهوم القوة فى الاستخدام والاستعمال .

وتشكل العلاقات بين هذه المستويات المختلفة ، مستوى مهم يستحق البحث فى إطار التفاعل بين (الاستنادات الفلسفية - الوضع - الحمل - النقل - الاستعمال ...) (١٩٣)

والمسار الثالث : هو الذى يتعلق بوسط المفهوم ، المفهوم وباعتبار أنه جهد تنظيرى تقوم به عليه الجماعة العلمية ليس معلقا بالهواء ، بل له وسط يسهم فى تبصر بناء المفهوم ، ويفسر لماذا بنى المفهوم على هذا النحو وليس غيره ؟ ، والبحث فى عناصر المفهوم ضمن ذاكرته التاريخية التى تسنده ؟ ، كما يشكل الإسناد التاريخى أحد أهم عناصر الوسط المفاهيمى ، كما أن المفهوم وخاصة مفهوم القوة له علم سياسته الخاص به وعلم اجتماعه ، فضلا عن البحث عن فلسفته النظرية ، وإطار التقليد والتبعية لمفهوم القوة وبما يتضمن المتابعة التشريحية للمفهوم تمهيدا للقيام بالمتابعة الترشيحية للمفهوم مما يختلط به ولا يضيف إليه بنينا أو بيانا (١٩٤) .

أما المسار الرابع : فهو الذى يبحث فى العلاقات سواء أكان ذلك يتعلق ببنية المفهوم والمفاهيم الأخرى المرتبطة به ، أو علاقة التعامل مع تصنيفات مفهوم القوة - مفهوم القوة وعملية الاستعارة المفاهيمية ، الثابت والمتغير ضمن مفهوم القوة ، حراك مفهوم القوة باعتباره أحد نماذج المفاهيم الرحالة ، (مفهوم القوة يتحرك من العلوم الفيزيائية والبيولوجية إلى حقل العلوم السياسية) ، المشترك المفاهيمى والمختلف ، أنوار المفهوم وظائفه ، عناصر المفهوم ، ومنظومته ، مكانة المفهوم فى سياق ببنية المعرفية ، العلاقات المرتبطة بالوصف والعمليات المنهجية الأخرى المكتملة (١٩٥) إضافة إلى علاقة المفهوم بغيره .

إن هذه المسارات الأربعة للبحث في مفهوم القوة تجعل من المهم رسم خريطة تفصيلية لمفهوم القوة ، وهذه المسارات التي ترسم الخريطة ، تفرض بعد هذه الدراسة البحث عن مواطن القصور المنهجي والخلل فى بنية المفهوم أو الخلل النابع في منطقة (القدرات أو العمليات ، أو العلاقات أو الوسط المؤثر فى بنية المفهوم وحركته) ، إنها تحرك عناصر نقدية مهمة تشكل المسوغ لإعادة البناء ، وبما تحركه من تفعيل للعمليات المنهجية ضمن سياقات بحثية ومناطق تشكل عناصر قصور (فى البنية والتطوير) ، إن البحث عن الدواعى والضرورات الدافعة لعملية إعادة البناء ، تفترض البحث عن جملة الجهود المتعددة والاجتهادات فى مقام المراجعة والنقد ، كما أنه من الضرورى البحث عن المقاصد الكلية والغايات الجزئية من عملية إعادة بناء مفهوم القوة بناء منهجيا ، ثم من الواجب البحث عن الوسائل والآليات للقيام بعملية إعادة البناء ، ولأبأس من البحث فى الذاكرة التراثية فى المخزون التراثى السياسى الاسلامى المغاير فى مواجهة الذاكرة التاريخية لمفهوم القوة ضمن بنيته المعرفية الغربية ، والبحث فى أزماته المختلفة التى سبقت الإشارة إليها (١٩٦) ،

والبحث عن الدواعى المتعلقة بالمفهوم ذاته ، وبعملية بنائه ، وبموقع المفهوم فى البنية المعرفية ومركزيته ، والبحث عن مناطق الإهمال والإغفال والافتعال والانفعال ضمن تكوين هذا المفهوم (المخزون القيمي ومفهوم القوة ، إعادة النظر فى معادلات القوة ، المعادلات والإطار المرجعى ، الحق والقوة ، العدل والقوة) ، كل ذلك يحرك أهمية البحث فى المراجعة لذلك المفهوم وإعادة البناء .

آلية المدخل القيمي وإعادة بناء مفهوم القوة :

فى إطار خصوصية هذا البحث الذى يجعل من المدخل القيمي مدخلا منهاجيا وإطارا مرجعيا ، فإن هذا المدخل القيمي إذا ما لاحظنا تكويناته وتفاعلاته بين مستوياته ، والعلاقات بين عناصره ، فإنه يحرك عناصر بحثية ونحن ننقد ونقوم مفهوم القوة وطرائق بنائه كما أن البحث فى آليات التفعيل تجعلنا نتحرك صوب مفهوم القوة وفق مسار منهجى يفرض علينا أن نتبع أصول منهاجية تسهم بدورها فى التأصيل المنهجي والبنية النظرية لمفهوم القوة :

- الرؤية العقدية وإعادة بناء مفهوم القوة .
- القيم الأساسية والتأسيسية وبناء مفهوم القوة .
- الشرعة وبناء مفهوم القوة (الضرورة - الضرر) (التكليف - الاستخلاف) ... الخ .

- نظام القيم ومفهوم القيم (التوحيد وبناء مفهوم القوة - العدل وبيان القوة - فصل المقال فيما بين الحق والقوة من اتصال) .

- الأمة وإعادة بناء مفهوم القوة (الأمة الوسط والخيرية كمضمون للقوة والشهود كآثر لها) .

- الحضارة ومعادلات القوة ، معادلات العمران والقوة .

- البحث فى سياقات الرؤية السننية حول قوة السنن وفعاليتها وسنن القوة (امتلاكها وتحصيلا واعادادا واستخداما ومقاصد) .

- المقاصد الكلية (حفظ الكيان وعناصر القوة فى عمران الكيان الضرورى والحاجى) (١٩٧) .

وفى هذا السياق يمكننا كذلك التأسيس على قاعدة أليات التفعيل لهذا المدخل القيمى .

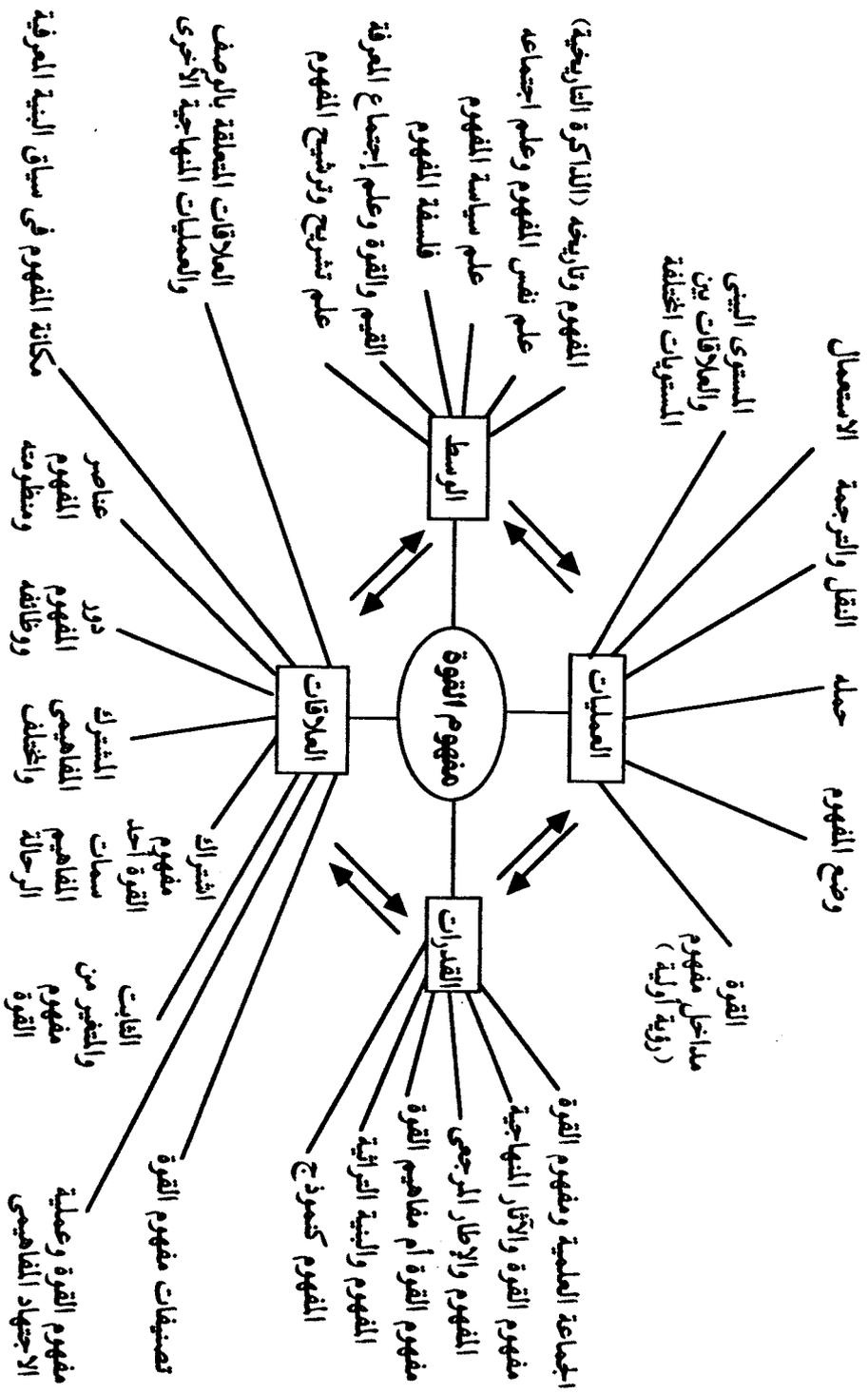
* القوة وبناء النموذج ، وذلك باستنباط الدلالات فى نموذج ذى القرنين الوارد بآخر سورة الكهف وفى سياق الجمع بين القراعتين : القراءة المتعلقة بالوحى وبالكون .

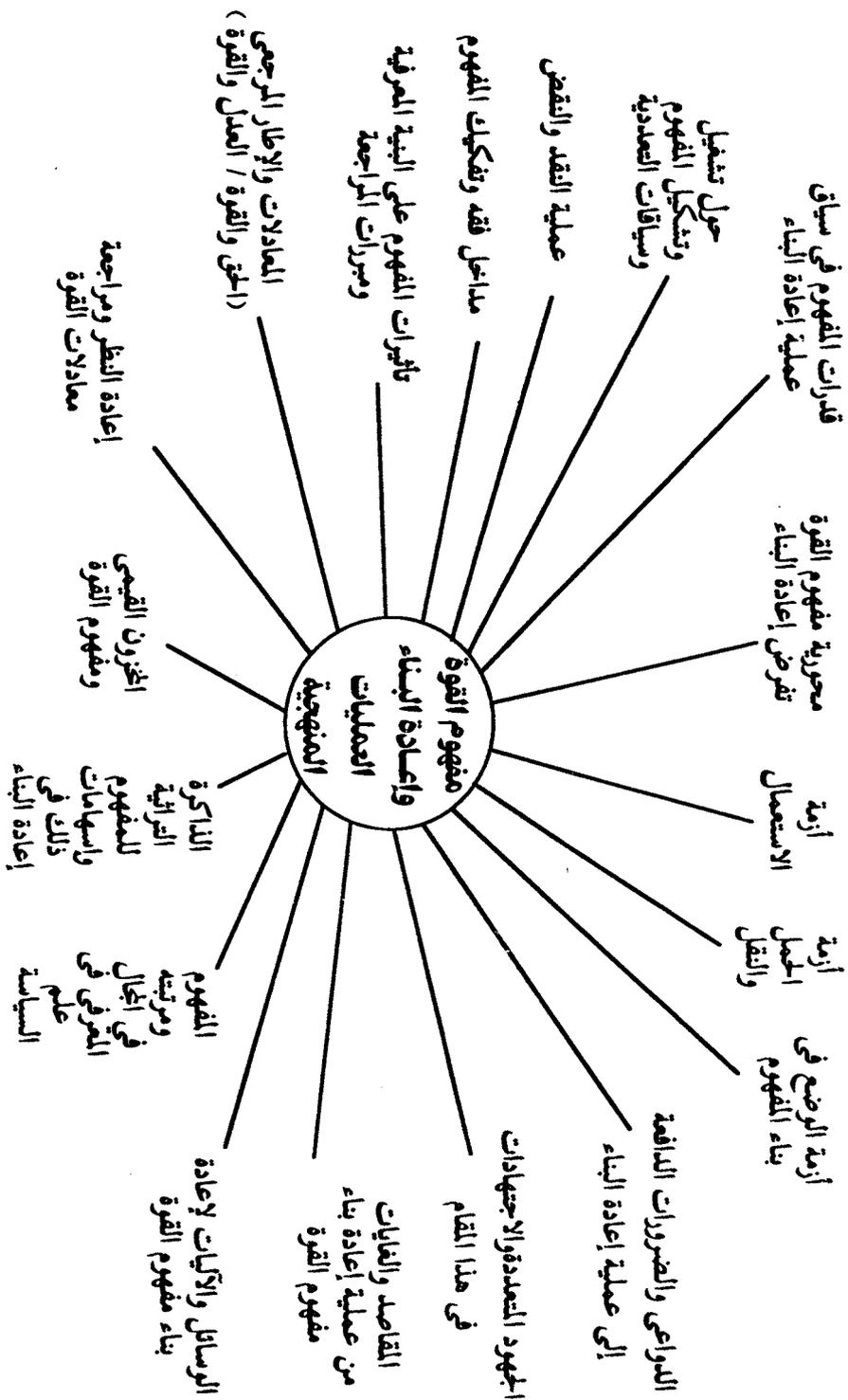
* التوليد الفكرى والذى يخرج من مشكاته أجندة بحثية تتفاعل مع أصول هذا المدخل القيمى وتبحث عن مناطق الإهمال فى بيان مفهوم القوة داخل اطار المدارس الغربية المختلفة .

* عناصر القوة وتكامل المستويات للبحث فى فقه النظر ، وفقه الواقع ومسارات القوة ، وفقه التنزيل ، إنها تبحث ضمن معادلات الخروج والبحث فى عقلية العزة ، ونفسية المجاهد ، والخروج من حال الوهن (الانتفاضة نموذجاً) .

* أصول الفقه الحضارى والبحث فى بيان القوة ، والبحث عن هندسة القوة - القوة وإمكانات تحويلها إلى قدرة ، معادلات القوة الإرادة والعدة ، عمران القوة ، الشهود الحضارى ، وقوة الاستخلاف ، معادلات متميزة للقوة ومنظومتها الوسطية والخيرية كأصول لتأسيس قوة الأمة .

* القوة وعناصر التحليل السياسى والتعامل الدولى - حول حدود تحريك وتفعيل مفهوم القوة فى الرؤية الاسلامية ، ويمكن النظر إلى هذا الشكل الذى يحدد عناصر مفهوم القوة فى الرؤية الاسلامية ، كما يكمله الأشكال الأخرى التى تحدد عناصر نماذج التشغيل وإعادة بناء مفهوم القوة .





مفهوم القوة يحرك عناصر مهمة ضمن عمليات التشغيل في متابعة عناصر القوة والضعف والسنن المرتبطة بهما في احوال والاستقبال وذلك في إطار السنن كمدخل في الدراسات

مفهوم القوة يحرك كل العناصر الكامنة ضمن نماذج التشغيل المتعددة ، إذ يلتزم بعناصر تأصيل مفهوم القوة من منظور إسلامي

تأسيس العلاقة (الدعوة)
 وبناء مفهوم القوة كبراهين (حول بناء ومفهوم اجتهاد)

تصنيف الدور ليس انعكاسا لمفهوم القوة ، بل يعبر عن تفاوت احوالات واختلاف الظرف التاريخي

لا يتم توظيف المصاححة إلا في سياق ضبطها كأداة منهجية وذلك ضمن رؤية كلية للمنهج القاصدي

نموذج تحليل النص وإعادة تعريف مفهوم السياسة والعلاقة مع الآخر

نموذج مفاهيمي
 النموذج التأسيسي

نموذج تصنيفي

نموذج منهجي

نموذج الضبط المنهجي

النسخ (الاعمال المنهجي) لا يمكن أن يربح عناصر تعامل القرءة من غير عدل آليات المسألة وعدم الإكراه والمقود والصفح لا يمكن نسخها في إطار المفهوم اخص للقيمة والقوة

نموذج تفسيري

النماذج التاريخية

نموذج معاصر

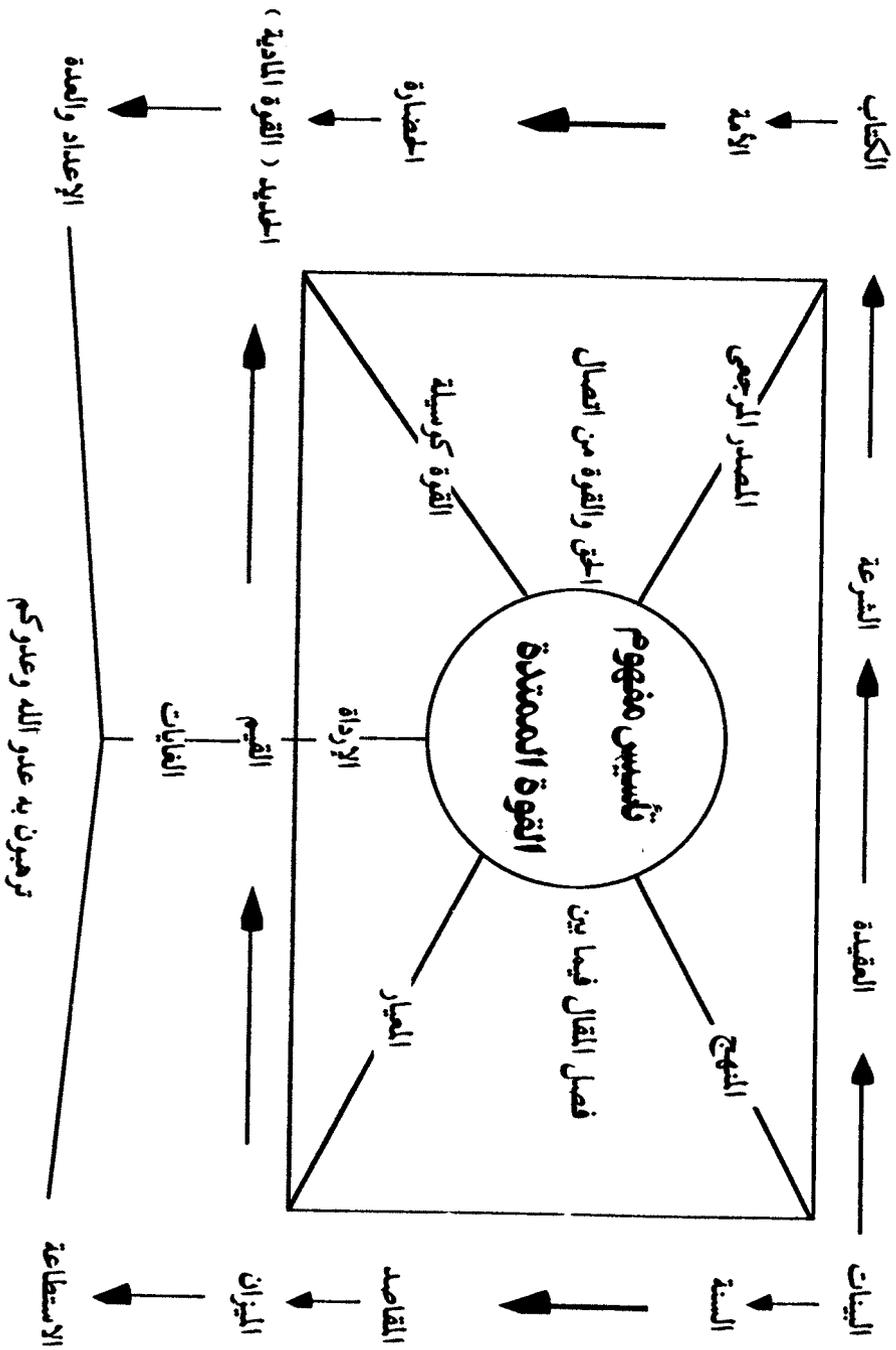
نموذج نظري

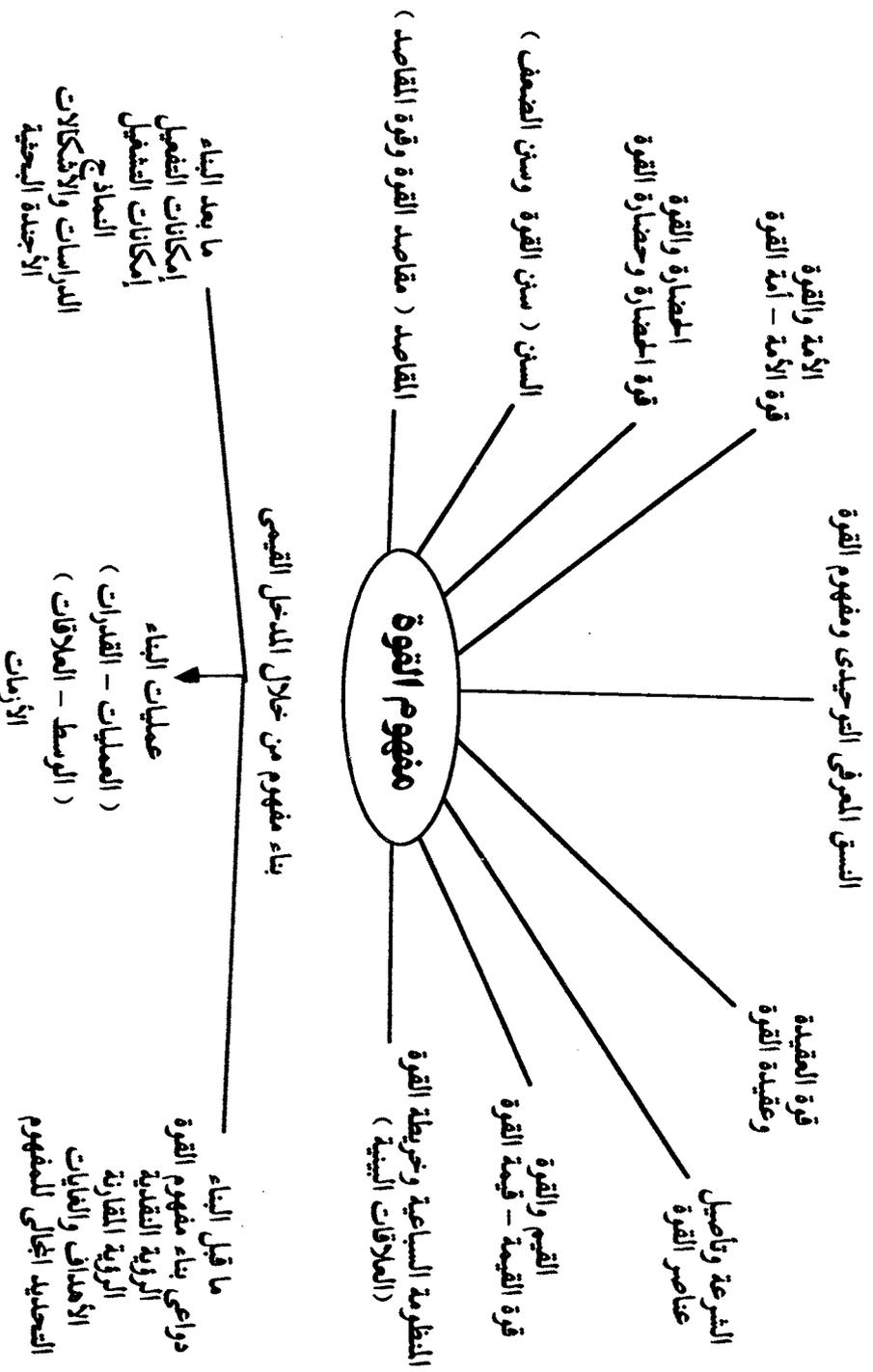
تأصيل نظرية حقوق الإنسان رؤية تقوم على إبراز معاني العمران في القوة لا معاني الطغيان

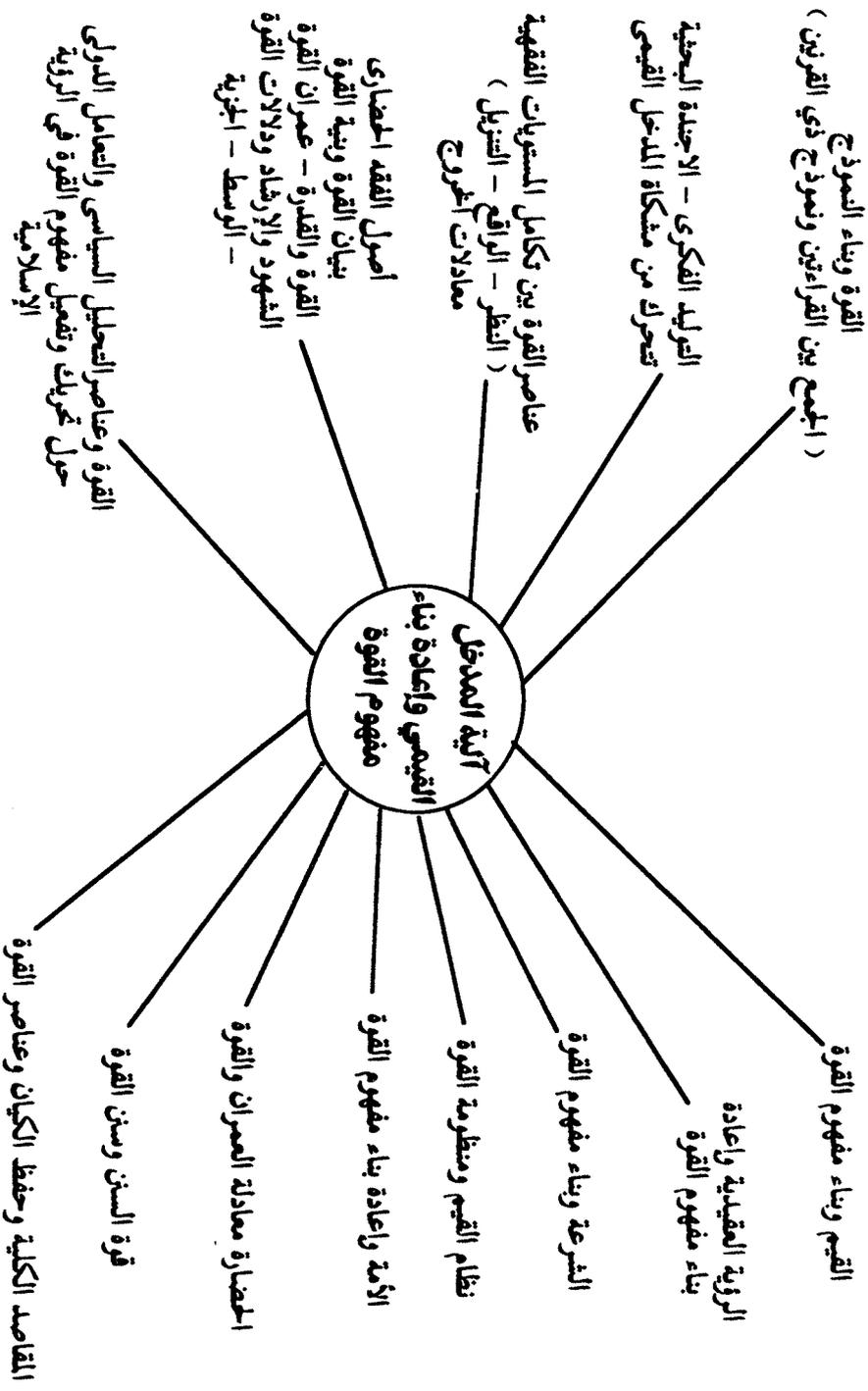
اخرت خدعة نموذج تفسيري يحدد أصول التعامل بالقوة في احد اشكالها المباشرة ويحدد لذلك قواعده وأصوله

النماذج التاريخية لا تربط بين القوة والتحكم ولكن بين القوة ومقتضيات الرؤية العمراوية والتعامل الذي يقوم على اساس التعارف الانساني

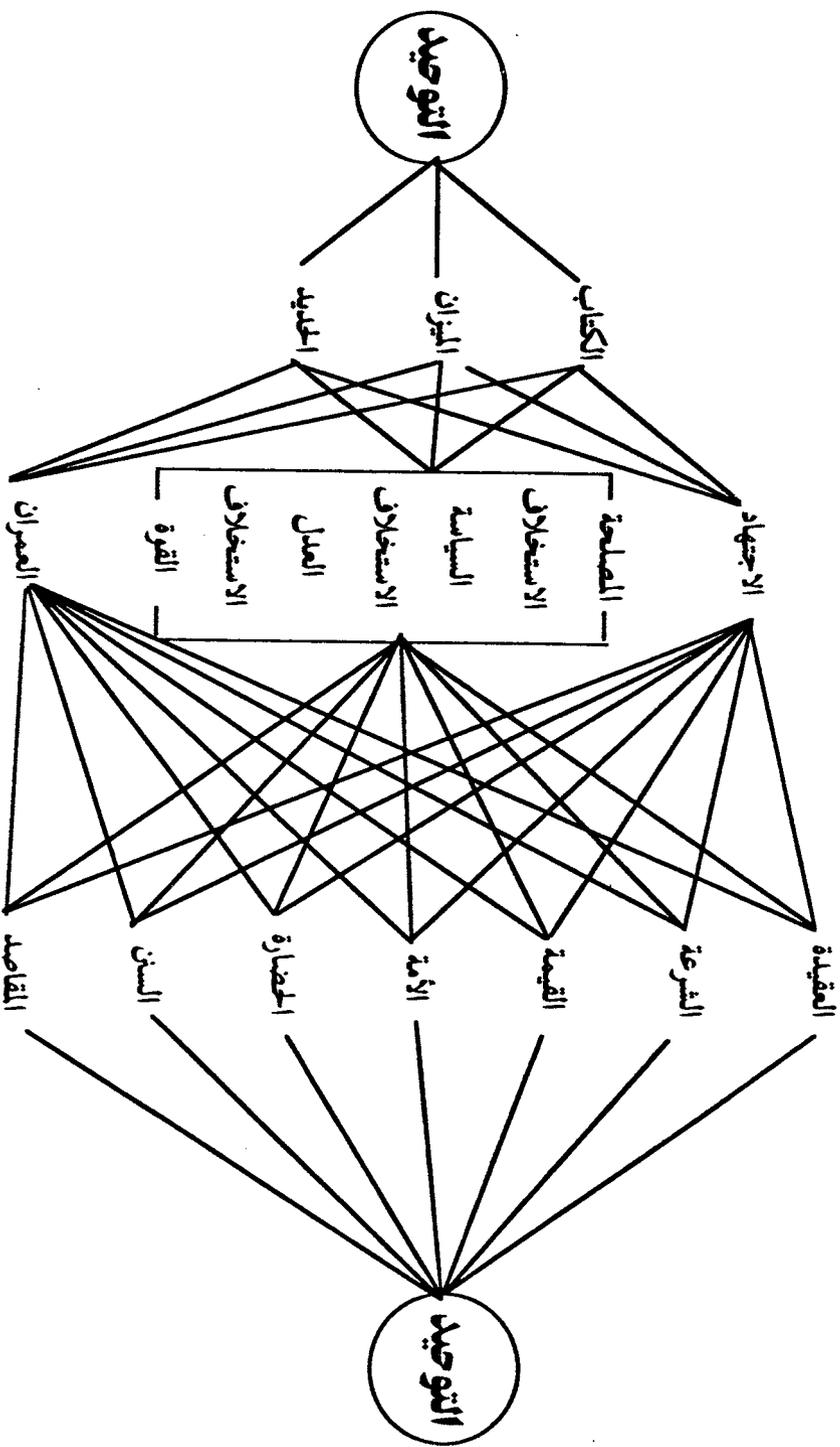
النماذج المعاصرة دالة على حركة القوة وتشكيل عناصر النظام الدولي (التحيز ضمن تنكيلات النظام العالمي الجديد)

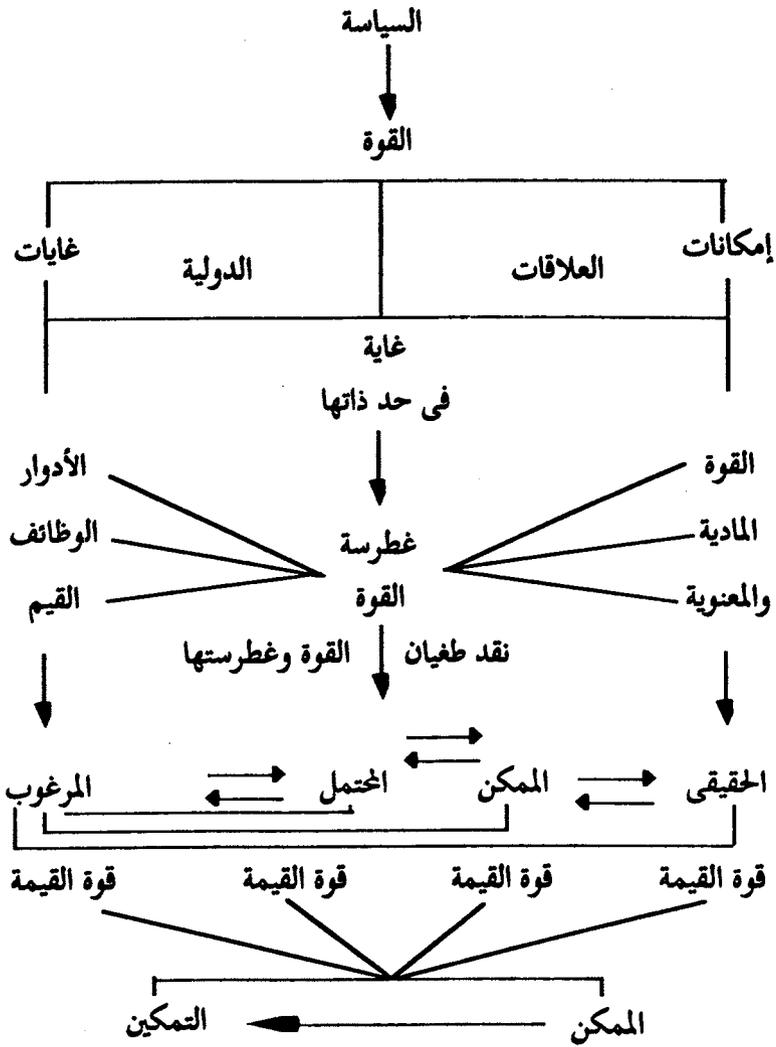


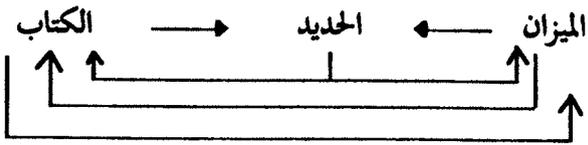
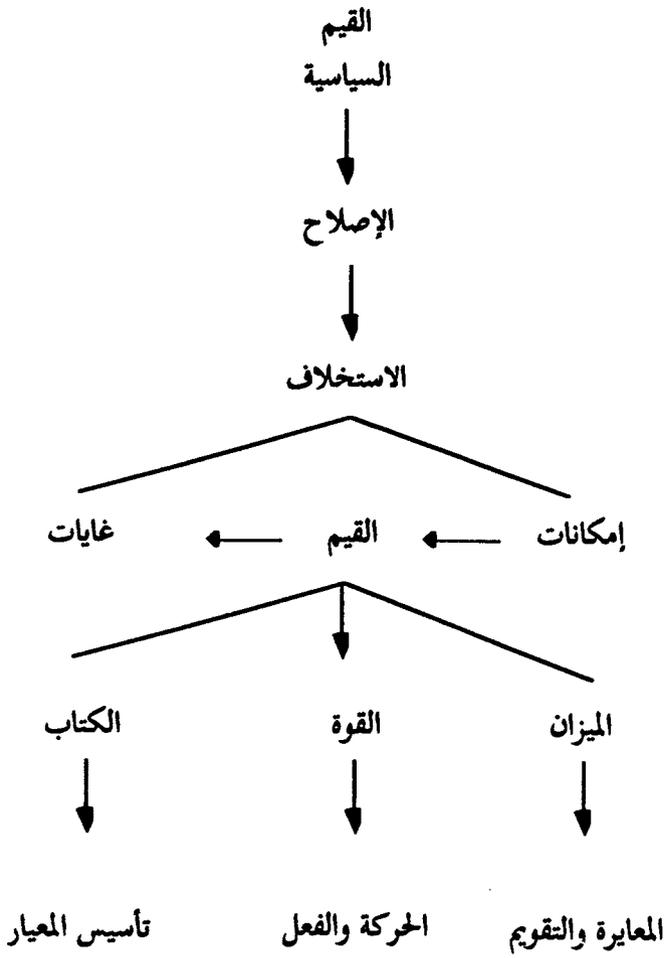




القوة مفهوم أساسي ولكنه ليس مفهوما مفردا (حول إعادة صياغة مفهوم القوة)







ليقوم الناس بالقسط



قوة القيمة

فى إطار استعراض هذه الأشكال التى تشير إلى إمكانات إعادة بناء مفهوم القوة وما يتركه ذلك من آثار فى التعامل الدولى والعلاقات الدولية ، وإعادة النظر فى المحاولات النظرية لمفهوم القوة والتوجهات المرتبطة به فى سياق الأدبيات الغربية .

بقى أن نشير إلى الإمكانات المختلفة لإعادة صياغة مفهوم القوة التى تتمثل فى الفكر السياسى وإمكانات الاستفادة من جملة مقولات الماوردى فى تأسيس النظر على سبيل المثال .

استثمار المحاولات المعاصرة من مثل محاولة الدكتور الدرينى فى تأصيل المفهوم ضمن شبكة العلاقات التى ترتبط به وقدراته النقدية فى إقامة شبكة بديلة للمفهوم .

شبكة القوة - الطغيان - البغى - العنصرية - الغاية تبرر الوسيلة - البقاء للأقوى والأصلح - الظاهرة الاستعمارية الاستعمار الجديد - التشوه الكامن فى بنية العلاقات الدولية المؤسسة على القوة (١٩٨) .

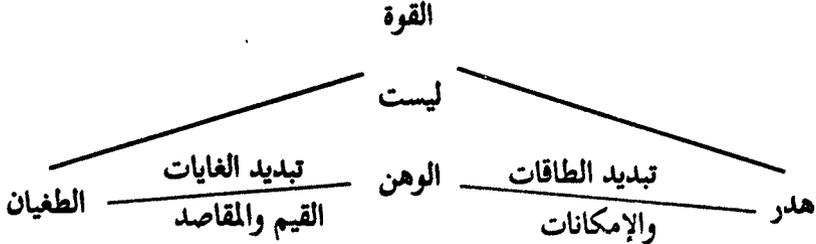
وهو يحرك عناصر شبكة بديلة :-

البيئات - الكتاب - الميزان - العدل - مواجهة الظلم - الاستخلاف - الحديد (رمز للقوة) - التدافع - العمران (١٩٩)

كما يمكن الإشارة إلى محاولة الشيخ حسين فضل الله فى إطار عمله «الإسلام ومنطق القوة» فى إطار تبين كل جوانب القوة ومستوياتها وحراكها من مستوى الأفراد للجماعة وإمكانات توظيفها وتحريكها (٢٠٠) .

والقوة كحقيقة استخلافية تحرك الفعل الحضارى العمرانى ، والفعل الحضارى العمرانى حركة وسط " خذوا ما أتيناكم بقوة " (٢٠١) . القوة عمران لا طغيان ، وقيمة القوة لا تعنى الهوان والوهن والتخلى عن أصول وإمكانات القوة ، والقوة وتحصيلها ليست فعلا غير مرغوب به ، بل هى فعل مأمور به ، وهى تحرك أصول التفكير المقاصدى حينما تبلغ مقاصدها فى إطار القاعدة (الأمور بمقاصدها) (٢٠٢) .

إن القوة هى عناصر النعمة والتعامل معها يجب أن يخرج عن حد القوة الواهنة والقوة الطاغية فى مظهرها والواهنة فى أهدافها فى مقاصدها ،



كل تلك التجليات عناصر تجاوز في التعامل مع القوة تارة بتبديدها ، وتارة بالقعود عن تحصيلها والارتكان إلى حالات الوهن والضعف ، والطغيان في المقابل حالة من استخدام القوة وتحريكها صوب الطغيان والعنوان والظلم (٢٠٣) .

إن القوة كمفهوم يصب في النهاية إذا ما اعتبرنا أن علم السياسة هو علم القوة يفيد في تحصيل معاني القوة وفق أصول إعادة بنائها ضمن الرؤية الإسلامية ، كما أن مفهوم القوة قد يفرض إعادة تعريف مفهوم السياسة ذاته ، من القيام على الأمر بما يصلحه ، بحيث تكون القوة هنا عناصر إصلاح وعمران ، والسياسة بناء العمران وتكريسه .

والسياسة هو ما كانت معه الأمور أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وأن السياسة هي حركة عدل واعتدال ووسط وتدبير .

إن مفهوم القوة إذن يتحرك ضمن منظومة منفتحة على غيره من مفاهيم (الحق - العدل - البيانات) (٢٠٤) .

القوة وفق هذا التصور وسيلة (هي مقدمة الواجب) ، وهي حركة استخلاف شأنها شأن الوسائل الأخرى ، والواجب هنا هو الحق والقيمة ، والقوة ليست ضمن منظومة مكتفية أو مستغنية أو منغلقة ، بل هي منظومة مفتوحة تعقد صلة حميمة بين القوة والحق من جهة والقوة والعدل من جهة أخرى .

والقوة أيضا ليست عناصر مادية - على أهميتها القسوى ، بل هي كذلك عناصر معنوية تضيف على معاني القوة الإرادة ، والإعداد والقدرة ، إنها معادلة في غاية الأهمية فالقوة عناصر ، الإرادة عزم وحركة وحالة ، والإعداد تحصيل وعدة ، والقدرة تحويل الإرادة والعدة وعناصر القدرة والإمكانات إلى قدرات فاعلة تستثمر الطاقات وتؤكد الفاعليات (٢٠٥) .

القوة هي مستوي من مستويات منظومة متكاملة ، ولكنها ليست مكتفية أو مغلقة ، ولكنها في الواقع هي من العناصر المحورية ، محوريته لا تنفى تابعيتها ، وتقديمها هو تقديم الوسائل قبل المقاصد ، لأنه يتوسل بها إلى المقاصد ، تقديم ترتيب في سياق الحق والعدل ، والقوة لا تعنى الإكراه بل هي حركة استخلاف ، " ليلوكم فيما أتاكم " ، " فأعينوني فيه بقوة " (٢٠٦) ، الإكراه حينما يدخل في بنية القوة ويعد ضمن مكوناتها ينفي أهم مقاصدها ويقضى أهم عناصر وظيفتها ، إنها تحرك استخلاف يراعى به وفيه حق الغير وحق الذات جميعا .

والقوة كفعل استخلافي مخزون قيمي ، تحول القوة إلى قيمة بإلزامها بها ، وباعتبار أن القيمة في إسنادها بالقوة تحقق أصول فاعليته من دون إهدار القيمة ذاتها والالتزام بجوهرها ، ومن ثم ليست القوة مستقلة عن حركة الفعل القيمي أو فاعليته (٢٠٧) .

إن الجهاد وحركة الدعوة هو أهم تجلٍ لاستخدام القوة في وضع الاستخلاف ، فالجهاد حركة سلام تقطع دابر الفتنة وحركة العدوان ، وتسد سبل الفساد والإفساد وتفتح سبل العمران وتؤسسه .

والقوة والمصلحة والإصلاح حركات استخلاف تحقق المقصود من الأمانة والتكريم والاستخلاف والعمران والابتلاء والتدافع والتمكين والتداول .

القوة مفهوم ومستويات وعمليات وعلاقات ، وهو مفهوم شامل ، وتختلف رؤيته باختلاف زوايا النظر ومجهر الاهتمام ، ويجب أن نعتبر إعادة بناء المفهوم من القضايا المحورية ضمن شبكة بين زوايا النظر المختلفة ، والمسالك المتكاملة (٢٠٨)

وغاية الأمر ضمن هذه المؤشرات المختلفة أننا قد ذكرنا إشارات حول إعادة بناء مفهوم القوة من منظور إسلامي ، أما عملية إعادة البناء فإنها لا زالت تحتاج إلى عناصر مختلفة لا يتسع المقام للتطرق إليها جميعا .

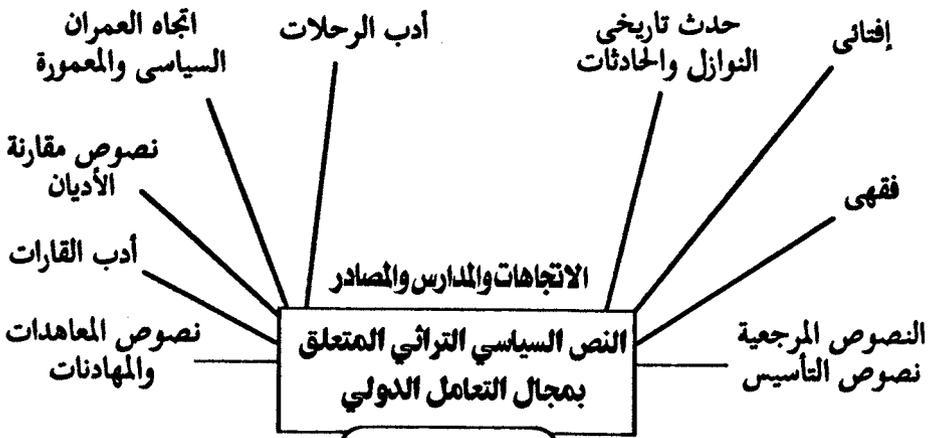
سادسا : تحليل النصوص السياسية التراثية في حقل الفكر السياسي الإسلامي في العلاقات الدولية : حول نماذج لرؤية النماذج الفكرية (عالم الأفكار والأشخاص) بالمعاونة مع النماذج التاريخية في عالم الأحداث

من المهم في هذا المقام أن نتحرك صوب النصوص السياسية التراثية المتعلقة بالظاهرة الدولية والتعامل الدولي ، والرؤية للآخر ، فنجعلها مادة مهمة في التحليل . هذه المادة يمكن أن نعتبرها نماذج فكرية ترتبط بعالم أحداث في تفاعل يحرك جملة من الدراسات والمقاربات والمقارنات .

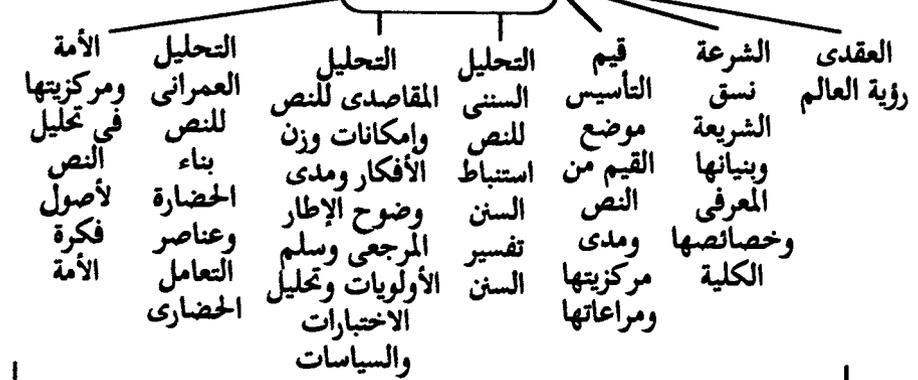
تحليل النصوص أصبحت من المناطق التي يمكن الاهتمام بها منهاجيا ، وبرزت طرائق مهمة لقراءتها ، ومن المهم أن نتخير الأدوات التي تمكّننا من التعرف على النصوص ، والجمع بين القراءات المختلفة لها ، بما يجعلنا أكثر فهما للنص وأكثر قربا واقترابا منه (٢٠٩) .

لا نستطيع في هذه النقطة إلا أن نشير إلى جملة إشارات عابرة في هذا المقام ، تعبر عن الإمكانيات لتشغيل هذه الأدوات ضمن عمليات التأسيس والتأصيل .

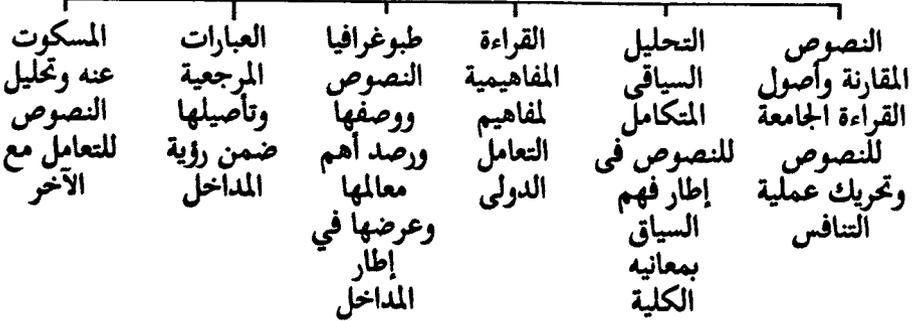
هل يمكننا أن نطرح تساؤلا مهما ، حول مدي ما يسهم به مدخل القيم وفق هذه الرؤية البنائية ضمن الشبكة السباعية لمنظومة القيم في اطار التحليل للنصوص التراثية السياسية في حقل العلاقات الدولية؟ (٢١٠)



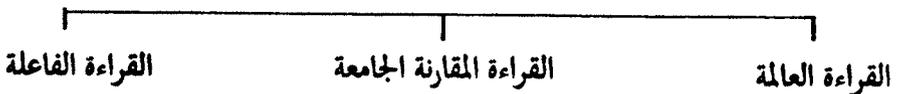
مداخل التحليل



مناهج التحليل



إمكانات تكامل القراءة



ما زلنا نؤكد أن تفعيل هذا المدخل ضمن تحليل النصوص التراثية ، عملية مهمة في هذا المقام ، ولا زلنا نؤكد أن تجريب هذا المدخل قد يسهم إسهاما كبيرا في التحليل الموجه للنصوص سواء مثلت هذه النصوص " فتاوى " ، وبما توضحه هذه الرؤية من البنية الفكرية والاستمرارية والتغير ، وعناصر المشترك والمختلف ، أو ما تمثله من كتابات فقهية حكمية ، أو كتابات اختصت بمبحث الجهاد أو كتابات حملت رؤية للأخر وللعالم^(٢١١).

هذا التحرك صوب النصوص يجعلنا أكثر رشادة في الرجوع للتوجهات التراثية^(٢١٢) السياسة المختلفة في حقل العلاقات الدولية ، نقترح على سبيل المثال الإشارة الى نموذج العامرى فى الإعلام بمناقب الإسلام .

العامرى^(٢١٣)

المقاصد والسنن	الحضارة الإفادة من الثقافات الأخرى تأسيس ال عمران	الأمة خيرية الأمة فى عمرانها وفى نمائها	القيم وعلاقتها بالظاهرة السياسية	خصائص الشرعة وتميزها بالثبات والقدرة على العطاء الفعال المستمر (الدراسة المقارنة للأديان) - المعنى العمرانى للشريعة - الضرورة الاجتهادية - مسئولية الفقه العمرانية	الرؤية العقديّة وما يتولد عنها - من رؤية للوجود وللمعرفة وللقيم الرؤية العمرانى للعقيدة
شبهات المعاندين للإسلام مقاصد الجهاد سنة الاختلاف الرؤية فى مناقب الإسلام حسب المقاصد والحديث عن سنن الظاهرة السياسية		القول فى فضيلة الإسلام بحسب الإضافة إلى الملك تعريف السياسة			

ونظرة متفحصة فى موضوعات الكتاب تتيح إمكانات مهمة فى استنباط :-

رؤية للعالم ، ورؤية للأخر الحضارى ، ورؤية للتعامل والعلاقات . واستدعاء كتابات مشابهة لتلك الكتابات فى موضوعها ، أمر يستحق المتابعة والمقارنة ، نظن أن تحليل كتاب الذريعة فى مكارم الشريعة فى هذا المقام ربما يحرك عناصر بحثية مهمة وكذلك يؤصل رؤى فكرية لا تقل أهمية ، خاصة فى تحليل مفهوم السياسة وارتباطه بقيم الاستخلاف وغاية العمران ، السياسة وفق هذه الرؤية تشير إلى كونها عملية بناء الحضارة والعمران ، هذا المفهوم يمكن أن يحرك أصول فى التعامل مع السياسى

والدولى ، وقد يراجع المعانى السائدة للسياسة والعلاقات الدولية منها ، وهذا المدخل يتيح سعة فى التعامل فى إطار بناء المفهوم ضمن منظومة المفاهيم الاسلامية من خلال مقارنة واسعة بين كتابات التراث السياسى الإسلامى بكل امتداداتها واتجاهاتها المختلفة خاصة الاتجاه الفقهى ، والفكرى ، والافتائى ، مفهوم الجهاد ومفاهيم أخرى متعلقة به لابد أن تترك آثارها المهمة فى عمليات البناء المفاهيمى ، ولكن من خلال تحليل النصوص السياسية التراثية التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمجال العلاقات الدولية والتعامل الدولى (٢١٤) .

بل يمكننا فى هذا السياق أن نحرك عمل بحثى مهم فى الفتاوى التاريخية والمعاصرة المتعلقة بحقل العلاقات الدولية ، إن تحليل بعض فتاوى المعيار العربى للونشريسى من الأهمية بمكان فى هذا السياق ، والإشارة إلى جملة الفتاوى المتعلقة بالعلاقات الدولية عملية فى غاية الأهمية لفهم الواقع ، وفهم الرؤية الكامنة حول تخريج الأحكام وتبنيها بصدد الحوادث والواقعات والنوازل (٢١٥) .

وكذلك فإن نظرة على قراءة فى قراءة لنصوص من مثل محاولة مجيد خدورى فى قراءة الشيبانى تستحق مزيد من التأمل والنقد من خلال مناهج قراءة متكاملة ومقترحة ذلك فى إطار مدخل القيم أو الاستفادة من مداخل أخرى فى هذا المقام (٢١٦) .

إن مدخل القراءة المتسع الذى يشكل فى حقيقة أمره ، إمكانية القراءة على قراءة فى إطار مراجعة نقدية ، وتقديم للقراءة البديلة إحتكاما إلى أصول المنهج وربما تقوم على تقويم هذه القراءة وتعديلها فى بعض جزئياتها ، " إعادة القراءة " ، " مراجعة القراءة " ، والقراءة البديلة ، هو أساس من أسس القراءة المفتوحة التى تتواصل (٢١٧) .

كل هذا يتيح لنا قراءات نصية ضافية ضمن عمليات تشغيل هذا المدخل فى عمليات القراءة المختلفة وما يُحصل من نتائج فى هذا المقام ، ربما تحرك عناصر جديدة فى إعادة قراءة التراث ضمن منظومة معرفية ونموذج إرشادى يحرك عناصر التحليل النصى ضمن وجهات نظن أهميتها وجدواها فى المجال البحثى والأكاديمى (٢١٨) ، ورد الاعتبار لهذه النصوص فى إطار من التعامل المنهجى الواضح والمنظم والمنضبط (٢١٩) .